الإثنين 7 كانون الأول 2020
العدد 4217 السنة الخامسة عشرة
Lundi 7 Décembre 2020 no 4217 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

الـ NGOs تُعيل 23٪ من الأُسر

● **محمد وهبة**
أين ذهبت دولارات الدعم؟ هل هناك بدائل؟

● **سمير مقدسي**
المنطقة العربية: أيّ آفاق للديمقراطية؟

سلامة يصوّب على الدعم ليصيب الاستيراد: تخفيض ميزان المدفوعات أولويّة [4]

الحريري يصحو على وقع «المبادرة الأوروبية» [2]

قطر تعود إلى حضن العائلة
اتحاد خليجي لمواجهة إيران
[8-9]

بانتظار الإمارات ومصر، تتّجه السعودية ووكيلتها البحرين إلى عقد صلح مع قطر من شأنه أن يوحّد «البيت الخليجي» لمواجهة أيّ اتفاق أميركي مُحتمل مع إيران (أ ف ب)

ليبيا

تعثّر متواصل في المفاوضات: **عودة التحشيد العسكري**

10

تحليل إخباري

شبحُ أوباما يطارد سياسة بايدن في سوريا

11

تحليل إخباري

بوادر إطاحة «مجموعة مينسك»: **خلافات أنقرة وباريس تستعر**

12

ابراهيم الأمين

حياة بلا شغف

في نهاية ثمانينيّات القرن الماضي، كانت الحرب الأهلية في ذروة بشاعتها وعبثيّتها. لا أحد يطيق أحداً. المحاربون مثل الناس العاديين يهيمون على وجوههم دون قرار. وحدهم القادة الذين صرخوا ونادوا وقالوا وطالبوا وحثّوا، كانوا يشهرون علاقات المصالحة الكاذبة. كانوا على يقين بقرب انتهاء حفل الألعاب النارية وبدء موسم الحصاد من دون رصاص.

في تلك الفترة، لم يكن هناك شارع في لبنان بلا بصمات الحرب. لم تبق منطقة أو طائفة أو مذهب أو حزب أو مؤسسة من دون توقيع الموت. يومها، لم يكن

> **من رحل لم يعرف نتائج المعركة المفتوحة، ومن بقي لا يعرف شيئاً عن غده المجهول**

لصوت الرصاص والانفجارات معنى إضافيّ غير لهو الأشقياء قبل الخلود إلى نوم عميق. ولم يكن لصراخ الناس من معنى لأن أحداً لم يكن يصغي إليه. لكنّ حقيقة واحدة تكوّنت، أن الفقر والتيه يوحّدان الجميع رغماً عنهم، وأن الجمع متى قرر كبير ما سيكون جاهزاً للانصياع.

لم يكن انتقاد ما يجري ممنوعاً، لكن الناس انشغلوا في ترميم حياتهم اليومية والبحث عن ملاذات آمنة. لم تمض سنوات حتى كان مئات الألوف قد حطّوا رحالهم في الأماكن البعيدة. ومن بقي هنا، وقف على بقايا شرفات، يشاهد عمليات الجرف وبناء المدن الجديدة، ويرى المقاتلين والمقتولين يحملون المعاول ويعملون بصمت المهزوم. ويرى ويسمع صخب القادة إياهم، يديرون الحفل كله... ولا يزالون يقودون المريدين الى حتفهم يوماً بعد يوم، وعقداً بعد عقد، ولا يزالون.

في تلك الأيام، كان زياد الرحباني يروي للناس مآسيهم اليومية بلا توقف. لم يكن يرحمهم في أي شيء. كان يصف الناس كما هم دون مواربة أو تجميل. وهم كانوا يضحكون على مأساتهم. ولكنهم لم يصغوا جيداً إلى ما قاله لهم مراراً وتكراراً، منذ بداية سبعينيّات الحرب الأهلية حتى تسعينيّات الإعمار الموهوم. رفضوا الاستماع إلى حقيقتهم القاسية.

ها نحن نحتفل قريباً بالذكرى الثلاثين لتوقف الحرب الأهلية، وبدء إعادة الإعمار على الموج. ها نحن نقترب من لحظة استذكار تلك الأيام القاسية وما تلاها من سنوات قهر وموت. وها نحن نستغرب أنه يوجد بيننا من يبحث، إلى اليوم، عن مفقود لم تظهر صورته حياً أو ميتاً. وها نحن، نعيد رسم الأفق الأسود، المقفل على ذواتنا كأنّ شيئاً لم يكن...

لكن، هلّا أخرج كل هؤلاء الناس صور وأصوات من تحكّم بهم طوال سنوات الحرب، ثم جدد لنفسه بموافقتهم، واستمر يتحكّم بهم طوال سنوات السلم كما في سنوات الحرب. وها هو يقف على صدورنا، لا يتعب من الصراخ والمناداة بالدولة العادلة والمساواة وإزالة مسبّبات الخوف والغبن والتمييز...

ها نحن، بعد كل الذي حصل، ننتظر العائلات نفسها، بأجيالها الجديدة المستعدة لتولّي الدفة، وننتظر المؤسسات ذاتها، أو واجهاتها الجديدة، وننتظر ممثلي الله أنفسهم، بكل صنوفهم وعناوينهم وطقوسهم ولباسهم.

ها نحن ننتظر القناصل بعدما صاروا سفراء، والمندوبين السامين بعدما نالوا لقب البارونات، وعسس الجلادين بعدما صاروا جنرالات، ونتلهّف لوصول حفيد المستعمر الأول الهارب من صراخ أهله، ونصلّي لأجل رضى راعي البقر الغاضب من تشلّح مزرعته، وننتظر بركة مشايخ لا يعرفون سوى القرصنة والقتل مذ ولدوا وإلى حين يبعثون...

ها نحن نقف عند حدود البحر، ننتظر من يقلّنا الى الأماكن البعيدة مرة جديدة، وننظر بعين الشفقة على من يريد البقاء هنا منتظراً انتهاء الليل، ونرقص حول جثث أحبّاء وأبناء لم نعلّمهم سوى الرواية نفسها، وصدّقوا كذبتنا الأبدية عن بلد لم يعد له أثر حتى في قصص المساجين السوداء.

ها نحن، نقف بلا حيل ولا قوة، بلا شغف وبلا حب وبلا رغبة بأيّ شيء. من رحل لم يعرف نتائج المعركة المفتوحة، ومن بقي لا يعرف شيئاً عن غده المجهول... لكن، يبقى لبنان على ما هو عليه، شعبه هو ذاته، وقضاياه هي ذاتها، وحكايته هي نفسها، والناس فيه على دين ملوكهم، قضوا وبُعثوا وما بدّلوا تبديلا!

المشهد السياسي

الحريري يصحو على وقع «المبادرة الأوروبية»

بالشكل، سيكسر الرئيس سعد الحريري اليوم الجمود الذي كان مسيطراً على المشهد الحكومي. وبعد أيام طويلة من الانتظار، يتوقع أن يقدم تشكيلة حكومية يدرك أنها لن تبصر النور إن كانت تشكيلة أمر واقع. لكن مع ذلك، فإن خطوته تلك التي تصنف في خانة «اللهم إني حاولت»، لا يمكن عزلها عن الزيارة المتوقعة للرئيس الفرنسي الى لبنان أو عن التحرك الأميركي - الالماني لوراثة المبادرة الفرنسية

(هيثم الموسوي)

بعد ظهر اليوم، يزور الرئيس سعد الحريري قصر بعبدا. سيدخل من الباب الرئيسي، لإضفاء طابع رسمي على الزيارة. ويرجّح أن يحمل بيده تشكيلة، بصرف النظر عما إذا كانت مكتملة أو لا. ثمة روايتان. الأولى تؤكد أنه سيعرض على رئيس الجمهورية، العماد ميشال عون، تشكيلة أمر واقع من 18 وزيراً، والثانية تشير إلى إمكان عرضه بعض الأسماء الجديدة التي تضاف إلى الأسماء التي سبق أن طرحها على رئيس الجمهورية. الحديث عن تشكيلة الأمر الواقع يشكل عملياً تأكيداً لرفض التشاور مع ميشال عون بالأسماء المسيحية. ولذلك، تحديداً، لم يسلّم ثنائي حزب الله وأمل أيّ أسماء للحريري، لا بل إنه بدا واضحاً أن حزب الله لن يسلّم الأسماء قبل أن يتفق الحريري مع رئيس الجمهورية، لأنه «لن يسمح بالاستفراد بعون».

مع ذلك، فإن في قصر بعبدا ارتياح إلى قيام الرئيس المكلف بواجبه الدستوري، بدلاً من المراوحة التي تميّزت بها المرحلة الماضية. خطوة الحريري يفترض أن تفتح الباب الدستوري أمام رئيس الجمهورية للنقاش في الأسماء والحقائب، تمهيداً لتوقيعه على مرسوم التأليف. وهنا، إذا لم يجرِ التعاون بين الطرفين لإنجاز التشكيلة، فإن المحاولة ستنتهي إلى عودة كل طرف إلى التمسك بشروطه.

من جهة أخرى، وبصرف النظر عن النتيجة المتوقعة، يُنظر إلى خطوة الحريري بوصفها جزءاً من تحرك لبناني يستبق زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. ما مدى نجاح هذه الخطوة؟ ذلك ينتظر لقاء اليوم وما سيليه. كذلك لا يمكن عزل الزيارة عن الاجتماع الذي يعقد اليوم في مقر الاتحاد الأوروبي، بهدف بلورة مبادرة أوروبية ترث

> **حزب الله يرفض الاستفراد بعون: لا اسماء قبل الاتفاق معه**

المبادرة الفرنسية تجاه لبنان.

سبق أن تردد في أوساط الحريري أن هذه المبادرة تأتي كخلاصة تنسيق ألماني أميركي بالدرجة الأولى، يتعامل مع المبادرة الفرنسية بوصفها عاجزة عن تلبية متطلبات وشروط دعم لبنان. وهذه المبادرة التي تعوّل عليها مصادر معنية بالتأليف لإحداث ثغرة في المراوحة المستمرة، تواجه معضلة أساسية، هي اعتبارها أن واحدة من سلبيات المبادرة الفرنسية أنها لم تتعامل بحزم مع حزب الله أو حتى مع إيران، التي تفتح معها باريس خطوط تواصل عديدة. السفير الأميركي في ألمانيا سبق أن كان رأس الحربة في دفعها إلى تصنيف حزب الله إرهابياً. وهو لن يكون بعيداً عن المبادرة الجديدة، علماً بأنه معروف بتشدّده وتطرفه في التعامل مع ملف إيران وحزب الله. لكن ما هي القيمة المضافة التي يمكن أن تقدمها المبادرة الجديدة؟ تؤكد مصادر مطلعة أن أي مبادرة عنوانها المواجهة مع حزب الله ستكون محكومة بالفشل مسبقاً. يدرك الفرنسيون أن العقوبات على الوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس كانت نتيجتها التشدّد مع الرئيس المكلف مصطفى أديب، كما يدركون أن فرض العقوبات على الوزير جبران باسيل أسهم في تشدد التيار الوطني الحر. ولذلك، فإن أي مبادرة تهدف إلى عزل حزب الله لن تكون بعيدة عن المصير نفسه.

بحسب وثيقة دبلوماسية وصلت إلى الخارجية اللبنانية، فإن فرنسا التي لم تكن تحمل أي خطة بديلة للبنان، اقتنعت بأن «الخطة الوحيدة المتبقية هي انتظار الانهيار الكلي للبنان مالياً واقتصادياً، وذلك لإرغام الأطراف كافة على الجلوس معاً للنظر في ما يمكن القيام به في مرحلة ما بعد الانهيار». على الأرجح هذا السيناريو كان مقنعاً لكثر في الداخل. لكن هل المبادرة الجديدة تبني على الفرضية نفسها؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن الافتراض المسبق سيكون الاستفادة من هذا الانهيار للوصول إلى نتائج لم تكن ممكنة قبلاً، في السياسة قبل الاقتصاد. إذا تبلورت هذه المبادرة اليوم، فقد تكون آخر محاولات إدارة ترامب لفرض تصورها للحلول في المنطقة. وهذا قد يكون كفيلاً بعدم تجاوب المتضررين من سيناريو، قرر التحالف الألماني الأميركي سلفاً توجيهه ضد فئة من اللبنانيين.

(الأخبار)

قضية اليوم

دولار الـ 1515 يتلاشى. كان استيراد المواد الاساسية من بين الامور القليلة التي تعتمد هذا السعر. لكن حتى هذه لن تجد طريقها إلى الاستمرار، مع بداية العمل جدياً على الحدّ من الدعم، بحجة نفاد الاحتياطي. رياض سلامة ليس همّه الاحتياطي، بعدما رمى كل موبقاته، التي اهدرت الدولارات، على الدعم. ولانه لم يعد بإمكانه الاستمرار في هدر المزيد، صار همّه تخفيض الاستيراد تمهيداً لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وذلك لا يتحقق إلا من خلال تحميل غير الأثرياء كلفة تضخم إضافي يحدّ من قدرتهم الشرائية!

سلامة يصوّب على الدعم ليصيب الاستيراد:

تخفيض ميزان المدفوعات أولويّة

إيلي الفرزلي

الحاجة إلى ترشيد الدعم صارت ملحّة. ثمّة شبه إجماع على ذلك، حتى بين المتخاصمين في السياسة والاقتصاد. من يؤمن بأن الدعم هو حق للمواطن، لطالما شكك بأن الدعم، بطبيعته الراهنة، لا يصل إلى مستحقّيه. مئات ملايين الدولارات ذهبت إلى جيوب التجار، من دون أن يُحرّك المعنيّون ساكناً. طرح ذلك شكوكاً بشأن شبكة المستفيدين. هل من تعطّلت «أعماله» في نهب دولار نقداً في الخارج، مقابل دفعه مليوناً ونصف مليون ليرة في الداخل. وهذا يعني أن ربحه المحقق من خلال فتحه اعتماداً مصرفياً بقيمة مليون ونصف مليون ليرة يمكن أن يصل إلى 4 ملايين ليرة، يضاف إليها الربح الناتج من بيع السلع المستوردة، وربما تضاف إليها أرباح غير مشروعة أخرى من جرّاء إعادة تهريب جزء من هذه السلع إلى الخارج.

حصيلة هذه العملية أن المستهدف بالدعم بالكاد يحصل عليه، على معه، فهو يدفع مليوناً ونصف مليون ليرة، على أن يتم تحويل الألف دولار إلى الشركة المحددة في الاعتماد. لكن أحداً لا يتأكد مما إذا كانت الفاتورة المقدّمة مضخّمة أو لا. هناك يمكن أن تكون القيمة الفعلية للفاتورة لا تتجاوز 800 دولار. في هذه الحالة، يحصل التاجر على المئتي دولار في حسابه الخارجي، والتي يضاف إليها حكماً حسم قد يصل في أحيان كثيرة إلى 30 في المئة. هذا يعني ببساطة أن المستورد يمكن أن يحصل على ما يقارب 500 دولار نقداً في الخارج، مقابل دفعه مليوناً ونصف مليون ليرة في الداخل. وهذا يعني أن ربحه المحقق من خلال فتحه اعتماداً مصرفياً بقيمة مليون ونصف مليون ليرة يمكن أن يصل إلى 4 ملايين ليرة، يضاف إليها الربح الناتج من بيع السلع المستوردة، وربما تضاف إليها أرباح غير مشروعة أخرى من جرّاء إعادة تهريب جزء من هذه السلع إلى الخارج.

حصيلة هذه العملية أن المستهدف بالدعم بالكاد يحصل عليه، على أحسن الأحوال، على ربع ما يُدفع باسمه. هل هذه الأرباح الطائلة هي التي تعطّل «أعماله»؟ في نهب الدولار من السوق الموازية؟ أم في تهريب السلع المدعومة إلى الخارج؟ أم في كل ما سبق؟ لا أحد يعرف. لا أحد يريد أن يعرف. لا أحد يريد أن يسأل. لا أحد يريد أن يحاسب. لا أحد يريد أن يحاسب نفسه.

> **40 مليار دولار اهدرها سلامة... ليس الدعم بينها!**

أن تذهب «النصبة الكبرى» إلى المحتكرين وشركائهم، الذين يمكن أن يكونوا موظّفين حكوميين ومصارف وسياسيين.

هذه العملية لا تجري بشكل فردي، بل تحولت إلى سياق منظّم، بحسب مصدر يعمل في الاستيراد والتصدير. ولذلك فإن الجريمة المرتكبة في ظل شح الدولارات في البلد تصلح لتكون جريمة ضد الإنسانية، لكونها تطال لقمة عيش الناس ودواءهم.

«المصلحة» هنا ربما تفسّر عدم قيام أحد بأي خطوة تحدّ من هدر الدولارات، بالرغم من أن خطوات بسيطة كان يمكنها أن تخفض فاتورة الاستيراد أكثر، وبالتالي، الحفاظ على المتوفر من العملات الأجنبية. على سبيل المثال، تضمّنت السلة الغذائية المدعومة أصنافاً ربما لا تخطر في بال المستهلك، حتى في عز البحبوحة. حتى في ما خص الأدوية. لطالما حكي عن أن التوقف عن استيراد الأدوية «البراند» يخفض الفاتورة الدوائية إلى النصف، لكن عاماً مرّ من دون أن يتخذ أحد القرار. يتردد كمثال استيراد «الپاناډول». كلفة دعم هذا المنتج فقط تصل إلى 30 مليون دولار سنوياً، فيما يمكن ببساطة استبداله بالباراسيتامول. على هذا المنوال، يتم التعامل مع الكثير من الأدوية. يكفي أن منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن ما يحتاج إليه أي بلد هو 220 تركيبة دوائية فقط. وبالتالي، فإنه لا جدوى من وجود الآف الأدوية المتشابهة التي تختلف فقط باسمها التجاري وبسعرها.

مصرف لبنان الذي راسل الحكومة في آب لإعلامها بأنه لم يتبقّ سوى مليارَي دولار يمكن استخدامهما، تعامل مع الأمر على قاعدة اللهمّ إني بلّغت. ظنّ حينها أنه بذلك يمكن أن يتبرأ من كل الموبقات التي ارتكبت سابقاً والتي أدت إلى هدر ما يصل إلى 40 مليار دولار من أموال الناس، من دون أن يكون للدعم أي علاقة بها (الهندسات المالية، الفوائد السخية لغير المقيمين، تغطية العجز في الميزان التجاري...).

أوحت «صرخة» سلامة أن الدعم يؤدي إلى استنزاف أموال المودعين، وفاته أن يقول إن تلك الأموال سبق أن سرقت عندما كان يدّعي حماية الليرة ويفاخر بأنه حامي الاقتصاد. مع ذلك، أما وقد وقعت الواقعة، فلم يعد من حل سوى توجيه الدعم إلى مستحقيه الفعليين، حتى لو اقتضى الأمر أن تتولى الدولة، في هذه المرحلة الاستثنائية، استيراد المواد والسلع الاستراتيجية.

مرّ كلام سلامة من دون رد فعل يُذكر. عُقد اجتماع في قصر بعبدا، وتلاه اجتماع في السرايا الحكومية لمناقشة الوضع، من دون أن يتم التوصل إلى أي خلاصة. كان واضحاً أن أحداً لا يريد تحمّل مسؤولية رفع الدعم. بالنسبة إلى حسّان دياب، بالإمكان استعمال كل الاحتياطي، بما فيه الودائع الإلزامية، لدعم سعر الدولار، وبالنسبة إلى سلامة فإن الودائع الإلزامية لا تمسّ.

عند هذا الخلاف، توقف النقاش في مسألة توجيه الدعم إلى مستحقيه. ثلاثة أشهر منذ رسالة سلامة من دون أي تحضير لمرحلة ما بعد تخفيف الدعم. لا البطاقة التموينية أو التمويلية بُحثت بشكل جدي ولا أجري إحصاء للعائلات المحتاجة إلى الدعم. في الاجتماع الأخير للمجلس المركزي، كان القرار واضحاً برفض تحمّل مسؤولية تخفيض الدعم، على اعتبار أن هذا الأمر هو من مهمات الحكومة. وبالتالي، إذا لم تقرر وجهة الدعم في المستقبل، فإنه لن يكون أمامه سوى الاستمرار على المنوال نفسه، إلى حين نفاد الأموال (سبق أن أعلن سلامة أن الاحتياطي يكفي لشهرين).

يدرك جميع المعنيين أنه في حال الوصول إلى هذه المرحلة، فإن كارثة اجتماعية ضخمة ستحلّ بالبلد. وإذا كان متوقعاً أن يعقد اليوم اجتماع في السرايا الحكومية لمتابعة مسألة الدعم (تمهيداً لعرض الاقتراحات على اللجان النيابية المشتركة)، فإن تخلّي مصرف لبنان عن المسؤولية لا يعكس رغبته الشديدة في تخفيض استهلاك الدولارات التي لديه. في الأساس، ليس تخفيض الدعم هو الغاية بالنسبة إلى سلامة، بل هو الوسيلة للوصول إلى تخفيض الاستيراد. الدولارات التي تخرج من لبنان جزء منها فقط معني بالدعم، فيما الدولارات الأخرى تخرج من الاقتصاد لتمويل واردات أخرى. وبالرغم من انخفاض الاستيراد بنسبة 50 في المئة، إلا أنه يطمح إلى تخفيضه أكثر. وذلك لا يتحقق عملياً إلا من خلال ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للبنانيين. فمن يستهلك فعلاً هم غير الأثرياء (الطبقة الوسطى والفقراء)، وهؤلاء قدرتهم الشرائية لن تبقى على حالها إن ارتفع ثمن صفيحة البنزين، على سبيل المثال، من 25 إلى 75 ألفاً. ذلك سيقود إلى تخفيض الاستهلاك للكماليات أو حتى لبعض السلع التي اعتاد الناس شراءها، بما سيؤدي لاحقاً إلى عدم استيرادها لانخفاض الطلب عليها.

بعدما كان العجز في الميزان التجاري قد وصل إلى 16 مليار دولار في عام 2018، انخفض هذا العام بشكل كبير من جراء انخفاض الواردات نحو 50 في المئة، لكن سلامة يأمل أن يزيد الانخفاض أكثر، بما يؤدي إلى تخفيض واضح في عجز ميزان المدفوعات. وهذا كان يفترض أن يكون أولوية منذ عام، لكن بفضل الإصرار على ترك الأزمة تتمدد، استمر الطلب على الدولار مرتفعاً، واستمر الاستيراد مباحاً من دون أي قيود، فكان بديهياً أن يرتفع سعر الدولار وتنهار الليرة. وصول سعر صرف الدولار إلى عشرة آلاف ليرة كان منطقياً، وربما متعمداً، في هذه الحالة، لكن بعد وقف الدعم، سيكون من الصعب ضبط الارتفاعات الإضافية، ما سيشكل عملياً كارثة يصعب على سلامة أو غيره توقع نتائجها. ولذلك، لم يعد أمامه سوى كبح جماح ارتفاع سعر الصرف وهو ما لن يتحقق إلا بتخفيف الاستيراد، لكن بالطريقة الأصعب والأكثر أذى للناس، بعدما تغاضت السلطة لأكثر من سنة عن تقييد حركة الاستيراد. تلك عبارة تقلق مدّعي الحرص على الاقتصاد الحر. ولذلك، لم يجرؤ أحد على المسّ بحركة الاستيراد والتصدير أو حركة الأموال، ما حصر الخيارات بتقليص الدعم، وزيادة التباطؤ الاقتصادي من جراء التضخم المتوقع.

(هيثم الموسوي)

تخفيف كلفة «السلة الدوائية»: الترشيد أولاً وآخراً

رأفت حمية

في إطار المحاولة لحلّ لغز اختفاء الدواء، أطلقت مبادرة الإصلاح العربي، قبل أسبوع تقريباً، دراسة عن كيفية... إبقاء الأدوية على رفوف الصيدليات. لم تحمل الدراسة أكثر من صيغتين مبدئياً للحفاظ على أخر الحقوق الصحية للمرضى. أولاهما تغيير نظام الدعم على قاعدة تخفيف تكلفة الفاتورة الدوائية مع الحفاظ على الفعالية. وثانيهما إطلاق المنصة الرقمية للوصفات الطبية.

صيغتان في حال طبّقتا قد يسهل معهما تخفيض الفاتورة الدوائية التي تصل كلفتها في لبنان إلى مليار و600 مليون دولار أميركي

ترتهن، اليوم، صحة المواطنين وأدويتهم بالأموال المتوافرة للدعم في خزة مصرف لبنان المركزي. فكلما خرج الحاكم ملمّحاً إلى تناقص «مال الدعم»، تفقد أدوية من السوق. هكذا، من دون سابق إنذار، تصبح حياة الكثيرين من المرضى على المحك. وفي كل مرة يحدث ذلك، يعاد السيناريو التالي: يتجه مستوردو الأدوية وأصحاب المستودعات نحو تقنين توزيع الأدوية على الصيدليات، وتبدأ بورصة الأدوية المفقودة بالعمل، ثم يدبّ الذعر. لا أحد يعرف كيف يحدث ذلك ولا حتى كيف تسكّن تلك الأزمة المستمرة منذ ما يقرب من ثمانية أشهر.

الضالعون في أرق الناس وخوفهم على حقهم بالدواء كثر، من حاكم مصرف لبنان إلى محتكري هذا القطاع من المستوردين إلى أصحاب المستودعات وصولاً إلى المهربين. وعلى رأس هؤلاء كلهم تأتي الدولة بسياسة الدعم التي لا تعدو أكثر من كونها قناة للتوزيع. أضف إلى ذلك السبب الآخر، والذي لا يقل أهمية، وهو الذي يتعلق بضعف الصناعة الدوائية الوطنية التي تجعل صحة الناس تحت رحمة التجار، والسياسة الدوائية المعكوسة التي يتبعها لبنان؛ ففي كل دول العالم تستحوذ أدوية «الجينيريك» على 80% من الفاتورة الدوائية مقابل 20% لـ«البراند»، إلا في لبنان العكس، وبكلفة تصل إلى مليار و600 مليون دولار سنوياً (منها 250 مليون دولار فقط للأدوية الجينيريك). لكل هذه الأسباب، لا يتوقف مسلسل انقطاع الأدوية، والذي طال في الفترة الأخيرة أدوية أمراض مستعصية ومزمنة، ومنها أدوية لمرضى السرطان والسكري والقلب.

إلى ذلك، لا يبدو أن الأزمة وصلت إلى آخر النفق، بدليل استمرار خطر توقف الدعم في أي لحظة، في ظل عدم التوصل إلى حلول إلى الآن في ما يخص تقرير استمرار الدعم من عدمه، ولا حتى في ما يخص كمية الأموال المتوافرة لدى مصرف لبنان للدعم. أضف إلى ذلك الرد الذي تلقاه لبنان من البنك الدولي لجهة رفضه المساعدة في قطاع الأدوية بذريعة «غياب الإصلاحات».

واليوم، لا مجال لرفع الدعم. هذا أمر أكيد، لأن من تبعات ذلك «أن تحصل خلافات بين الناس في الشوارع»، هذا ما يقوله رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، وما ذهب إلى تأكيده نقيب الصيادلة، الدكتور غسان الأمين، بالإشارة إلى أن «الناس سيقتتلون في الشوارع لأخذ علبة دواء». إلى الآن، لم تفضِ القرارات الرسمية إلى شيء، رغم الاجتماعات المتلاحقة في السرايا الحكومي، وإن كان عراجي يأخذ على الأخيرة أنها «محصورة بمن هم فوق». ولم تأخذ إلى الآن بملاحظات لجنة الصحة النيابية التي تعمل على إعداد خطة لترشيد الدعم. أما أبرز ما تركز عليه تلك الخطة، فهو «تخفيف» الدعم على أدوية الـ«otc» الخفيفة التي لا تحتاج إلى وصفات طبية ودعم الأدوية المزمنة مع «ترشيدها» التزاماً بلائحة الأدوية المنظمة الصحة العالمية. لا بديل من تغيير آلية الدعم بحسب عراجي لتخفيف التواءات السياسة الدوائية في لبنان، التي وصلت حد «أننا في لبنان لدينا 5000 دواء مسجل، فيما لائحة أدوية منظمة الصحة تبلغ 1200 دواء»!

«استعار» عراجي فكرة الترشيد في خطته من مجموعة «مبادرة الإصلاح العربي» التي أعدت هي الأخرى دراسة تقترح حلولاً للدعم، الذي «لا حول ولا قوة» إلا به حتى الآن، في ظل استعصاء البدائل الأخرى. وتأتي هذه الحلول في إطار العمل على فك لغز اختفاء الأدوية من خلال التركيز على عاملين اثنين: أولهما تغيير نظام الدعم وصولاً نحو ترشيده، وثانيهما إطلاق منصة رقمية للوصفات الطبية. وهنا، لا انفصام بين العاملين، لناحية مؤازرة أحدهما للآخر، وضمان عدم فقدان الأدوية تالياً عن رفوف الصيدليات وتخفيف الضغط على احتياطيات مصرف لبنان من النقد الأجنبي. والأهم من ذلك كله، التأكد من أن الأدوية المدعومة، تحت هذين البندين، ستصل إلى المرضى المستهدفين.

في الشق الأول من الحل، تقترح المبادرة خفض التكاليف انطلاقاً من تطبيق ميدانين أساسيين: «استيراد أرخص الأدوية من دون المساس بالتأثير العلاجي». كيف ذلك؟ تشير المبادرة مثلاً إلى أنه بدلاً من أن يدعم مصرف لبنان 20 اسماً تجارياً مختلفاً لدواء أتورفاستاتين الذي يستخدم للوقاية من أمراض القلب والأوعية الدموية تراوح أسعارها ما بين عشرة الاف ليرة و43 ألفاً - وهو يفعل ذلك اليوم - يمكنه عندها أن «يسهم في دعم منتجين فقط يتم اختيارهما بناءً على تأثيرهما العلاجي القوي وسعرهما المنخفض». وثمة عوامل مساعدة كثيرة هنا في تقرير جانب الكلفة، إذ يمكن على سبيل المثال لا الحصر «عند البحث عن أدوية أرخص التفتيش عن الأدوية التي انتهت صلاحية براءات اختراعها».

من الطبيعي أن يفسح هذا الإجراء المجال أمام تعزيز المنافسة في السوق، حيث من المفترض أن تنعكس هذه السياسة على سياسة المستوردين لناحية خفض أسعارهم. أما اقتراح دواءين فقط، فينبع من دافعين أساسيين، أولهما إلغاء الاحتكار، وثانيهما إفساح المجال أمام الصناعة الوطنية لإثبات جدارتها من خلال «اعتماد دواء محلي مقابل الدواء المستورد». وما يدعم هذا الخيار أن «الكثير من الأدوية التي تعالج حالات مرضية مختلفة تصنّع محلياً ومتاحة في الأسواق».

وخوفاً من انزياح الخطة عن هدفها، دعت المبادرة إلى ضرورة أن تخضع العلامات التجارية المصنعة للأدوية التي تستحق الدعم «لأعلى درجات الشفافية الممكنة»، لافتة في هذا الإطار إلى إمكانية اللجوء إلى

> **تضم لائحة أدوية منظمة الصحة العالمية 1200 دواء فيما تضم «اللائحة اللبنانية» 5000 دواء**

«قائمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي تضم أسماء أدوية مشمولة بالتغطية لتحديد تلك التي ستستفيد من الدعم الموجه للاستيراد بشكل عام». وفي حال نجاح هذه الخطوة، تأتي الخطوة الثانية «الأكثر جرأة»، والتي يتعيّن من خلالها إجراء تحليل فعالية التكلفة الذي يمكن استخدامه للاختيار بين الأدوية غير المتطابقة من حيث الجرعة أو التأثير العلاجي، ولكنها تستخدم لعلاج الحالة السريرية نفسه، مثل خافضات سكر الدم وضغط الدم.

ماذا يعني ذلك؟ ببساطة، يعني أن لا انقطاع للأدوية. وعندما تصبح البدائل المدعومة متوافرة في السوق، سيتم عندها «إعادة تسعير البدائل غير المدعومة وفقاً لسعر الصرف الحقيقي في السوق»، بحسب ما تنص المبادرة. ومن الجهة الأخرى، لن يعني هذا الدعم تحديد علامات تجارية غير مدعومة، إذ ستستمر هذه في السوق، ولكنها ستكون محصورة «بالمرضى المستعدين والقادرين على تحمّل تكاليفها».

أما في الشق الثاني من العلاجات، فتأتي الحلول لمعالجة أزمة تخزين الأدوية في المنازل، من خلال نظام الوصفات الطبية الإلكتروني. والمسؤولية هنا تقع على عاتق وزارة الصحة من خلال اتخاذها القرار الجريء «الذي يسمح للأطباء بتقديم الوصفات الطبيّة عبر الأتصال الهاتفي بالصيدليّات التي يطلبها المرضى، على أن يقوم الصيادلة بتوثيق تلك الطلبات في أنظمتهم الحاليّة الخاصّة بالتوثيق». ويمكن لهذا التطبيق أن يأتي بهدفين، أولهما منع التخزين، وثانيهما «تعقّب المبيعات»، وهو ما يمنع تالياً الغشّ والتهريب والفساد، ويُتيح قدرة أفضل على تحليل سلوكيّات المستهلكين ومقدّمي الوصفات الطبيّة، أطباء وصيادلة.

تقرير

كوبا تقود أميركا اللاتينية في إنتاج «لقاح الفقراء»

رغم الحصار الاقتصادي القاسي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية على كوبا، وإقفالها أخيراً مراكز «ويسترن يونيون» لمنع إدخال الدولار إليها، وفيما تتسابق البرازيل والمكسيك لإتمام صفقات استيراد لقاحات مع كبريات شركات الأدوية العالمية، تتقدم هافانا دول أميركا الجنوبية نحو تسجيل لقاحين واعدين ضد فيروس كورونا.

> إن أي لقاح ضد كورونا هو بالنهاية منتج وله سعر، ما يعني أن شعوب الدول الفقيرة والمحاصرة لن تتأمن لها اللقاحات من كبريات شركات الأدوية بالسرعة المرجوة. وكمثال على ذلك، قامت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإنشاء مشروع «وارب سبيد»، والذي يهدف الى شراء ملايين الجرعات من أي لقاح تثبت فعاليته في التجارب السريرية ضد كورونا، وحتى قبل بدء إنتاجه بشكل كبير من الشركة المُصنّعة، أي الشراء سلفاً. ومثل هذه المشاريع تضع الدول الفقيرة في آخر سلم اهتمام شركات الأدوية. لذا، بدأت كوبا منذ أشهر عديدة تجارب سريرية على لقاحين واعدين ضد الفيروس، هما

> من المتوقع نشر النتائج النهائية للتجارب في الشهر المقبل

(Soberana 01) و(Soberana 02). ومن المتوقع نشر النتائج النهائية للتجارب في كانون الثاني 2021 (الشهر المقبل).

في تقرير نشرته وكالة «رويترز»، قال خبراء إقليميون إنه «إذا نجحت جهود الجزيرة الكاريبية في إنتاج لقاح فعّال، فقد تصبح مورداً مهماً للدول المجاورة التي قد تكافح من أجل الحصول على إمدادات اللقاح، بسبب اندفاع الدول الغربيّة الغنيّة لتأمين الجرعات». وقال خوسيه مويا، ممثل منظمة الصحة للبلدان الأميركية في كوبا لـ«رويترز»، إنه «إذا ثبت أن اللقاح الكوبي آمن وفعال، فسيصبح متاحاً للشراء في المنطقة من خلال منظمة الصحة للبلدان الأميركية (PAHO)»، وهو المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للأميركتين.

(أ ف ب)

اللافت في كوبا الشيوعية، أن تعداد سكانها يبلغ 11,3 مليون نسمة، فيما وصل عدد المصابين فيها بالفيروس الى 8782 شخصاً منذ تفشي الوباء، شُفي من هؤلاء 7963 شخصاً، وتوفي 136 إنساناً، فيما بلغ أقصى تعداد لعدد الإصابات الجديدة في يوم واحد 109 أشخاص، وأقصى تعداد لحالات الوفاة 6 أشخاص. واللافت أيضاً في كوبا، أن عقار «هايدروكسي كلوروكين» ما زال مستخدماً من ضمن عدة علاجات لمواجهة كوفيد-19، مع زيادة في الاحتياطات والشروط قبل إخضاع المرضى له. وهو العقار الذي حصد الرئيس الأميركي بسبب تسويقه له غضب الإعلام الأميركي وعدد كبير من الأطباء والخبراء الصحيّين حول العالم.

لطالما صدّرت كوبا لقاحات إلى دول العالم النامي، بما في ذلك لقاحات ضد التهاب السحايا والتهاب الكبد B، فيما يعود الفضل في إنشاء أحد أفضل الأنظمة الصحية، الى القائد الثوري الراحل فيدل كاسترو، الذي دعم قطاع التكنولوجيا الحيوية محلياً منذ الثمانينيات، حتى تصبح كوبا أكثر اكتفاءً ذاتياً في مواجهة الحظر التجاري الأميركي. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا القطاع جزءاً رئيسياً من اقتصاد البلاد.

(الأخبار)

تقرير

توزيع اللقاح «الأميركي»:
جهاز تتبع وشاشة حرارية وثلج جافّ!

خلال عرض أشبه بمراجعة على «يوتيوب»، قام حاكم ولاية نيويورك أندرو كومو، منتصف الأسبوع الماضي، بفتح صندوق يحوي لقاح مجموعة «فايزر-بايونتك» ضد فيروس كورونا أمام شاشات التلفزة. وأوضح كومو أن الصندوق يحتوي على جهاز تتبع عبر الأقمار الاصطناعية GPS وشاشة حرارية لتحديد مكان صندوق اللقاح والتأكد من بقائه في درجة الحرارة المناسبة. كما أن اللقاح يأتي محاطاً بثلج جافّ (Dry Ice) ويجب استبدال الثلج كل خمسة أيام لإبقائه بارداً. كما لا يمكن فتح العبوة إلا مرتين في اليوم لمدة 60-90 ثانية في المرة الواحدة لضمان بقائها في درجة الحرارة المناسبة، وهي تعقيدات لوجستية مضافة إلى شروط تخزينه الصعبة.

وكما بات معلوماً، إن لقاح «فايزر-بايونتك» بحاجة إلى أن يُخزن في حرارة ناقص 70 درجة مئوية، وهو ما يعدّ شرطاً صعباً من الناحية اللوجستية لتخزينه ونقله الى جميع أنحاء العالم. كما أن عدد الثلاجات التي يمكن لها تأمين مثل هذه الدرجة من البرودة، غير كافية وليست موجودة حتى في بعض أكبر وأهم المستشفيات

> من المتوقع نشر النتائج النهائية للتجارب في الشهر المقبل

حول العالم. لذا، أتى الحل عبر وضع الثلج الجاف داخل صندوق اللقاح كي يؤمن له شروط التخزين المطلوبة. والثلج الجاف هو عبارة عن غاز ثاني أكسيد الكربون في الحالة الصلبة، وبحرارة ناقص 78 درجة مئوية. ويُعتبر من وسائل التبريد الفعّالة، خاصة أنه أبرد من الجليد ولا يترك أثار رطوبة. وهو مفيد لحفظ الأطعمة المجمدة، كما يُستخدم في الأفراح والحفلات حيث يترك شكل ضباب يتجمع على الأرض. أثره الخطير الوحيد هو تحوله الى الشكل الغازي من ثاني أكسيد الكربون. وإن وُضع في غرفة لا يدخلها هواء بشكل جيد، يمكن أن يختنق الأفراد الموجودين فيها من استنشاق الغاز.

في صندوق حفظ ونقل اللقاح، تحت الثلج الجاف الحرمة الفعليّة مع علبة تحتوي على قوارير اللقاح. وتحتوي القارورة الواحدة على خمس جرعات. ويصل مجموع ما يمكن أن يحتويه الصندوق الواحد الى نحو 4875 جرعة إجمالاً. وكون لقاح «فايزر-بايونتك» عبارة عن جرعتين للشخص الواحد يتم أخذهما بفارق 21 يوماً، يعني أن الصندوق الواحد كفيل بتلقيح نحو 2437 شخصاً. وبمجرد إخراج اللقاح من الصندوق للاستخدام، يجب ترك القارورة في درجة حرارة الغرفة لمدة 30 دقيقة تقريباً كي تذوب، ثم يتم إضافة سائل إليها كي تخفف (diluted) وتترك لمدة ساعتين تقريباً؛ وبعد ذلك يكون لدى الطبيب ما يصل إلى ست ساعات حتى يعطي اللقاح. وتجدر الإشارة الى أن كومو، عاد وأوضح أن قارورة اللقاح داخل الصندوق التي حملها أمام شاشات التلفزة لم تكن حقيقية، إذ لا هدف منطقياً من إلحاق الضرر بلقاح فعلي من أجل عرض تلفزيوني، لكن الصندوق وكل ما بداخله كان حقيقياً. وتبقى الحاجة الى تتبّع مكان وجود الصندوق جغرافياً عبر جهاز (GPS) أمراً مستغرباً، وبحاجة الى مزيد من الإيضاح.

(الأخبار)

كورونا

لا إجراءات «استثنائية» في موسم الأعياد

أسبوعٌ يفصل عن موعد إعادة فتح النوادي والملاهي الليلية، وفق ما تقتضيه خطة إعادة فتح القطاع السياحي بشكل كامل خلال فترة الأعياد المُقبلة. تقول وزارة السياحة التي سطّرت في الأيام الماضية عشرات محاضر الضبط للمؤسسات المخالفة إنها أمام أسبوع مفصلي سيحدد مصير النوادي الليلية التي لا تزال مُقفلة، «إذ إن نجاح الخطة المتعلقة بالمطاعم والمقاهي وغيرها من المؤسسات السياحية سيحدد إذا ما سيتمّ تعميمها على النوادي أو لا». وفق مدير مكتب وزير السياحة مازن بو درغم، لافتاً إلى أن الأربعاء سيكون التقييم الأولي لإجراءات الرقابة على مدى التزام المؤسسات قد أنجز.

وترتكز الخطة بشكل أساسي على ضرورة وضع كل مؤسسة على مدخلها خريطة مصدّقة من المهندس المسؤول من وزارة السياحية يوضح حجم القدرة الاستيعابية من أجل الحرص على عدم تجاوز القدرة الاستيعابية نسبة الـ50%، «تحت طائلة التسكير بالشمع الأحمر».

ينطلق بو درغم من هذه النُقطة ليُشير إلى أن الوزارة تقوم بمساعيها اللازمة لتحقيق التوازن بين مصلحة القطاع السياحي ومراعاة المسؤولية الصحية الوطنية. فهل ستتخذ إجراءات استثنائية على بقية القطاعات خلال فترة الأعياد، حيث الاكتظاظ قدرٌ حتمي؟

حتى الآن، لا يبدو أن إجراءات استثنائية ستُتّخذ على صعيد ضبط الواقع الوبائي في الفترة المُقبلة. فالتعاميم الصادرة عن الوزارات المعنية تعيد التذكير بضرورة الالتزام بالتدابير الوقائية المتمثلة في ارتداء الكمامة والتباعد الاجتماعي، فيما يُدرك العارفون أن لا مفاعيل لتلك التعاميم ما لم تلحق بإجراءات رقابية صارمة، «وهو أمر يصعب تطبيقه على أمر الواقع خلال فترة الأعياد بالشكل المطلوب، بسبب عوائق لوجستية»، على ما قالت مصادر وزارة الصحة. وأشارت إلى أن المسؤولية الأساسية ستكون ملقاة على عاتق المُقيمين «ذلك أن الرهان مُجدداً سيكون على المسؤولية الفردية لكل مقيم».

ويأتي التخوّف من موسم الأعياد، فيما لا تزال أعداد الإصابات اليومية بفيروس كورونا «على حالها»، إذ أعلنت وزارة الصحة مساء أمس تسجيل 1236 حالة (37 منها وافدة)، كما سُجّلت تسع حالات وفاة جديدة رفعت إجمالي الوفيات إلى 1099، وارتفعت معدلاتها إلى وفاة 160 شخصاً من كل مليون نسمة من السكان.

(الأخبار)

(مروان بوحيدر)

تقرير

مسلسل الانهيارات يفتك بالحقّ في السكن

أين الحق في السكن في ظلّ مسلسل الانهيارات التي يعيشها البلد؟ سؤالٌ بات مُلحّاً أكثر من أي وقتٍ مضى مع تعطّل منظومة المصارف التي اختزلت السياسة الوطنية السكنية عبر اللجوء إلى الإقراض السكني للتملّك، «ما

> يجب ان يكون السكن اللائق والمستقرّ إحدى دعامات العقد الاجتماعي الجديد

حوّل أزمات الناس ومعاناتهم إلى قضايا فردية»، على ما جاء في بيان لـ«ائتلاف الحق في السكن»، صدر أخيراً.

«الائتلاف» فنّد سلسلة الأزمات، بدءاً من إفلاس المصارف وحجز الودائع، مروراً بالانهيار الاجتماعي الناجم عن تدهور سعر الصرف والتضخّم، فضلاً عن الانهيار الصحي الذي تفاقم بفعل فيروس كورونا، وصولاً إلى انفجار بيروت «الذي قضى على أحياء برمّتها»، ليخلص إلى أن مُسلسل الانهيارات هذا «أضعف الحق في السكن الواهن أصلاً».

جوهر النقاش يتمثّل في ما خلص إليه «ائتلاف السكن» من أن «نزيف الماسي التي تعاقبت دلّ بما لا يحمل الشك على أن السكن اللائق والمستقرّ الذي يعزّز علاقات الناس بأحيائهم وشبكاتهم الاجتماعية والاقتصادية ويتناسب مع مداخيلهم صار من الضروري أن يكون إحدى دعامات العقد الاجتماعي الجديد». ولفت إلى أن استجابة السلطات للكوارث المتتالية التي نكبت البلد، أتت دون المطلوب وأحياناً ضارة، «فتمديد قانون المهل (160/ 2020) لم يتطرّق إلى أزمة السكن ككل كما استثنى الإيجارات القديمة، ما يساهم في تسريع وتيرة الإخلاءات». أما قانون تعليق تسديد القروض السكنية، «فلا يحمي المتعثّرين قبل تاريخ 2020/7/1 من الإخلاء. كذلك، لم تُربط الإعفاءات من الرسوم البلدية بأي آلية لحماية الحقوق السكنية في الأبنية المؤجّرة. كما أن قانون حماية المناطق المتضررة جراء انفجار المرفأ ودعم إعادة إعمارها، تغيب عنه أيّ حماية للنسيج السكاني، ويختزل معالجة أزمة السكن بتمديد عقود الإشغال لسنة واحدة فقط، أي تأجيل إيجاد حل طويل الأمد للمشكلة».

(مروان بوحيدر)

ولخّص الائتلاف الحلول بخطوات يمكن اتخاذها على فترات زمنية مختلفة، ومنها: أولاً، ضبط سوق الإيجارات عبر تحديد بدلات الإيجار وفق مؤشرات تأخذ في الاعتبار تضخّم العملة والأجور، وفرض إبرام العقود باللبرة، وحماية المستأجرين من زيادة كلفة الإيجار وضمان استمرارية سكنهم، وحماية المستأجرين بلا عقود من ممارسات تهدد سكنهم أو تستغل شروط الإقامة والكفالة لغير اللبنانيين لترهيبهم وتهديد أمنهم السكني. وثانياً، اتباع سياسة صفر إخلاء، عبر إقرار برنامج دعم المالكين والمستأجرين ذوي المداخيل المحدودة وتأمين سكن بديل بظروف مناسبة لكل حالة، وإقرار آلية لحماية جميع المتعثّرين في دفع أقساط قروضهم السكنية. وثالثاً، حماية السكان في المناطق المتضررة من الانفجار عبر ضمان عودة الجميع إلى مساكنهم من خلال تحمّل الدولة تكاليف إعادة التأهيل، وتسريع إعادة التأهيل وإشراك السكان في العملية، وتمديد الإيجارات طيلة فترة إعادة التأهيل والترميم، والحدّ من المضاربة العقارية في المناطق المتضررة وحماية السكان من الاستغلال. هذا على المدى القصير. أما على المدى المتوسط، فيفترض وضع نظام ضرائبي مدروس على الشقق الخالية بالترافق مع برامج سكنية وإجراءات أخرى، وفرض نظام ضريبي لحثّ المالكين على تأجير شققهم ضمن مهلة زمنية معينة، وبعد مرور المهلة، وضع آلية لإشغال جميع الشقق الخالية في المباني التي شُيّدت بعد عام 1992، وربط الضرائب بتمويل برامج للسكن الميسّر، ودعم المالكين الصغار والقدامى في إعادة تأهيل الأبنية بهدف عرضها للإيجار. كما يفترض تفعيل دور البلديات في تأمين السكن الاجتماعي وصيانة الأبنية ضمن نطاقها، وتحويل جزء من أملاك البلدية إلى مشاريع للسكن الاجتماعي، وإطلاق مشروع صيانة الأبنية القديمة لحفظ سلامة السكان والسلامة العامة وحماية السكان المهدّدين بالإخلاء بذريعة تصدع المباني، وتخصيص موازنة لبرامج سكنية تزيد من مخزون السكن الميسّر في المدينة، وإطلاق ورشة وطنية لوضع قانون شامل يضمن الحق في السكن وينظّمه.

(الأخبار)

شركة ستو واترفرانت القابضة ش.م.ل.
دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس ادارة **شركة ستو واترفرانت القابضة ش.م.ل.** بدعوة الجمعية العمومية العادية للمساهمين في الشركة للانعقاد **في يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٠/١٢/٢٩ في تمام الساعة الثانية عشر ظهراً** في مركز الشركة من أجل التداول في جدول الأعمال التالي:

١- الاستماع الى تقريري مجلس الادارة حول حسابات السنة المالية ٢٠١٩.
٢- الاستماع الى تقريري مفوض المراقبة حول حسابات السنة المالية ٢٠١٩.
٣- الموافقة على حسابات الشركة عن اعمال سنة ٢٠١٩ وتخصيص نتائجها.
٤- الموافقة على كافة أعمال رئيس واعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم عن كافة الاعمال التي قاموا بها طيلة فترة عضويتهم.
٥- تعيين مفوض مراقبة للشركة على اعمال سنة ٢٠٢٠ .
٦- امور مختلفة .

فالرجاء حضوركم في الوقت المحدد اعلاه.

رئيس مجلس الادارة
شركة ستو واترفرانت القابضة ش.م.ل.
السيد محمد الصفدي

على الغلاف

في موازاة الوساطة الكويتية والضغط الاميركي لإنهاء مقاطعة قطر ووضع حدّ للأزمة الخليجية، برزت حركة سعودية غير عادية في اتّجاه الترويج لإنجاز مصالحة باتت في متناول اليد. كما اسلف وزير خارجية المملكة، فيصل بن فرحان. مصالحةٌ تستبشر فيها الرياض خيراً إذ ترى، كما حليفتها واشنطن، انّ لمّ الشمل الخليجي سيشكّل، إذا ما ضُمّت اليه إسرائيل، جبهةً موحّدة في مواجهة إيران. تقف سدّاً منيعاً امام ايّ خطوة تخالف سياسة «الضغوط القصوى». ليس ذلك وحسب. فالمملكة باتت اكثر جرأة ووضوحاً للحديث عن مطالبها التي تبدو متطابقة مع المطلب الالمانيّ المستجدّ: لا اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني لا يشمل ذاك الصاروخي!

قطر تعود إلى حضن العائلة
اتحاد خليجي لمواجهة إيران

تلوذ الإمارات ومصر بالصمت إزاء التطورات المتّصلة بالمصالحة الخليجية. مساعي السعودية إلى تبديد خلافات «الأشقّاء» تبدو منفردة، على رغم حديثها عن أن الحلفاء «على الخطّ نفسه» في ما يتعلّق بحلّ الأزمة المتواصلة منذ منتصف عام 2017. وهي إذ تُبدي استعجالاً للخلاص من عبء يُثرثم «أهل البيت» الواحد، تتصاعد لضغوط الإدارة الأميركية التي تريد، من جهتها، لمّ الشمل الخليجي لمواجهة ما قد يترتّب على سياسات الإدارة الجديدة في المنطقة، وخصوصاً لجهة تعاملها مع إيران. ومن هذا المنطلق، جاء تشديد وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، على وجوب التشاور مع دول الخليج «بشكل كامل» في حال أرادت الإدارة الأميركية المقبلة إحياء الاتفاق النووي مع طهران، وتأكيده أن الرياض، كما برلين، تفضّل نموذجاً أوسع للاتفاق الحالي يشتمل على برنامج الصواريخ البالستية.

رهان المملكة على ضخّ بعض الحياة في «مجلس التعاون الخليجي»، بقابله تعنّت تبديه حليفتها، الإمارات، التي يُرجَّح مراقبون أن تستثني نفسها من اتّفاق لا تراه ضرورياً، ولا سيّما أن وسائل إعلامها لم تخفِّف نبرتها ضدّ قطر بخلاف هذه الأخيرة. يؤكّد ما سلف، استبعادُ سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، أن تُحلّ الأزمة في أيّ وقت قريب، لكونها «ليست على قائمة أولويات أيّ شخص»، كما خلص في وقت سابق من الشهر الجاري. لكن وزير الخارجية السعودي أكّد، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، أن حلفاء بلاده «على الخطّ نفسه» في ما يتعلّق بحلّ الأزمة المتوقّعاً التوصّل قريباً إلى اتّفاق نهائي في شأنها. يأتي ذلك في موازاة كشف مصدر دبلوماسي تحدّث إلى صحيفة «الراي» الكويتية أن قمّة «مجلس التعاون» المزمع عقدها في البحرين هذا الشهر ستشهد مصالحة خليجية.

> تفضّل الرياض نموذجاً أوسع للاتفاق النووي الإيراني تحدّثت عنه برلين في الأيام الماضية

وذكرت الصحيفة أن «نقاط الخلاف والطلبات والشروط التي تمّ الحديث عنها خلال عُمر الأزمة سُنَاقَش في لجان خليجية خاصة، سعياً للتوصّل إلى حلول لها بما يضمن عدم تجدّدها، واستمرار تماسك المنظومة الخليجية والعربية».

وفي أعقاب تكثيف الكويت حراكها الدبلوماسي، أخيراً، للدفع قدماً في اتّجاه حلّ تضغط الولايات المتحدة لإنجازه قبل مغادرة دونالد ترامب منصبه، أكّد ابن فرحان الذي استقبل في الرياض، أمس، مساعد وزير الخارجية الأميركي، ديفيد شينكر، أن تحقيق اختراق لحلّ الأزمة بات وشيكاً، وذلك بعد إعلان الكويت تحقيق تقدّم صوب إنهاء الخلاف الذي تقول واشنطن إنه يعرقل وجود جبهة خليجية موحّدة ضدّ إيران. وقال: «نتعاون بشكل كامل مع شركائنا في ما يتعلّق بهذه العملية، ونرى احتمالات إيجابية للغاية في اتّجاه التوصل إلى اتّفاق نهائي»، مضيفاً أن «جميع الأطراف المعنيّة ستكون مشاركة في الحلّ النهائي». ولدى سؤاله عمّا إذا كان النزاع يتّجه إلى تسوية كاملة، زاد قائلاً: «نتصوّر حلاً يغطّي جميع الجوانب ويرضي كافة الأطراف المعنية». وبدا لافتاً إصرار ابن فرحان، خلال مشاركته في منتدى «حوار المنامة»، أول من أمس، على «استمرار السعودية في التزامها بتعزيز الأمن الخليجي ضمن وجود مجلس تعاون أكثر تكاملاً وتكريس إطار تعاوني قوي لدول الخليج العربية كما يراد لها».

لم تهدأ «الدبلوماسية» السعودية ومساعي الترويج للاتفاق الناجز. ومن المملكة، أطل وزير خارجية المملكة للحديث أمام «منتدى الحوار المتوسطي» في روما، بهدف إشاعة أجواء إيجابية بخصوص المصالحة، إذ قال: «حقّقنا تقدّماً كبيراً في الأيام الأخيرة بفضل الجهود المتواصلة للكويت، وأيضاً بفضل الدعم القوي من الرئيس ترامب»، آملاً أن «يسفر هذا التقدّم عن اتفاق نهائي يبدو قريباً جداً، وبوسعي أن أقول إنني متفائل إلى حدّ ما من أننا نقترب من إتمام اتفاق بين كل الدول محلّ الخلاف». من جهته، أفاد وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال المنتدى ذاته، بـ«أننا (أحرزنا بعض التقدّم في مرحلة ما، قبل أكثر من سنة، ثمّ تباطأت الأمور»، مشيراً إلى أن «وحدة الخليج مهمّة جداً لأمن المنطقة. وهذه الأزمة التي لا داعي لها، يجب أن تنتهي على أساس الاحترام المتبادل».

على أن كل الطرق الآنفة تؤدّي، من منظور سعودي، إلى زيادة الضغط على إيران، التي تخشى المملكة اعتماد الإدارة الأميركية المقبلة سياسة تهدئة إزاءها. وفي هذا الإطار، شدّد وزير الخارجية السعودي، في حديثه إلى «فرانس برس»، على أن إعادة إحياء أيّ اتفاق مع إيران في ظلّ الإدارة الجديدة يجب أن يتمّ بالتشاور مع دول الخليج: «بشكل أساسي، ما نتوقعه هو أن يتمّ التشاور معنا بشكل كامل، وأن يتمّ التشاور بشكل كامل (كذلك) مع أصدقائنا الإقليميين في شأن ما يحدث، في ما يتعلّق بالمفاوضات مع إيران». برأيه، فإن «الطريق الوحيد في اتّجاه التوصل إلى اتفاق دائم هو عبر تشاور من هذا النوع». لكن الوزير أبدى ثقته بأن «إدارة بايدن، مثل شركائنا الآخرين، بمن فيهم الأوروبيون، متفقون تماماً على ضرورة إشراك جميع الأطراف الإقليمية في أيّ حلّ». وبدت لافتة إشارته إلى أن المملكة تفضّل نموذجاً أوسع للاتفاق النووي الحالي تحدّثت عنه برلين في الأيام الماضية للجم برنامج طهران للصواريخ البالستية، معتبراً أن الاتفاق القائم «ناقص ولا يتطرّق إلى جميع القضايا المرتبطة بأنشطة إيران النووية».

(الأخبار)

يتوقّع فيصل بن فرحان التوصّل قريباً إلى اتفاق نهائي في شأن الأزمة الخليجية (أ ف ب)

صمت مصري ـ إماراتي: في انتظار بايدن

تنتظر مصر والإمارات وصول جو بايدن إلى السلطة قبل الشروع في أيّ مصالحة مع قطر، مع أن المصالحة بين الأخيرة والسعودية برعاية أميركية تقترب من التوقيع، بموافقة «الشركاء» على مضض

القاهرة ـ الأخبار

عندما قرّر «الرباعي العربي»، السعودية والإمارات ومصر والبحرين، قطع العلاقات مع قطر وفرض حصار شامل عليها لإجبارها على قرارات تخالف سياسة نظام الحمدَين، لم يكن الشركاء الأربعة يتوقعون أن تمرّ ثلاث سنوات على قرارهم ذاك قبل أن ينقسموا على أنفسهم إلى جانبين: الأول سعودي - بحريني يدعم المصالحة ويُقدّم تنازلات ترضي الدوحة الراغبة في ضغط لإدخال المنامة في التصالح بما يحقق عائداً مادياً لها ويخفّف من الدعم السعودي للاقتصاد البحريني المنهار)، والثاني مصري - إماراتي. هكذا، تقترب المنطقة من إعادة تشكيل التحالفات، ليس لأن المصالحة التي تتوسّط فيها الكويت منذ عهد الأمير الراحل أوشكت على الاكتمال فقط، بل لأن خريطة التحالفات ترتبط اليوم بقبول ما كان مرفوضاً أمس. من هذا مثلاً دخول القطريين على خطّ الوساطة بين تركيا التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب جائحة كورونا، والسعودية التي قد تقبل عودة التنسيق مع الأخيرة لكن بضوابط محدّدة.

صحيح أن الرياض لا ترغب في إبواء الدوحة وأنقرة أعضاء جماعة «الإخوان المسلمون»، لكنها تبدي انفتاحاً على وضع قيود لهذا الإيواء، الأمر الذي يعمّق الفجوة بين السعودية وحلفها البحرين، وبين الإمارات ومصر، ولا سيما أن عبد الفتاح السيسي يضغط

> تلقّى السيسي اتصالاً من ترامب يطلب منه فيه ألّا يعترض على المصالحة

على محمد بن زايد بصورة غير مسبوقة من أجل وضع «ضوابط صارمة» على تمرير أيّ إجراءات للمصالحة. أيضاً، القاعدة التركية في الدوحة والعلاقات مع إيران وتركيا لم تعد تحظى بمعارضة سعودية كما في السابق، بل ترى الرياض أن في مصلحتها احتواء الدوحة في المرحلة الأميركية المقبلة، خاصة وسط حساباتها المعقدة في المنطقة، ونظرتها التي تملؤها الريبة تجاه سلطنة عمان وموقفها ممّا يحدث بعد تولّي هيثم بن طارق الحكم، وسياساته التي لا تبدو فعلياً كما سلفه قابوس بن سعيد، وسط المتغيّرات الاقتصادية داخل السلطنة.

في المقابل، ثمّة في التصالح مصلحة قطرية في فتح الحدود وعودة التبادل التجاري مع المملكة، وهي مكاسب ستغني عن التصالح الفوري مع الإمارات، الأمر الذي أوقفه الإماراتيون ومن خلفهم المصريون. أمّا ما تغيّر اليوم، فهو خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ما يجبر بعض الأطراف على «نصف مصالحة» ترضي الإدارة الأميركية، سواء الحالية التي ترغب في إتمام التسوية قبل الرحيل، أو المقبلة التي تريد أن تكون المصالحة من إنجازاتها في السياسة الخارجية ضمن منهجها الخاص بالشرق الأوسط. لذلك، لا يحظى هذا الصلح بدعم إماراتي - مصري رسمي، وهو ما يشير إليه الصمت المطبق تجاه التصريحات الإيجابية الصادرة عن السعودية وقطر والكويت والولايات المتحدة. يأتي ذلك في ظلّ الحنق السعودي من نتائج إعلان أبو ظبي الانسحاب المنفرد من الحرب في اليمن. أمّا مصر، فلا تجد رغبة في تعجيل المصالحة، لكنها لن تمانعها بعدما تلقى السيسي اتصالاً من ترامب يطلب منه ألّا يعترض أو يحبط الجهود الأخيرة لإدارته قبل الرحيل بعدما فعل ذلك العام الماضي.

وفيما تجري مناقشات حثيثة بين السعوديين والإماراتيين لضمان خروج أبو ظبي بأقلّ الأضرار، في ظلّ غياب تصوّر متكامل لدى الأخيرة في شأن الموقف المطلوب، وصلت التوجيهات الأمنية إلى الإعلام المصري، وفحواها أن انضمام القاهرة إلى «الرباعي» سابقاً جاء بعد إجراءات تصعيدية مصرية منفردة، ولذلك ليس بالضرورة أن تتطابق المصالح حالياً، أو المقبلة أن لدى المصريين حرية القرار في استئناف علاقتهم بقطر، أو بقاء مقاطعتهم المنفردة حتى إشعار آخر. في الخلفية، تقول مصادر إن القيادتين المصرية والإماراتية تنتظران وصول بايدن إلى الكرسي حتى تسيرا في المصالحة، إذ لا تُفضّلان إبرام تصالح كامل مع الدوحة حالياً، كي تكون هناك أوراق يمكن تناولها مع الإدارة الجديدة والتنازل عبرها، علماً بأنهما تسعيان إلى التقرّب من بايدن بعد الحملة الإعلامية ضدّه في وسائلهما، سواء الصادرة بالعربية أو الإنكليزية، إبّان الانتخابات. وفي القاهرة تحديداً، لم يعد «الديكتاتور المُفضّل لدى ترامب» هو المُفضّل لدى بايدن، حتى في الملفات الإقليمية، بما فيها فلسطين، الأمر الذي يسعى السيسي إلى تداركه ويُنسّق فيه مع ابن زايد الذي يرغب أيضاً في أن يستمرّ الحاكم الفعلي للإمارات من دون اعتراضات أميركية، وفي الحصول على السلاح من دون «فيتوات».

ينتظر السيسي وابن زايد رئاسة بايدن كي تكون المصالحة مع قطر ورقة تنازل رابحة لو لزم (أي بي أيه)

مقالة

هل يتوقّف النزيف السعودي؟

عباس بوصفوان

رؤية السعودية لتموضعها الاستراتيجي، وتفوّق أبو ظبي، والتطبيع، والمتغيّرات في واشنطن، والبعد الإيراني، والقاعدة العسكرية التركية، والعلاقات مع «الإخوان المسلمين»، و«مونديال 2022»... جميع تلك النقاط وغيرها تُعدّ مدخلات في المعادلة قيد الإعداد حالياً في أروقة الخليج وواشنطن، والتي أسهم في كتابة بعض بنودها مستشار الرئيس دونالد ترامب، جاريد كوشنر، في جولته الخليجية الأخيرة، غير الصاخبة.

الصفقة الضبابية

في مؤشّر إلى التعقيدات، الحقيقية والمتوهّمة، التي تكتنف صراع العوائل الخليجية، لم تُتوِّج زيارة كوشنر، التي شملت الدوحة والرياض، بإعلان عودة المياه إلى مجاريها بين الإخوة الأعداء على الضفة الشرقية للخليج، وإنّما ببيانات فضفاضة وحمّالة أوجه، من بعض الأطراف الخليجيين (الكويت، قطر، السعودية) حصراً، ما يطرح السؤال عن تموضع الإمارات ومصر، وعن بنود الصفقة التي لم تتّضح معالمها بعد، والتي لم ينبس كوشنر ببنت شفة عنها وعن مستقبل «مجلس التعاون الخليجي»، الذي يُخشى أنه لن يخرج من غيبوبته. لا ندري إن كان أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، سيحضر «قمة الخليج» الدورية، المرتقبة في المنامة، أو ربّما تُعقد في الرياض، لكن حتى أفضل المتفائلين لا يتوقّع عودة راسخة للعلاقات بين المتخاصمين، بعد السباب العلني الذي كسر كلّ محرمات، وفي ظلّ رغبة بعض المحاصرين في تمديد توتّر العلاقات مع الدوحة حتى العام 2022، أملاً في طعن شبه الجزيرة القطرية في قلبها، عبر إفشال «مونديال 2022».

تحدّي الإعلام

على رغم البيانات الصادرة من أمير الكويت ووزير خارجيته، والردّ «الإيجابي» القادم من وزيرَي خارجية الرياض والدوحة، وليس من ملك السعودية وأمير قطر، فإن المتمرس الإعلامي الحادّ ظلّ سيّد الموقف من جميع الأطراف، بما في ذلك قناتا «الجزيرة» و«العربية»، الأمر الذي يرسم علامات استفهام عن مدى صدقية الأحاديث التي تشير إلى الوصول إلى حلّ جذري وشامل للأزمة المتحدّة. التحدّي، إذا ما تمّ التوصّل إلى نتيجة تصالحية، سيظلّ متّصلاً أيضاً بمستقبل السياسات التحريرية للإعلام المدعوم قطرياً، والذي حافظ عموماً على نسق هجومي ضدّ السعودية وإيران، بينما حافظ الإعلام السعودي على نمط تحقيري لإيران وقطر و«الإخوان» وتركيا. في المقابل، تبنّت قناة «الجزيرة» سياسات تحريرية إيجابية عموماً لصالح طهران منذ صيف 2017، تبنّت خلال العام الجاري حين استُهدف القائد العسكري قاسم سليماني والعالم النووي فخري زاده.

زعزعة التنسيق السعودي - الإماراتي

على رغم الاحتياطات القطرية القديمة، من استضافة الأميركيين في قاعدة العديد، إلى تنمية علاقاتها مع تركيا، لم تتوقّع الدوحة أن تكون «غزوة 2017» بهذه الشراسة. وقد تأكّد لها مرّة جديدة أن التهديد المحدق بها قابل للتحوّل إلى خطر داهم في حال تلاقت الإرادتان الإماراتية والسعودية. تأمل قطر تفكيك التلاقي الإماراتي - السعودي، ويعتقد بعض صنّاع قرارها أن السياسة السعودية طالما اتّسمت بالانفعال، وقصر النظر، وتغليب التكتيكي على الاستراتيجي، وهذا أمر يَسِم علاقات الرياض مع حلفائها في المنطقة، من المغرب إلى العراق وصولاً إلى باكستان. وفق ذلك، فإن فرص ضعضعة التنسيق الإماراتي - السعودي قابلة للتحقّق بمزيد من «الصبر الاستراتيجي».

السعودية أولاً

لا تبدي الدوحة حماسة لعودة العلاقات إلى سابق عهدها، إلّا مع الرياض. وتَبقى قطر، في رأيي، إنجاز عودة العلاقات مع السعودية، بثقل الأخيرة السكّاني، الذي يمكن أن يملأ مدرّجات المونديال، وبعيد الحيوية إلى أسواق الأولى، ويمنح القطريين سهولة الوصول إلى أهلهم في الجوار، ويُمكّنهم من زيارة الأماكن المقدسة. وترى الدوحة أن الفرصة سانحة لإعادة صياغة الرأي العام السعودي، القابل للقولبة، إذا ما تَغيّرت نغمة الرياض. فالاكتفاء، بفتح الأجواء، الجوية والبرّية السعودية أمام قطر لن يكون مريحاً وكافياً. لكن لا بأس بالنسبة إلى حكومة تميم بن حمد في أن تتحقّق علاقات ذات طابع رسمي وبروتوكولي مع مصر، يسمح لقطر بالإبقاء على علاقاتها بـ«الإخوان المسلمين» المعارضين لنظام عبد الفتاح السيسي، وأن تظلّ العلاقات باردة مع أبو ظبي والمنامة، بما يُحقّق من ناحية ثانية توازناً داخلياً للقطريين «المجروحين» ممّا سمعوه من إعلام المحاصرين.

تفوّق ابو ظبي التسليحي

هل تشعر السعودية بالقلق من التفوّق العسكري الإماراتي المتوقع؟ نعم، من دون شك. وهذه نقطة تلاق قطرية - سعودية. - السعودية كالنار في الهشيم، كما نسمع في بعض الإعلام «البروباغندي»؛ إذ، بصفقة الـ23 مليار دولار، وحصولها على موافقة أميركية أوّلية لشراء طائرات «أف 35»، تُدشّن أبو ظبي سباق تسلّح ليس مع الدوحة وحسب، بل مع الرياض والكويت. وعلينا توقّع أن تطالب هذه الدول الخليجية بشراء منظومات تسليحية أكثر تكلفة وتطوّراً، وتزيد من علاقاتها الوطيدة مع «البنتاغون»، وقد ينطبق ذلك حتى على عُمان، التي لا تتمتّع بقدرات مالية تُمكّنها من مجاراة التسليح الإماراتي المنفلت من عقاله.

التطبيع... والفجوة

التحليلات المكرورة عن حذر الرياض من الذهاب إلى التطبيع خشية الحساسية المتعلّقة بقضية فلسطين، لا تسندها الوقائع والتجارب والمعلومات المتوافرة.

السعودية تستخدم حلّ الدولتين، راهناً، قميص عثمان مؤقتاً، ريثما تتحلل مطالبها مقابل التطبيع. الرياض، في رأيي، مستعدّة لإبرام اتفاق مع إسرائيل، شرط أن تحصل بموجبه على طائرات «أف 35»، وطائرات مسيّرة متطوّرة، وصواريخ دقيقة، فالإمارات ليست «أشطر» منها! بيد أن هذه عملية معقدة وطويلة، ولا يمكن إنجازها خلال الوقت المتبقّي من عهد ترامب، إذ إن على الإدارة «الترامبية» أن تقنع الكونغرس بهذه الصفقة التي من المؤكد أن تكون ضخمة، وأن تُوفّر في المقابل تفوّقاً عسكرياً مستداماً لإسرائيل، وهناك أيضاً القلق من تَغيُّر الوضع الحاكم في نجد، وهذه نقطة لا يمكن لصانعي القرار في واشنطن تجاهلها، وهم الحريصون على أن لا تقع الأسلحة الأميركية المتطوّرة في «أيدٍ معادية». وحتى مع الافتراض بإمكانية إيجاد مخارج لتلك التعقيدات، فإن الوقت لا يتّسع لذلك. وأُلمّح أنه تَسنّى لأبو ظبي إجراء مفاوضات مطوّلة في شأن التطبيع، مَكّنتها من تحقيق «مكاسب» تسليحية وسياسية في علاقاتها مع اللوبيات الصهيونية، واستمرّت بعيدة عن الأعين السعودية حتى اقتراب اكتمالها.

زعامة المحور

مَن الطرف الذي يتزعّم المحور؟ هل السعودية التي يُصبّ عليها جام الغضب غربياً، ويزداد حجم خسائرها وتتلقّى وحدها صواريخ صنعاء؟ أم الإمارات، التي تقتفي أثرها مصر في أكثر من ملف، وتلقت جائزة تطبيعها تسليحياً رهيباً وتكاد تستثنيها صواريخ «أنصار الله»؟ لا يمكن أن تغمض الرياض عينيها إزاء التفوق المتنامي لأبو ظبي على حسابها، على صعيد التطبيع الذي تتمنّاه السعودية، والتسليح، والقصة اليمنية، وفي التكسّب من إيران تجارياً. أصوات خافتة في الرياض ترى أن نجد أولى بذلك، أولى أن تُنوّع علاقاتها، ولا تكون حادّة وأحادية. وإذا كان محمد بن سلمان لا يستطيع قلب ظهر المجن ضدّ حليفه المفترض محمد بن زايد، فإن هذا لا يمنع أن تَشقّ الرياض طريقاً صغيراً حذراً، خاصّاً بها مع قطر، وهو أمر ستُرحّب به الدوحة بحماسة، ويمكن أن تَتفهّمه أبو ظبي، التي تَفتح هي الأخرى أبواباً ليست صغيرة في العلاقات التجارية مع طهران، وخصوم آخرين للرياض.

المعطى الاميركي

لم يُظهر الرئيس المنتخَب، جو بايدن، حماسة للقضية الخلافية الخليجية، بينما صرّح مراراً وتكراراً عن الموضوع النووي الإيراني. تقديرات متعدّدة ترى أن التطبيع والإفراج عن سجينات سعوديات قد يكونان خطوتين مؤجّلتين إلى حين أداء بايدن اليمين الدستورية باعتباره الرئيس الـ46 للولايات المتحدة. أمّا قطر، فلن تختار المضيّ في التطبيع، فهذا يقضي على طعمها ولمحها، لكنها لن تَشنّ حملة ضدّ التطبيع، ولن تُشجّع حملات المقاطعة للطيران الإماراتي، وستدعم بايدن في الملفات الأخرى.

البعد الإيراني: هدية للسعودية

ستحافظ قطر على علاقاتها الوطيدة مع تركيا، وعلاقات تنمو بوتيرة بطيئة لكن مستمرّة مع طهران. لكن، على الأرجح، ستساند الدوحة توجّهاً لإخضاع التسليح الإيراني الصاروخي للنقاش. يمكن لها تفسير موقفها بكونه قديماً، ويسبق التوقيع على الاتفاق النووي في 2015، كما يمكن لها بيع ذلك كأنه هدية للرياض. تلك نقطة جديرة بالاهتمام ضمن المراجعة السعودية على شاكلة «u turn». أمّا طهران، فستظلّ تنادي بالعودة غير المشروطة إلى الاتفاق النووي، والانفتاح على نقاش إقليمي في شأن قضايا التسلّح والأمن الجماعي في الخليج.

تقرير

تعثّر متواصل في المفاوضات الليبية: عودة التحشيد العسكري

وسط الفشل الأممي في إقرار آلية لاختيار أصحاب المناصب السيادية، وتعثّر عقد جلسة موحّدة للبرلمان، يعود شبح التصعيد العسكري ليُخيّم على ليبيا، وسط عودة كلّ طرف إلى دبلوماسياته المتّصلة بالأطراف الإقليميين والدوليين، من دون اعتبار لمقتضيات التفاوض

تتجدّد التجاذبات الدولية حول الملفّ الليبي، بعدما أخفقت الأمم المتحدة في قيادة الوساطة السياسية خلال الأيام الماضية للتوافق على آلية لاختيار أصحاب المناصب السيادية في المرحلة الانتقالية قبيل إجراء الانتخابات المتّفق عليها في كانون الأول/ ديسمبر المقبل، في وقت تعود فيه المدافع إلى وضعية الاستعداد بعد أشهر من الصمت. ووصل اللواء المتقاعد، خليفة حفتر، إلى مصر في زيارة لساعات التقى خلالها مسؤولين في المخابرات وجهات سيادية، ليلحق بعدها بالرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، الموجود في باريس، كي يناقشا مع المسؤولين الفرنسيين ما يمكن تقديمه لتحقيق التوافق المنشود، خاصة أن حفتر يريد موافقات من عرّابيه على تزويده بالسلاح لمواجهة «جماعات متطرّفة» بدات تُهدّده بالفعل.

> مرّ حفتر بالقاهرة سريعاً قبل أن يلتحق بالسيسي في باريس

الرؤية العسكرية التي عرضها حفتر في القاهرة تتحدّث عن محاصرة تنظيم «القاعدة» له من جهة، وقوات حكومة «الوفاق الوطني» والمرتزقة الداعمين لها من جهة أخرى، وهو سيناريو لم يكن مطروحاً من قبل، علماً بأن قواته نفّذت عمليات ضدّ «القاعدة» خلال الأيام الماضية، وسيطرت على معسكر للمغاوير في مدينة أوباري (جنوب)، في خطوة وُصفت بأنها محاولة لتأمين المنطقة ومنع «القاعدة» من التمركز في قاعدة عسكرية في الداخل الليبي. أيضاً، رُصدت سفن حاملة للأسلحة خارج المياه الإقليمية الليبية قالت قوات حفتر إنها تابعة لتركيا وتجري متابعتها من كثب، لتعلن الاستنفار، خاصة أن هذه السفن التي توصف بأنها عسكرية صارت قريبة من منطقة «الهلال النفطي» في سرت.

في المقابل، تباشر «الوفاق» حراكها على نحو اعتيادي، ومن دون التقيّد بالمفاوضات الجارية، إذ وقّعت اتفاقات مع قطر وإيطاليا خلال الأسابيع الماضية، وهو ما رأت فيه العواصم الخليجية المتحالفة مع مصر انتهاكاً للمفاوضات ومخرجاتها، مع اتهامات لطرابلس باستمرارها في الحصول على الدعم التركي. لكن أنقرة، التي لم تعد مستفيدة مؤقتاً من تحرّكات «الوفاق» على خلفية أزمة طرابلس الاقتصادية ومشكلاتها الداخلية، لم تدخل كشريك في أيّ مفاوضات، من جزاء رفض غالبية الأطراف إشراكها، وفي مقدّمتها فرنسا ومصر، فيما تبدي إيطاليا وألمانيا مرونة تجاه مشاركتها بصفتها عاصمة مؤثّرة في الملفّ الليبي.

على مستوى البرلمان الليبي، أخفقت جميع المحاولات لتوحيد النواب وعقد جلسة للمرة الأولى منذ 2014، لأسباب بينها الانقسامات القبلية والخلاف حول مقرّ الانعقاد. ففي الوقت الذي دعا فيه رئيس البرلمان، عقيلة صالح، إلى جلسة في بنغازي اليوم الإثنين، وصل إلى غدامس عشرات النواب لعقد الجلسة هناك، على أن آخرين يرفضون نقل الجلسات بعيداً من العاصمة طرابلس. وما يخشاه صالح هو مناقشة إمكان سحب الثقة منه وانتخاب خليفة له، ما جعله يعرقل أيّ تسهيلات لعقد الاجتماع بتوافق الفئة الكبرى من النواب الذين يشارك بعضهم في الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة. لكن المخاوف الكبرى اليوم باتت مما سينتج عن جلسة البرلمان من قرارات يمكن أن تُسبّب مشكلات جسيمة.

يخشى رئيس البرلمان عقيلة صالح أن يطرح في الجلسة الأولى سحب الثقة منه (أ ف ب)

على خطّ موازٍ، أرجأت البعثة الأممية الجولة الجديدة من تصويت أعضاء «ملتقى الحوار» على آلية اختيار السلطة الجديدة إلى ما بعد الاجتماع النيابي المنتظَر، وذلك مع تواصل الانقسامات بين الممثلين الـ75 المشاركين في الاجتماعات، وسط إصرار أممي على أن تكون نسبة التصويت على القرارات لاعتمادها 75% من إجمالي المشاركين، وهو ما أفشل التصويت الأول الذي شارك فيه 71 شخصاً. ويفترض أن يختار مُمثّلو الليبيين بين سيناريوين بشأن مَن سيتولون المناصب القيادية: الأول هو ترشيح كلّ إقليم من الأقاليم الثلاثة شخصيْن للعرض على الجلسة العامة للجنة الحوار كي يشغلا عضوية المجلس الرئاسي، على أن ينتخب رئيس الوزراء جميعُ أعضاء لجنة الحوار، فيما يعيّن رئيس المجلس المنتمي إلى الإقليم الأكثر عدداً رئيس الوزراء. وهذا ما تُفضّله مصر والسعودية والإمارات، كما أنه حاز غالبية الأصوات في التصويت الأوّلي. أمّا السيناريو الآخر فينصّ على انتخاب كلّ إقليم ممثّليه في «الرئاسي»، ثم يُنتخب رئيس الوزراء من جميع أعضاء اللجنة، شرط حصوله على تزكية من إقليمه بما يعادل أربع تزكيات من الجنوب، وخمساً من الشرق، وسبعاً من طرابلس، على أن يعيّن رئيس المجلس المنتمي إلى الإقليم الأكثر عدداً رئيس الحكومة. وهذا الخيار هو المفضّل بالنسبة إلى «الوفاق» وتركيا.

وفي ظلّ غياب الآليات الملزمة، وضعف الثقة بعملية التصويت عبر الهاتف من دون وجود ما يضمن السرّية، تتعاظم الشكوك في إمكان مواصلة المسار الأممي. يأتي ذلك بعدما تَوقّفت التحقيقات التي كان يُفترض فتحها في شأن حالات الرشوة قبل التصويت في جلسة الحوار قبل أسبوعين في تونس، وهو ما أرجئ حتى اليوم، وسط خلافات جوهرية بين جميع الأطراف. (الأخبار)

السودان

المدنيّون «يستفيقون» إلى وجودهم: «مجلس الشركاء» خطوة انقلابية

بعد طول رضوخ في ملفّات كثيرة، أظهر إمّا انخراطهم في لعبة العسكر كمافي ملفّ التطبيع، وإمّا عجزهم عن المشاركة في إدارة الدفّة بعدما سلّموا أمرهم لـ«الشريك» العسكري. استفاق المدنيون أخيراً إلى وجودهم، معترضين على خطوة تشكيل «مجلس الشركاء» بوصفه «خطوة انقلابية»

الخرطوم ـ **مي علي**

أثار إعلان رئيس "مجلس السيادة" في السودان، عبد الفتاح البرهان، تكوين "مجلس شركاء الفترة الانتقالية"، الكثير من الجدل، راسماً الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل العلاقة بين مكوّنَي الفترة الانتقالية، المُمثَّلَين في العسكر والمدنيين. و"مجلس الشركاء"، الذي يتكوّن من 29 عضواً من بينهم رئيس مجلس الوزراء وبرأسه رئيس "مجلس السيادة"، عُدّلت من أجله الوثيقة الدستورية لإعطائه الشرعية الكافية، إلا أنه قوبل باعتراضات كثيرة في الأوساط السياسية، بل ومن قِبَل الجهاز التنفيذي؛ إذ سارع مجلس الوزراء إلى رفض قرار تشكيله، مبدياً تحفّظاته على الصلاحيات الواسعة التي مُنحت له، خاصة الفقرة التي أعطته "أيّ سلطات أخرى لازمة لتنفيذ اختصاصاته وممارسة سلطاته". فهو بذلك، بحسب بيان رئاسة الوزراء، سيكون وصيّاً على الأجهزة المختلفة، الأمر الذي يتعارض مع الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية. وحصر البيان الحكومي سلطات الرقابة والمحاسبة وتوجيه الفترة الانتقالية بالمجلس التشريعي، داعياً إلى الإسراع في تكوين الأخير.

إزاء ذلك، بدا المكوّن العسكري، ومعه الحركات المسلّحة الموقّعة على "اتفاق جوبا"، إضافة إلى القوى السياسية، في مظهر المنقلب على الحكومة الانتقالية وأجهزتها، بل وعلى الوثيقة الدستورية ذاتها، التي استغرب مُحلّلون أن يتمّ تعديلها لمجرّد إنشاء مجلس ذي صفة استشارية فقط. وعلى رغم التصريحات التطمينية للمستشار الإعلامي لرئيس "مجلس السيادة"، وتأكيده أن اتخاذ قرار تشكيل "مجلس الشركاء" تمّ بعد عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات مع القوى السياسية والحكومة المدنية، وأن المكوّن العسكري لم ينفرد بالقرار، إلا أنه، وفق بيان مجلس الوزراء، ما تمّت مناقشته والموافقة عليه يقصر دور المجلس الوليد على كونه جسماً تنسيقياً لحلّ النزاعات بين أطراف الفترة الانتقالية، وهو ما لا ينطبق على الاختصاصات الواردة في قرار رئيس "مجلس السيادة".

> أعلن العديد من الأحزاب رفضه التامّ لوجود جسم كالمجلس الوليد

«حزب البعث»: مجلس الشركاء هو نهاية الشراكة التي فُرضت على الثورة والشعب السوداني (أ ف ب)

كذلك، تُحفّظ مجلس الوزراء على استبعاد المرأة والشباب من عضوية "الشركاء"، الأمر الذي يتعارض مع أولويات الفترة الانتقالية التي تشترط إشراك المرأة والشباب بصورة عادلة. على أن مُحلّلين رأوا في التحفّظات الأخيرة محاولة من قِبَل الحكومة للَعب لصالح إنعاش شعبيّتها التي تراجعت خلال الفترة الأخيرة. ومع أن قرار تكوين "مجلس الشركاء" كشف، مجدّداً، نيّة العسكر الاستئثار بالسلطة، إلا أن ثمّة من ذهب إلى أنه ستكون للقرار تداعيات إيجابية على الفترة الانتقالية، لناحية إمكانية تصحيح مسارها، عبر فضّ الشراكة مع العسكر. مع ذلك، وبحسب مصادر مطّلعة، فإن البرهان يعمل على تعديل النقاط التي أثارت اعتراض مجلس الوزراء لتمرير القرار.

في هذه الأجواء، لم تجد الأحزاب السياسية بدّاً من ركوب موجة الرفض، خصوصاً في ظلّ استشعارها إمكانية حدوث تحوّل في مسار الفترة الانتقالية. ولذا، فهي سارعت إلى إبداء تحفّظها، بما فيها تلك التي ورد أسماء أعضاء منها ضمن عضوية "مجلس الشركاء"، كـ"حزب الأمة القومي"، الذي شدّد على ضرورة التواصل مع جميع الشركاء لتصحيح التجاوزات في قرار تشكيل المجلس، بما يضمن عدم تغوّل الأخير على بقية الأجهزة، على أن يتمّ ذلك بالتراضي. وأوضح الحزب، في بيان، أنه عندما طرح الفكرة كان الهدف من "الشركاء" أن يكون مرجعية قومية تعمل على معالجة التباينات.

لكن أحزاباً أخرى أعلنت رفضها التامّ لوجود جسم كالمجلس الوليد، معتبرة أن هياكل السلطة الانتقالية التي وردت في الوثيقة الدستورية تُوفّر المشورة والتقييم اللازمين لأجهزة السلطة. ووصف رئيس "حزب البعث العربي"، يحيى الحسين، المجلس بـ"المؤسسة اللقيطة"، قائلاً في حديث إلى "الأخبار": إن "مجلس الشركاء هو نهاية الشراكة التي فُرضت على الثورة والشعب السوداني"، داعياً إلى "العودة إلى الشارع واستعادة الثورة من خاطفيها". وفي السياق نفسه، اعتبر رئيس "الحزب الوطني الاتحادي"، صديق الهندي، أن السلطات الممنوحة لـ"الشركاء" تجعله يتمتّع بصلاحيات تفوق المستويين السيادي والتنفيذي مع تعطيل المستوى التشريعي.

مقالة تحليلية

شبحُ أوباما يطارد سياسة بايدن في سوريا

باستثناء استمرار عملية سرقة النفط، وتمديد حماية الكيانات الكردية في الشمال والجزيرة، وتشديد آليّات الحصار، لا يبدو أن لدى فريق السياسة الخارجية الجديد في واشنطن أيّ أفكار محدّدة في شأن مستقبل الحرب على سوريا

لندن ـ **سعيد محمّد**

كثيرة هي الملفّات التي سيجدها الرئيس الأميركي المنتخَب، جو بايدن، متراكمة على مكتبه في البيت البيضاوي، عندما يتولّى رسمياً مهامّ منصبه في الـ20 من كانون الثاني/ يناير المقبل، ويتعيّن على فريقه الحكومي البتُّ في عدّة قضايا حاسمة، داخلية وخارجية. وعلى رغم أن السياسات الأميركية تظلّ دائماً في إطار عريض لا يغيّر من جوهره تعاقب الإدارات، جمهورية أو ديمقراطية، فإن فريق بايدن، العاجز عن تقديم أيّ طروحات جذرية سوى العودة إلى لحظة ما قبل 2016، يحتاج بطبيعة الحال إلى تنفيذ نوع من فكّ ارتباط عاجل مع مجموع السياسات الانعزالية التي طبعت السنوات الأربع الماضية من حكم الرئيس دونالد ترامب.

في الملفّ السوري تحديداً، والذي تتضاءل أهمّيته النسبية بالمقارنة مع بقية الملفّات الساخنة، وباستثناء استدعاء بايدن لطاقم من الصقور لقيادة الحكومة الأميركية في الفترة المقبلة، ليست هناك أيّ إشارات واضحة إلى الآن حول تبلور تصوّر متماسك في شأن التعامل مع الحالة السورية خلال الفترة المقبلة، لا على المستوى القصير ولا حتى المتوسّط. ومن المرجّح، لذلك، أن تستغرق إعادة التموضع الأميركي تجاه دمشق بعضاً من الوقت، قد يمتدّ إلى الصيف المقبل، ولا سيّما أن «سوريا» ملفّ معقّد، يرتبط عضوياً وعملياتياً بنتائج التقدّم في ملفات أخرى، على رأسها التسلّح الإيراني، وتمدّد الهيمنة العبرية على الجزء العربي من الشرق الأوسط، ناهيك بتوابع الاحتكاك الفرنسي - التركي (عضوَي الناتو) شرق المتوسط.

لكن أيّاً يكن، فإن ثمّة شبحاً يحوم حول سوريا، مستبقاً أيّ صياغات ممكنة لسياسات فريق بايدن في شأنها. إنه باراك أوباما، وظلّ حربه الطويلة التي أنهكت البلاد، من دون أن تنجح طوال عقد كامل لا في إسقاط النظام، ولا في ثنيه عن تحالفاته السياسية والاستراتيجية، بل ومنحت روسيا وإيران فضاءً للتمركز عسكرياً واقتصادياً في قلب منطقة لطالما عدّها الأميركي ساحة نفوذ حصرية له. ولا شكّ في أن الفريق الجديد، الذي يغلب أن يقوده في وزارة الخارجية أنتوني بلينكن، خَلَفاً للجمهوري مايك بومبيو، سيجد نفسه مضطرّاً، إن عاجلاً أو آجلاً، وفي ظلّ انعدام فرص الديمقراطيين لتطوير حلول «خلّاقة» تجاه سوريا، أقلّه بصفة عاجلة، إلى الانطلاق من سياسات أوباما تحديداً، سواءً للبحث عن أفق لسياسة متباينة مع مراوحة الجمهوريين مكانهم من دون تغيير يُذكر، أو لتبنّي منهج لتنظيف التركة المعقّدة والفاشلة بحسب كثيرين في واشنطن، والتي لن يسهل المضيّ قدماً في توجّه جديد من دون إزالة آثارها ومخلّفاتها في المنطقة.

بدءاً من التواجد العسكري الأميركي المباشر في مناطق النفوذ الكردي وحول التنف على الحدود مع العراق، مروراً بأزمة اللاجئين السوريين التي تفاقمت ولا يبدو أنها في وارد الحلّ قريباً، وصولاً إلى الوجود المتزايد للإيراني داخل الإقليم الحيوي للكيان العبري، وإمكان إنهاء الحالة الشاذّة في إقليم إدلب عبر تفاهم روسي - تركي، وفوق ذلك كلّه بقاء الكتلة الصلبة للنظام السوري متماسكة ومسيطرة على الأمور.

كان بلينكن، الدبلوماسي المخضرم، ومسؤول الأمن القومي الرفيع المستوى في إدارة أوباما، وأحد أركان الحرب على سوريا، وصف في مقابلة أجريت معه في أيار/ مايو الماضي سياسة أوباما تجاه سوريا بـ«الفاشلة»، مُردّداً الوصف نفسه الذي يطلقه الجمهوريون على تركة الرئيس الأسبق الفوضوية هناك. وردّاً على سؤال حول نهج ممكن مختلف لطاقم بايدن تجاه سوريا في حال وصوله إلى البيت الأبيض، نُقل عنه قوله: «لا مهرب من الاعتراف بأننا فشلنا، ليس بسبب عدم رغبتنا في المحاولة، لكننا فشلنا عملياً. لقد فشلنا في منع وقوع خسائر مروّعة في الأرواح، فشلنا في منع النزوح الجماعي للسكّان داخلياً في سوريا، وبالطبع خارجياً كلاجئين. إنه أمر مؤسف، وسيبقى طَعمه المرّ في ذاكرتي دائماً».

ولكن ماذا في جعبة بلينكن لسوريا عند عودته وزيراً في حكومة بايدن؟ لا تبدو لدى الرجل أيّ وصفات جاهزة - وفق مقابلاته الصحافية الأخيرة - لما يمكن للبيت الأبيض أن يفعله في المنطقة لـ«تحقيق بعض النتائج الأكثر إيجابية». وفي مقابلة سابقة له من عام 2015، كان ألقى باللوم في «الفشل» الأميركي هناك على شمّاعة مجموعة من القوى الخارجية: «أعتقد أن هناك الكثير من اللوم الذي يجب الشروع بتوزيعه، بدءاً من السوريين أنفسهم، إيران وروسيا وغيرهما من رعاة (نظام الأسد)، جميع الدول العربية، كما الدول المجاورة الأخرى»، وهذه كلّها عناصر ما زالت كما هي من دون تغيير تقريباً منذ عام 2016، باستثناء استعادة الدولة السورية زمام المبادرة وتمكّنها من استعادة السيطرة على أغلب أراضي الجمهورية مجدّداً بعد هزيمة «الجهاديين» الذين أطلقتهم واشنطن.

> لن تكون هناك تحوّلات جذرية لتغيير الوضع القائم سورياً خلال السنوات القادمة

واشتكى بلينكن وقتها، في معرض تفسيره انعدام الحماس الداخلي في الولايات المتحدة لدعم تدخل عسكري واسع في سوريا، من «العبء الثقيل الذي تركته الحرب على العراق»، كما الانعكاسات السلبية لـ«التدخل الصعب في ليبيا». ويبدو أن بلينكن، الذي اعترف وقت تلك المقابلة - عشية تولّي ترامب السلطة - بالصعوبة المتزايدة لتحقيق هدف إسقاط النظام، سيجد بعد خمس سنوات تقريباً متزايداً في مؤسسة السياسة الخارجية في واشنطن لحقيقة أنه بغير العمل العسكري الشامل - المستبعد - لا تتوفر لدى الولايات المتحدة خيارات سياسية واضحة للإطاحة بالرئيس بشار الأسد.

لكن ذلك لا ينبغي أن يُفهم بأيّ حال على أن بايدن سيقبل بمبدأ «إعادة تأهيل» النظام السوري مجدداً، وعلى الأغلب أن إدارته في ظلّ كلّ هذه المعطيات ستنتهي إلى الاستمرار في استراتيجية هجينة تُبقي دمشق تحت ضغط مستمرّ بوسائل عدّة اقتصادية وسياسية وعسكرية واستخباراتية: العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب وتصعيدها، والحفاظ على وجود عسكري نشط في سوريا لحماية القوى الكردية كإسفين دائم في مواجهة سعي النظام إلى تحرير الأراضي السورية كافة، واستكمال برنامج سرقة النفط، ولكن أيضاً الضغط - عبر الطرف الروسي - لتحقيق المكاسب بالنقاط: كالتفاهم على حماية مناطق نفوذ أميركية، ودفع النظام إلى القبول بإجراء إصلاحات سياسية من شأنها أن تمنح بعض الفصائل المعارضة وجوداً - ولو شكلياً - محميّاً في الداخل السوري، هذا بالطبع مع استمرار اللعب بالورقة السورية والمتاجرة بها كلّما سنحت الفرصة في «شطرنج» الصراع البارد بين واشنطن وموسكو. إذن لن تكون هناك تحوّلات جذرية لتغيير الوضع القائم سوريّاً خلال السنوات القادمة، ما لم يخرج بايدن من السلطة مبكراً (78 عاماً)، أو يتداعى النظام السوري من الداخل (وهو أمر مستبعد بعد أن نجح في اختبار النار)، أو تتسبّب فوضى إقليمية مفاجئة في قلب كلّ الطاولة على جميع الفرقاء (وهذا قطعاً ليس من مصلحة الطرف الإسرائيلي في المعادلة).

ليست هناك أي إشارات واضحة إلى الآن حول تبلور تصور متماسك (أ ف ب)

العالم

تحليل إخباري

بوادر إطاحة «مجموعة مينسك»

خلافات أنقرة وباريس تستعر

محمد نور الدين

يسير تطبيق اتفاق ناغورنو قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان في منحنى الدقّة. خلال المدد المحدّدة، انسحب ما تبقّى من جيش أرميني من المناطق الثلاث: أغدام وكلبجار ولاتشين، حيث تمّ رفع العلم الأذربيجاني للمرّة الأولى، منذ 29 عاماً، وإن كان رفعه في لاتشين الأكثر دلالة ورمزية لما لهذا الممرّ من أهمية استراتيجية في الوصل الجغرافي بين أرمينيا وقره باغ.

وبدا لافتاً، في الأيام الماضية، الاحتضان الروسي لرئيس وزراء أرمينيا المتمرّد (سابقاً) على موسكو، نيكول باشينيان، وإشادة الرئيس فلاديمير بوتين به، واعتباره إيّاه ضمانةً لحسن تطبيق الاتفاق الذي يمكن القول إنه لم يتبقَّ من تنفيذه كاملاً سوى الانتشار الكامل للقوات الروسية، وفتح الممرّات بشكل رسمي. وباستثناء عاصمة الإقليم، ستيباناكرد، والقسم الشمالي الغربي من قره باغ، اللذين بقيا تحت رعاية القوات الروسية، استعادت أذربيجان معظم الأراضي التي كانت تسيطر عليها أرمينيا منذ عام 1991، وهي عبارة عن سبع مدن و290 قرية، أهمّها فضولي وجبرائيل وزنغيلان وقوبادلي وشوشي وهادروت.

وما يلفت، في الآونة الأخيرة، الأرقام التي أفرجت عنها باكو حول عدد قتلى جيشها، والتي بلغت 2,783، وعدد محدود من الجرحى هو 245. وفي الجهة المقابلة، بلغ عدد قتلى الجيش الأرميني، وفق يريفان، 2,300، فضلاً عن مئات الأسرى لدى الطرفين. وهذه الأعداد الكبيرة تعكس ضراوة الحرب وشراسة المقاومة الأرمينية. ولكنّ موازين القوى غير البشرية كانت حاسمة في ترجيح كفّة الأذربيجانيين على الأرمينيين في حرب استمرّت 44 يوماً (من 27 أيلول/ سبتمبر وحتى العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر).

وعلى رغم أنّ النقاشات والتحليلات حول الرابحين والخاسرين في هذه الحرب لن تنتهي، إلّا أن هناك إجماعاً على أن الرابح الأوّل هو أذربيجان والخاسر الأكبر هو أرمينيا، فيما برز رابح أوّل بمقاييس التوازنات الدولية، وهو روسيا. يقول الكاتب الليف جوشكون، في صحيفة «جمهوريت»، إن مكاسب موسكو اقتصادية واستراتيجية. فالإشراف على الممرّات سيكون مباشرة من قِبَل الجيش الروسي، وهي مناطق - ولا سيما المنطقة الجنوبية القريبة من إيران - مرور النفط. ومجرّد وجود الروس على امتداد الممرّ الجنوبي الذي اتّفق على فتحه بين نخجوان وباكو، يعني إلغاء إمكانية أيّ وجود لـ«حلف شمال الأطلسي» في المنطقة الجنوبية من القوقاز. وبهذا الاتفاق، تكون روسيا أعطت الردّ الحازم على محاولات الغرب وضع يده على أرمينيا عبر باشينيان. أكثر من ذلك، يرغب أرمن قره باغ في أن تقيم روسيا قاعدة عسكرية في الإقليم لضمان بقاء القسم الأرميني من المنطقة بعيداً من التهديدات الأذربيجانية، وهو ما اقترحه مستشار رئيس قره باغ الأرميني، دافيت بابيان.

أما بالنسبة إلى تركيا، فيقول جوشكون إن المناطق المحرّرة ستكون

> **يتيح الممرّ الجنوبي لأذربيجان أن تُصدّر النفط إلى العالم من دون المرور بالأراضي الإيرانية**

بحاجة إلى إعادة إعمار شاملة ليبدأ عصر جديد من العمل الاقتصادي هناك، خصوصاً مع العودة المحتملة لأكثر من مليون أذربيجاني وبناء قرى جديدة. وفي هذا السياق، سيكون لأنقرة، بشركاتها وخبراتها، دور كبير. أمّا بالنسبة إلى الممرّات، فيقول الكاتب إنّه، للمرّة الأولى منذ مئة عام، يتمّ ربط تركيا بأذربيجان بمر بزي. واليوم، يتّصل البلدان عبر طريق تبدأ من إيغدير وتنزل عبر الأراضي الإيرانية لتصعد من جديد إلى الأراضي الأذربيجانية، بطول 927 كيلومتراً، فيما سيخترق الممر البرّي الجديد مباشرة الأراضي الأرمينية فأذربيجان، بطول 650 كيلومتراً. وبالتالي، بدلاً من المرور عبر خط طويل من إيران أو جورجيا، بات ممكناً عبور هذا الممرّ الجنوبي، ومن دون الأخذ في الاعتبار وجود حدود أو دفع رسوم جمركية. فضلاً عن ذلك، يربط هذا الممرّ تركيا باسيا الوسطى، إذ ينطلق القطار من إسطنبول ومنها إلى باكو فاسيا الوسطى والصين، بحسب الكاتب. ويتيح الممرّ الجنوبي لأذربيجان أن تُصدّر النفط والغاز الطبيعي مباشرة إلى تركيا والعالم من دون المرور بالأراضي الإيرانية، كما يمكن لغاز تركمانستان أن يصل مباشرة إلى أنقرة عبر هذا الممرّ، ما قد يُحيي مشاريع إنشاء خطّ للطاقة عابر لبحر قزوين.

ويرى مراقبون أن تثبيت الاستقرار عبر اللجنة الخماسية التي اقترحها الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف (تضمّ روسيا وتركيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان)، سيكون خطوة مهمّة إلى الأمام. مثل هذا الاقتراح قد يبصر النور مع قرب بدء مركز المراقبة الروسي - التركي المشترك في باكو عمله. وفي حال تشكيل مثل هذه اللجنة، فإنها تعني استبعاد الغرب عن التأثير في المنطقة، وإعلان نعي «مجموعة مينسك» المؤلّفة من أميركا وروسيا وفرنسا. هنا، تبدو باريس في سباق مع تعويض الصورة البائسة التي ظهرت عليها خلال الحرب في قره باغ وعجزها عن القيام بأيّ خطوة تعكس تأييدها لأرمينيا، إذ تحاول إقرار قانون يعترف بـ«جمهورية أرتساخ»، أي قره باغ الأرمينية. وبالفعل وافق مجلس الشيوخ الفرنسي على قرار بهذا الخصوص في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، يحثّ الحكومة على الاعتراف باستقلال أرتساخ، ويدين بشدة التدخلات التركية في المنطقة. لكنّ وزارة الخارجية الفرنسية رفضت القرار، لافتةً إلى أنها ليست في وارد الإقدام على خطوة لا تفيد أحداً، بل إن الأولوية هي لعودة النازحين، لتكون خطوة مجلس الشيوخ استعراضية لا قيمة فعلية لها.

وفي ردّة فعل تركية لاحقة، استنكر الرئيس رجب طيب إردوغان التدخلات الفرنسية في القوقاز وفي شرق المتوسط. وبعدما كان وصف ماكرون بـ«المختلّ عقلياً»، قال بعد خروجه من صلاة يوم الجمعة الماضي في آيا صوفيا، إن «ماكرون بلاء على الشعب الفرنسي، وأمنيتي أن تتحرّر فرنسا اليوم قبل الغد من هذا البلاء. وإذا لم تتحرّر منه، فإنها لن تستطيع التحرّر من السترات الصفر التي يمكن أن تتحوّل إلى سترات حمر». وأيّد إردوغان اقتراح إلهام علييف القائل إنه «إذا كانت فرنسا تحبّ أرمينيا إلى هذه الدرجة، فما عليها سوى إعطاء مرسيليا للأرمن. القضية بسيطة إلى هذا الحدّ». واعتُبر هذا الموقف دعوة مباشرة للناخبين المسلمين والأتراك وغيرهم إلى عدم التصويت لماكرون في الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ستجري بعد سنة ونصف سنة في ربيع 2022. ولم يقابل ماكرون نظيره التركي بردّ حاد، بل كان تهدوياً بقوله إنّ «العلاقات بين رؤساء الدول لا تدار من خلال استخدام أسلوب التحقير». وفي ضوء كلّ ذلك، فإن التطورات في القوقاز تركت أثرها على التوازنات في تلك المنطقة وفي العالم، وفتحت الباب أمام صفحات جديدة يُنتظر أن تتبلور أكثر مع مرور الوقت.

تعكس الاعداد الكبيرة لقتلى اذربيجان ضراوة الحرب وشراسة المقاومة الارمينية (أ ف ب)

تقرير

غضب عام في فرنسا: عودة «الكتلة السوداء»

خرج آلاف المحتجّين إلى شوارع باريس، أول من أمس، للتنديد بعنف الشرطة وخطط السياسة الأمنية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والتي يقول المتظاهرون إنّها ستقوّض الحريات المدنية. وفي التظاهرات التي تخلّلتها أعمال عنف، أطلق أفراد الشرطة الغاز المسيّل للدموع ردّاً على ألعاب نارية أطلقها المحتجّون. وكانت قد وقعت اشتباكات بين المحتجّين والشرطة، في احتجاج مماثل الأسبوع الماضي، وذلك ردّاً على مشروع قانون أمني من شأنه أن يحدّ من حقوق نشر صور ضبّاط الشرطة. إلّا أن حكومة ماكرون أعلنت أنّها ستعيد صياغة جزء من المشروع، بعدما أثار ردّ فعل عنيفاً بين الجمهور واليسار السياسي. وقال منتقدون إن مشروع القانون الأصلي سيجعل من الصعب محاسبة الشرطة في بلد يزعم فيه بعض الجماعات الحقوقية وجود عنصرية ممنهجة داخل وكالات إنفاذ القانون. ويضيف العديد من معارضي المشروع أنه سيظلّ جائراً حتى بعد إعادة صياغته.

> **أحرف المتظاهرون في باريس سيارات ومصارف ووكالات عقارية**

وفيما أفيد بأن المدن الفرنسية شهدت نحو تسعين تظاهرة، سُجّلت أعمال شغب خلال تلك التظاهرات أدّت إلى إصابة 67 عنصراً من قوات الأمن الفرنسية، كما أعلن أمس وزير الداخلية. وأورد جيرال درامانان أنه في باريس التي شهدت أعمال الشغب الأشدّ، أصيب 48 شرطياً ودركياً بجروح، منوّهاً في تغريدة بـ«المخرّبين الذين يهدّمون الجمهورية». كذلك، أوقف 95 شخصاً خلال التظاهرات، بحسب وزير الداخلية. وجمعت التظاهرات التسعون 52 ألفاً و350 شخصاً، وفق وزارة الداخلية. لكن في باريس، سُجّل حرق لسيارات ومصارف ووكالات عقارية، فيما جرى إلقاء مقذوفات على عناصر الأمن، في مشهد عرفته المدينة مراراً خلال السنوات الماضية. وسرعان ما فُضّت المسيرة بعد تسلّل مجموعة مؤلّفة من «400 إلى 500 عنصر راديكالي» إليها، وفق مصدر في الشرطة، مشكّلين «كتلة سوداء» من ناشطين من اليسار المتطرّف. و«الكتلة السوداء»، هي أسلوب في الاحتجاج يقوم معتمدوه بالتسلّل داخل التظاهرات مرتدين الأسود، وبسرعة كبيرة، ليشكّلوا بدورهم «مسيرة رئيسة». ويعمدون إلى القيام بأفعال خاطفة عبر مجموعات صغيرة، ويستهدفون خصوصاً مؤسّسات تُعتبر رمزاً للرأسمالية، مثل الوكالات المصرفية ووكالات التأمين، قبل أن يختفوا بالسرعة نفسها التي ظهروا فيها، ما يجعل من توقيفهم أمراً صعباً.

وفي ثانت (غرب)، حيث وقعت أيضاً أعمال عنف، أصيب أربعة عناصر شرطة ودركي بجروح، أحدهم بزجاجة حارقة. وقال أرنو برنار، أحد المسؤولين في اتحاد نقابات الشرطة: «اليوم أيضاً، تُصاب عناصر الشرطة بجروح بالغة وبحروق في الوجه واليدين بسبب متفجّرات». وأضاف: «الغريب ألّا يندّد أحد بالعنف المرتكب بحقّ قوات الأمن»، في إشارة إلى النقاش الذي يدور في فرنسا حول عنف الشرطة والمرتبط بقضيّتين تسبّبتا في صدمة كبيرة، أولاهما تعرُّض منتج موسيقي أسود للضرب وُجّهت التهم إلى ثلاثة شرطيين في قضيّته، والثانية عملية الإخلاء الوحشية لمخيّم مهاجرين في باريس. وكان قد أدّى ضرب المنتج الموسيقي ميشيل زيكلر على أيدي مؤسّسات تُعتبر رمزاً للرأسمالية، في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، إلى تأجيج الغضب العام. وغرفت هذه الواقعة بعد تداول لقطات مصوّرة لها على الإنترنت.

(رويترز، أ ف ب)

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى
نُعي إليكم فقيدنا الغالي المغفور له بإذن الله المرحوم
الحاج علي حسين صفا (أبو حسان)
والدته: المرحومة الحاجة مريم زهر الدين
زوجته: الحاجة ماجدة نسيم قبيسي
أبناؤه: الحاج حسان، عبد الله والحاجة لينا
شقيقاه: المرحوم عبد العزيز وعبد المجيد
شقيقتاه: اسعاف، والمرحومة سعاد
يُصلى على جثمانه الطاهر اليوم الاثنين 7 كانون الأول 2020 الساعة العاشرة والنصف ويوارى في ثرى جبانة بلدته زبدين – قضاء النبطية. وبسبب الأوضاع الصحية الطارئة وحرصاً على السلامة العامة يتقبل أهل الفقيد التعازي شاكرين على رقم ولده الحاج حسان 03/340834.
الراضون بقضاء الله وقدره
آل صفا، آل قبيسي وآل زهر الدين
وعموم أهالي بلدته زبدين

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عبد الوهاب محمد خير صبره لمورثه محمد خير بن الشيخ محمد صبره سند تمليك بدل ضائع للعقار 475 كيفون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب شادي اديب شعيا وكيل روبير محبوب شعيا لمورثته لوريس سليم شعيا سندي ملكية بدل ضائع للعقارين 93 و839 دقون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عماد سعيد حيدر وكيل الامير مالك فاروق ارسلان لموكله عماد ضاهر الشعار وريث ضاهر يوسف الشعار سند تمليك بدل ضائع للعقار 716 عيناب.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلانات رسمية

فقرة حكمية
تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيس المكلف أحمد مزهر
وعضوية القاضيين جسيكا شحود وأحمد عيسى
المستدعى ضدهم: وهم السادة: نازك خليل المعالقجي العكاوي وبهية وهنية وممدوحة وملوكي عثمان الزين وسلمى محي الدين الجوهري وليلى محمد بهاء الدين الزين وعلي جميل حجازي ومحمد ممدوح محمود الزين وخديجة عثمان الزين ومجهولي محل الاقامة لإستلام صورة الحكم الصادر بتاريخ 10/11/2020 برقم 65/2020 والقاضي باعلان عدم قابلية العقار رقم /4435/ حبوش للقسمة العينية وطرحه بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ /73140000/ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن فيما بين الشركاء بنسبة ملكية كل منهم.
المستدعية: سامية محمود الزين بوكالة المحامي رفيق حمدان.
رقم الاستدعاء: أساس 224/2019/ش.
مهلة الاستئناف 30 يوماً
رئيس القلم
فاطمة فحص

REPUBLIC OF LEBANON
ELECTRICITE DU LIBAN (EDL)
INVITATION TO BID FOR THE CONSTRUCTION, IMPLEMENTATION, AND
THE POST IMPLEMENTATION OF A CENTRAL AMI SYSTEM
The Electricité du Liban (EDL), intends to have a contract with an International prospective AMI Contractor for the work described below through a competitive bidding process that is in general compliance with the guidelines of the Owner.
The scope of work is to provide services necessary for the design, engineering supply, installation, testing, commissioning, implementation managing reporting and operating maintaining of activities related to implementing the Central Advanced Metering Infrastructure (AMI) System «Head End (HE), Meter Data Management (MDM). Billing and Customer
Relationship Management (CRM)» for the Main Center and the disaster recovery.
The cost of the services will be financed either by EDL or the World Bank. Bidding documents will be again available for collection at EDL offices (address shown below) during official working hours, starting December 1, 2020, upon payment of the sun of Five hundred thousand LEBANESE POUNDS (500,000 LBP).
ELECTRICITE DU LIBAN
Prefabricated Cell # 38 - EDL Headquarters
22, RUE DU FLEUVE
P.O.BOX 131, BEIRUT
LEBANON
PHONE: 961-1-442720 ➔ 442729
FAX: 961-1-583084
In order to be considered for inclusion in the Bidding firms should return the documents to EDL offices at the above mentioned address not later than the end of official working hours (Beirut local time) on January 22, 2021 (previously set on December 4, 2020) before 11:00 am at the latest, duly completed and accompanied by the required supporting material.
Any clarification related to the bidding documents can be submitted in writing to the address mentioned above before December 4,2020. Please note that it is mandatory to submit your clarifications in hard and electronic copy (Microsoft excel format).
كانون الاول 2020 - 1
تكليف 1166

مبوب

مطلوب

مطلوب للعمل في كنشاسا:
1 - مهندس ميكانيك صناعي (في مجال التصميم والتصنيع الميكانيكي لأعمال الكهرباء والمولدات).
2 - معلم تلحيم صناعي.
3 - معلم ميكانيكي لصيانة المولدات الكهربائية.
المطلوب: إرسال CV على الواتس اب على الرقمين:
009613774272
009613630703

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

استراحة

كلمات متقاطعة 3615

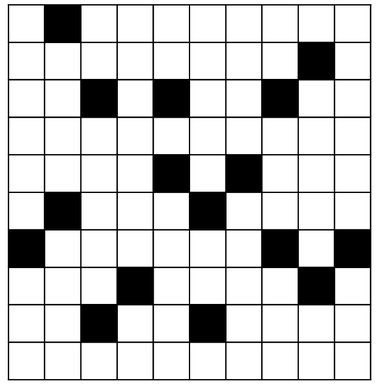

أفقيا
1- مدينة كويتية – 2- ماركة سيارات ايطالية – 3- آلة موسيقية – خاصم أشد الخصومة – أمر مكتوم – 4- شاعر وصحافي وسياسي لبناني راحل – 5- مشى الطريق – حرّ النار – 6- مدينة هندية عاصمة الثقافة الإسلامية في الهند – موضع هبوب الريح – 7- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – 8- في أكثر الأحيان – يظن ويرتاب – 9- خلاف معنوي – بحر – للتعريف – 10- معلم سياحي لبناني

عمودياً
1- من أهم مرافىء البحر الأسود – مدينة سورية – 2- نهر روسي – شقيق – 3- ثغر – يُستخرج من الشمندر – خان العهد ونقضه – 4- عاهد وصادق – مهنة يقوم بها الإنسان في أوقات الفراغ – 5- يتكاثر وينمو – من كانت اسنانه قصيرة ملتزقة منعطفة على غار الفم – 6- عائش – شركة نفط عالمية – 7- يكاتبهم – طعم الحنظل – 8- للنفي – أعطاني من دون مقابل – 9- تُقدّم النصيحة – نضاب في التجارة – 10- خطيب الثورة الفرنسية – كرة مستديرة صغيرة من زجاج يلعب بها الصبيان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- كوكب الشرق – 2- روين هود – فا – 3- رهو – قتال – 4- أسيا – برد – 5- لما – الحر – 6- نف – عساك – 7- ديوجين – 8- ما – ماهر – رو – 9- فح – كندا – 10- كاظم الساهر

عمودياً
1- كرة القدم – 2- و و – سم – يافا – 3- كبريانو – حظ – 4- بنها – فجم – 5- أهو – يارا – 6- لو – يلعنه – 7- شدق – حس – ركس – 8- نبراس – نا – 9- قفار – ردّه – 10- الدف – سوار

sudoku 3615

	2			4	8			7
	4		9				6	
9		8	3			1		
4					6		5	
	8	2	1	3		6		
6	1			8				3
	7						1	
2	6	9		1			8	
			6		4	2		9

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3614

1	2	3	5	6	9	4	8	7
9	6	7	4	8	3	1	5	2
8	5	4	2	1	7	3	6	9
2	7	1	6	5	4	8	9	3
4	3	6	9	2	8	5	7	1
5	8	9	7	3	1	2	4	6
3	9	8	1	4	6	7	2	5
7	4	2	3	9	5	6	1	8
6	1	5	8	7	2	9	3	4

مشاهير 3615

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم كيمياء حيوية أميركي الجنسية (1913- 1982). قام مع وليم ستاين بأول وصف دقيق وكامل لتركيبة الانزيم. نال جائزة نوبل في الكيمياء عام 1972
7+6+9+4+3+10+5 = أسرة قياصرة روسيا ■ 8+1+2+6+11 = قانون البلد ■ 9+7 = طعم الحنظل
حل الشبكة الماضية: **فضيلة الشابي**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

إعداد **شفيق طبارة**

فيلم يستعيد سؤال: مَن كتب «المواطن كين»؟

«مانك» ديفيد فينشر: لوحة أخلاقية تعرّي هوليـوود الثلاثينيات

لكلّ مخرج، كاتب، أو فنان عانى وتعذّب في مسيرته الإبداعية، الحقّ في لحظة مجد يتيمة قبل أن يختفي. إذا كانت السينما هي الفن الذي يتردّد فيه الإحساس بالوقت، فإنّ كلّ مهووس فيها يحارب للوصول ولإدراك الوعي الكامل باللحظة الأخيرة التي، لم لا، هي أيضاً البداية. هذه اللحظة ليست وعياً بالألم المرافق لولادة فيلم، هناك فارق بسيط بين النهاية في آخر الشريط، و«النهاية» النهائية، التي لا يشعر فيها إلّا الفنان نفسه. «مانك» هو وصف مبهر وممتع ومنمّق لعذاب صانع السينما. إنّه إعادة قراءة آلية السلطة في «الديمقراطيات». «مانك» (2020) عمل كبير للمخرج الأميركي ديفيد فينشر الذي سكب وقوداً على النار، وجلب المزيد من الخشب في زمن الجائحة التي تضرب العالم والسينما. وقبل كلّ هذا، «مانك» هو وصف دقيق لواحدة من أكثر الجدليّات عبثية في تاريخ السينما: من كتب «المواطن كين» (1941)؟ أورسون ويلز أو هيرمان جايكوب مانكيويز؟ الفيلم الذي كان البداية للأول، والنهاية للآخر.

من كتب «المواطن كين»؟

لم يكن الظهور الأوّل للمخرج الشاب أورسون ويلز ظهوراً عادياً. كان بعبقريته الإخراجية، مناسباً للمراجعات والخلافات والمناقشات. هو الذي بدأ في هوليوود ثم سخطَ عليها وأصبح مهمّشاً فيها. أحد الخلافات التي تدور حول ويلز تتعلق بكتابة فيلم «المواطن كين». منذ إصدار الفيلم، نوقش ما إذا كان السيناريو كتبه هيرمان جايكوب مانكيويز، وما إذا كانت مساهمة ويلز يمكن اعتبارها كما يظهر في تترات الفيلم ككتابة مشاركة. وقع الجدل في أوائل السبعينيات. الناقدة بولين كايل كتبت في مجلة «نيويوركور» مقالاً كبيراً بعنوان Raising Kane، حيث حاولت إثبات أن العبقرية الحقيقية وراء الفيلم لم تكن ويلز، بل كاتب السيناريو هيرمان جايكوب مانكيويز، الذي طغت بصمة المخرج الساحقة على شخصيته. وفقاً لها، ويلز «لم يكتب سطراً واحداً». بل اعتمد على سيناريو ليس من كتابته، وعلى المصوّر السينمائي غريغ تولاند للحصول على الصورة المذهلة، وعلى بيرنارد هيرمان للموسيقى، ما حوّله إلى «مصاص دماء» المواهب الأخرى. ويلز ومانكيويز كلاهما كان لهما نزاع علنيّ حول الفضل في السيناريو، حتى تقاسما جائزة الأوسكار الوحيدة عن «أفضل سيناريو أصلي» حصل عليها الفيلم من بين ترشيحاته التسعة. بعد فترة على مقال كايل، ردّ الناقد والمخرج وصديق ويلز الشخصي بيتر بوغدانوفيتش على كايل بوحشية. أورد نسخة أخرى من الرواية وأعطى الفضل كلّه لويلز مع مساهمة صغيرة لمانكيويز. هذا الخلاف الذي بدأ مع عرض الفيلم، وصل إلى كايل وبوغدانوفيتش، واليوم بعد حوالى ثمانين عاماً على العرض الأول و50 عاماً على مقال كايل، وصل الجدال إلينا من خلال فيلم «مانك».

هيرمان جايكوب مانكيويز وويليام راندولف هيرست

كان مانكيويز معجزة، لامعاً وساخراً. تخرّج من جامعة كولومبيا قبل عيد ميلاده التاسع عشر. واستحوذ على هوليوود. عندما وصل عام 1926، سرعان ما شقّ طريقة في صفوف شركات الإنتاج الكبيرة. أصبح رئيساً لقسم السيناريو، وانتقل في عصر الصوت ليصبح واحداً من أهمّ الكتّاب في هوليوود. أدّت غطرسة مانكيويز وإدمانه على الكحول والقمار، إلى طرده مرات عدة من استوديوهات هوليوود. ولكنّه كان يعود ويسعد بإهانة المديرين التنفيذيين ويتحدّى أي شخص لأنه كان يعرف تماماً أنّه أذكى رجل في هوليوود، أعاد كتابة وتصحيح مئات الأفلام. وكان محبوباً من قبل أقرانه، الذين وجدوه مضحكاً وصاحب كاريزما. كان يعيش حياة مضطربة، يهاجم الجميع. كان بهلوانياً يحبّ المخاطرة وإثارة المشاكل، وخاصة المشاكل اللفظية. شرارته دائماً على وشك الاحتراق في وجهه أولاً ولكنّه لا يبالي. علاقاته مع أباطرة هوليوود أوصلته إلى ويليام راندولف هيرست، إمبراطور الصحافة في ذلك الوقت. تسلل مانك في الثلاثينيات إلى الدائرة الصغيرة لهيرست بفضل زميله تشارلز ليدرير، ابن أخ عشيقة هيرست الممثلة ماريون ديفيس. أصبح صديقاً للممثلة، تبادل معها القيل والقال ولترات من الكحول، المادة التي كان مدمناً عليها وأغلقت شفتيه إلى الأبد في سن الخامسة والخمسين. كان مانكيويز دائم الحضور في حفلات الدائرة الاجتماعية الحصرية لقطب الصحافة. عرف كلّ شيء، عرف تجاوزات الرجل الخطيرة الخاصّة والعامّة في الصحافة وفي هوليوود، حتى طرده هيرست. أطلق مانكيويز لسانه الحادّ وقلمه للانتقام، تقيّأ كل شيء ليكشف عار هيرست في سيناريو فيلم «المواطن كين».

من فيلم «مانك»

«مانك» كلاسيكيات 2020

في ربيع عام 1940، وبعد حادث سيارة كسر هيرمان جايكوب مانكيويز «مانك» (غاري أولدمان) ساقه، ثم نقل إلى مزرعة في صحراء موهافي لكتابة سيناريو فيلم «المواطن كين» في غضون ستين يوماً. تحت عناية ممرّضة ألمانية وبمساعدة سكريتيرة بريطانية تُدعى ريتا الكسندر (ليلي كولنز)، يكتب مانك ويتذكّر محطّات من حياته: علاقته بشقيقة جوزيف مانكيويز (توم بيلفري)، علاقته بلويس بي. ماير (أرليس هوارد) مؤسّس شركة الإنتاج «مترو غولدوين ماير»، والمنتج إيفرينغ ثالبيرغ (فيردنانت كينغسلي). الحفلات في قلعة «سانت سيميون»، قلعة ويليام راندولف هيرست (تشارلز دانس) وعلاقة الصداقة مع الممثلة ماريون ديفيس (أماندا سيفريد).

باللونين الأبيض والأسود الضبابي، مع صوت أحادي وسرد مليء بالفلاش باك، كما فعل ويلز نفسه واستناداً إلى سيناريو كتبه الصحافي والسيناريست جاك فينشر (والد المخرج ديفيد فينشر) قبل ثلاثين عاماً، يأخذنا «مانك» إلى المخرج الأميركي ديفيد فينشر، في رحلة مبنيّة على هيكل سرديّ يتنقل ذهاباً وإياباً بين الحاضر والماضي، شريط مهذب وثمين، وفي الوقت نفسه خادع، إلى درجة أنّ قصة كتابة سيناريو فيلم «المواطن كين» لا يمكن اعتبارها أكثر من عملية احتيال على المشاهد أو أداة إلهاء بسيطة استخدمها فينشر لمعالجة الموضوع الحقيقي للفيلم: صورة صارخة تدمّر الصورة المثالية لهوليوود الثلاثينيات. يتحوّل الفيلم من خلالها إلى فيلم «نـوار» مقدّماً أفضل سلاح له: النظرة الساخرة والواضحة التي يرى فيها مانكيويز هوليوود. مانك كان يسارياً، ساخراً جدّاً لا يؤمن بالثورات. يفضّل الشرب، والتجول في حفلات وقصور، والسخرية لفظياً من ماسكي زمام الأمور في هوليوود.

مثلما أنّ «المواطن كين» جعل السينما تدخل مرحلة البلوغ، والتفكّك من اللغة الكلاسيكية، ففينشر هنا يعيد صياغة السينما ويُبعدها عن حداثتها. يفجّر الرموز السردية للسينما الكلاسيكية ويعيد الظلال من جديد. يعيد نسج القصة نفسها من وجهة نظر معاكسة، أو أشدّ ظلاماً. إذا كانت قصة كين هي قصة أقوى الرجال وغطرستهم في مواجهة القوة الإعلامية المسيطرة التي صنعها بنفسه، فإنّ قصة مانك هي قصة أصغر البشر الذين يحاربون هذه القوة التي تحكم عليه بالاختفاء. فينشر لا يحرم نفسه أيّ شيء. وفي هذه المتاهة الثاقبة، فإنّ النقد القاسي نفسه الذي وجهه ويلز في عام 1941 إلى وسائل الإعلام بشكل خاص والرأسمالية بشكل عام، يوجّهها فينشر إلى ما يحدث الآن. ولقدرة السينما على تعديل الواقع نفسه، يقدّم فينشر شيئاً أكثر من مجرد تعليق اجتماعي. فيلم كاحجية، يعيد بناء القطع المكسورة لتلك المرآة الغريبة التي كانت هوليوود تقف خلفها لفترة طويلة.

إذا كان فيلم ويلز انتقاداً شديداً لهيرست وعالم امتياز وسائل الإعلام والسيطرة التي تمارسها، ففيلم فينشر عن مانكيويز ينتقد بصوت أعلى. أمضى فينشر نصف الفيلم تقريباً ينتقد الجانب المظلم والرأسمالي من هوليوود، بخاصة عندما أوضح كيف جعلت وسائل إعلام هيرست الكاتب الاشتراكي إبتون سنكلير يخسر انتخابات حاكم ولاية كاليفورنيا في عام 1934 من خلال آليات مشكوك فيها أخلاقياً يمكن مقارنتها بما نسمّيه اليوم الأخبار الزائفة.

> «مانك» فيلم عن الأحشاء، عما وراء الكواليس. هو تكريم سمعيّ بصريّ، لطريقة صنع أفلام اختفتْ

يفجّر فينشر الرموز السرديّة للسينما الكلاسيكية ويعيد الظلال من جديد

> إلى الأبد. إنّه انعكاس للسينما التي تتطلّب تعاوناً بين العديد من الأطراف ولكن يجب أيضاً أن تتعامل مع غرور كلّ المعنيين. على الرغم من أنّه يُروى بطريقة يسهل الوصول إليها إلى حدّ ما، إلّا أنّ المشاهد الذي يتمتّع بخلفية معرفية ليس فقط بتاريخ هوليوود، ولكن أيضاً بأنماط التمثيل السينمائي في ذلك الوقت، سوف يستمتع أكثر. في النصف ساعة الأولى وحدها، يحتوي الفيلم على ملصقات وعبارات وجمل قصيرة في الحوار تشير إلى ما لا يقلّ عن عشرة أفلام من بدايات الأفلام الناطقة. يخاطب ديفيد فينشر محبّي السينما بشكل أساسي، صانعاً تحفة لهوليوود الثلاثينيات للسينفيليين. «مانك» هو لوحة أخلاقية وأوائل الأربعينيات، اللمسة العاطفية والحنين إلى الماضي ينافسان فينشر وغاري أولدمان تماماً. الأخير أظهر شخصية مانك بطريقة أصيلة، مجسّداً شخصاً غامضاً لا يظهر كثيراً للعامة، حتى جائزة الأوسكار لم يتسلّمها في الحفل لأنه لم يذهب. أولدمان قدم مانك بحزنه وغضبه وسخريته وبدوافعه الإنسانية. أداء حاد مثل الحوارات التي تجري بين دخان السجائر وكؤوس الويسكي. أولدمان غالباً في حالة سكر واستثنائي دائماً، ولكنه ترك شيئاً غامضاً وخفياً عن الشخصية، بحيث تركنا نتوق لمعرفة المزيد عنه.

فطنة سينمائية تحتضن الروعة اللاذعة والبراعة المتميزة للحوارات. فيلم يقدّر كتّاب السيناريو، هؤلاء الفنانين الذين تسقطهم صناعة السينما. ولادة جديدة لمقال بولين كايل. وثيقة تاريخية لا تزعزع بأيّ شكل من الأشكال أهمية أورسون ويلز في تاريخ السينما. هدية قدمها لنا ديفيد فينشر في موسم الأعياد، والأهم هدية لموسم الجوائز باستحقاق. في النهاية، سرّ الفيلم مكشوف، والجوائز تعشق شيئاً واحداً أكثر من أيّ شيء آخر: أفلام عن صناعة السينما.

Mank
على نتفليكس

عودة إلى أورسون ويلز و«المواطن كين»: عن السلطة والإعلام وانهيار المُثل

أورسون ويلز وهيرمان جايكوب مانكيويز

منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، وليس منذ عرضه الأول عام 1941، اعتبر الجميع أنّ «المواطن كين» هو أفضل فيلم في تاريخ السينما. هو غالباً ما يتصدّر القوائم في المجلّات السينمائية. لستّ من مؤيّدي الإجماع، فغالباً ما يكون في القرارات المنسجمة شيء من الغموض والاستسلام الفكري. اختيار الفيلم أن يكون أعظم أفلام التاريخ يبدو جريئاً بعض الشيء. ولكن هناك العديد من العوامل التي اجتمعت في وضع هذه التحفة من السيلولويد، خاصة تبلور مختلف الابتكارات الفنية والسردية والتصويرية والتاريخ المهم الذي صنعت فيها. فيلم بقوة سردية مسرحيّة، وصورة شديدة التباين تقدّر التفاصيل الصغيرة. الإصرار على عمق المجال والزوايا الواسعة في التصوير واللقطات المتسلسلة الطويلة، تحرك الكاميرا خارج الإطار والمونتاج واستخدام الصوت كأداة سردية، كانت ثورة في جماليات الفن السابع. ليس الفيلم سيرة ذاتية «الشخصية خيالية» فقط، ولكن أيضاً لمجتمع وعصر. تعقيده العميق وكمال تكوينه يجعلانه تحفة سينمائية لا جدال فيها.

سُمح لأورسون ويلز بإنتاج الفيلم، وإخراجه، ولعب الدور الرئيسي، وكتابة السيناريو، واتّخاذ قرار مستقل بشأن التفاصيل أمام الكاميرا وخلفها، كما بشأن النسخة النهائية، وكيف يجب أن تنقل إلى السينما. كان لويلز ظهور ونضوج تعبيريّ غير عادي في تاريخ السينما. كان يبلغ 26 عاماً فقط عندما قدم قوة العلاقة بين السلطة والإعلام، وأظهر استخدام تشارلز فوستر كين (أورسون ويلز) جريدته لأغراض دعائية ولصالح حملات ومصالح شخصية وكأداة لتدمير الأعداء. يبدأ الفيلم مع موت كين في قصره الهائل «زاناذو» وسط جنائن شاسعة، حيث أمضى سنواته الأخيرة وحيداً في قصره محاطاً بأعمال فنية والتماثيل. كان لكين كلّ مقومات القوة: المال، الشهرة، السلطة والإعلام. وعلى بعد لحظات من ملاقاة الموت، ينطق مع آخر أنفاسه كلمة «روزباد». ومن هنا يبدأ الفيلم في «فلاش باك» لحياة كين التي شكّلت لغزاً لكثيرين، وموته الذي أثار التساؤلات. فيقرّر الصحافي جيري طومسون (ويليام الاند) البحث والاستقصاء لكشف سرّ كلمته الأخيرة.

بصرف النظر عن نصّه الذي لا تشوبه شائبة، والذي يتناول موضوعات مثل العبث، الحنين إلى الماضي، قيمة البساطة والطموح والحب والغرور، يعتبر «المواطن كين» نقداً لسلطة الصحافة، والتأثير الهائل للصحافة على المواطنين والسياسة. الفيلم قبل أيّ شيء هو رسم كاريكاتوري لرجل الأعمال والسياسي ومالك أكبر سلسلة صحافية في القرن العشرين ويليام راندولف هيرست. كان الأخير يسيطر على الصحافة، عجّل عام 1898 في إعلان حرب الولايات المتحدة ضد اسبانيا. في ذلك العام، غرقت بارجة تابعة للبحرية الأميركية في خليج هافانا. أرسل هيرست الصحافي رسام الكاريكاتور فريدريك ريمنجتون إلى المكان، الذي تأكد بمجرد وصوله بأنه لا يوجد شيء غريب، وأنّ الغرق لا يستدعي الحرب. أرسل برقية إلى هيرست، قال فيها: «كل شيء هادئ، لا مشاكل، لن تكون هناك حرب، أتمنى العودة». لكن جاءه الردّ: «من فضلك ابقَ. قُم بتجهيز الصور، وسأقوم أنا بتجهيز الحرب». مثل هيرست، كان طموح كين الصحافي يعتمد فقط على كمية الصحف التي يمكنه بيعها. ذهب كلا الرجلين إلى الادّعاءات واختلاق القصص المثيرة للنجاح أكثر من نقل الأخبار الواقعية. أدّت نتيجة هذه الممارسات إلى خلق نوع جديد من الصحافة يسمّى «الصحافة الصفراء»، قوة هيرست انعكست على الفيلم. لم يكن التصوير مهمّة سهلة. حاول توقيف التصوير ونجح بالفعل أكثر من مرة، ثم تأجّل العرض الأول بسبب ضغوط من قطب الصحافة القوي الذي كان يهاجم الفيلم في وسائل الإعلام ويحاول منع توزيع الفيلم. اتّهم ويلز بأنه شيوعي. وعند عرض الفيلم، لم ينجح تجارياً.

«المواطن كين» هو كل شيء، هو جوهر الحياة، وتقلبات السنين. صنع الشاب كين اسماً لنفسه عندما تولى إدارة صحيفة متعثرة. اغتنم فرصة لإحداث فرق، بدافع من المُثل الاشتراكية، أراد أن يكون مواطناً مثل أيّ شخص آخر. يُظهر الفيلم تأثير الرأسمالية على كل شيء. قوة كين دفعته إلى السياسة وبناء إمبراطوريته بلا ضمير. خان مُثله العليا وعزل نفسه عن أصدقائه. كان شخصاً يحتاج إلى الحب، لكنه لم يستطع منح الحب. «المواطن كين» ليس مجرّد تاريخ سينمائي. السينما في أميركا قبل 1941 ليست كما بعدها. لا يمكن تجاهل قوة الصور العديدة في الفيلم. قوة لا تقلّ على مر السنين، بل تكتسب كثافة وغموضاً. عالم كين وويلز البارووكي المفرط مثالي للحديث عن العديد من المواضيع. قوة الصحافة، البحث، البراءة، النفاق السياسي الأميركي، جشع البنوك، واستخدام الأموال في النظام الرأسمالي الشره... وكل هذا من دون فقدان البعد الإنساني كالأصدقاء، والخيانة، والحب، وكفاح رجل واحد لتغيير العالم وكيف هزمته الحياة بلا رحمة. وما يبدو للوهلة الأولى كأنه محاكاة ساخرة لوحش صحافي، يتحول لاحقاً إلى أسطورة أخلاقية، ثم ميلودراما ساحقة، وأخيراً سينما بكل ما في الكلمة من معنى، مثل الحلم. أحلام القوة والطموح، والعودة إلى ماضٍ بعيد مستحيل، حيث كانت السعادة ممكنة بفضل زلاجة خشبية فقط.

لم يظهر ويلز أبداً كمبتدئ في السينما في الفيلم الأول. عرف استخدام السينما وكل نقطة ضوء. في كل مشهد، هناك شيء مرئي مبكر يقلب مفهوم التسلسل الدرامي رأساً على عقب ويحتوي على أفكار أو أحاسيس ذات عمق عاطفي أو نفسي. في الفيلم، الظلّ أهم من الضوء. المشاهد كثيفة، القصر الكبير بجدرانه وأبوابه الضخمة، يعمّق المجال ويعود إلى الجذور الدرامية للمسرح. يسمح للحياة بكلّ تعقيداتها أن تخترق شقوقه. مشاهدة «المواطن كين» اليوم لا يعطي انطباعاً بأن تسعة وسبعين عاماً مرت على ظهوره للمرة الأولى، بل لا يزال هناك تسعة وسبعون عاماً أخرى قبل أن يتم فهمه واستيعابه بكل عظمته الجمالية والأخلاقية والفكرية والفلسفية.

يظهر الفيلم تأثير الراسمالية على كل شيء

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 7 كانون الأول 2020 العدد 4217

أحد أبرز شعراء جيل السبعينيّات في مصر

رفعت سلام قطف الوردة و...مضى

محمد ناصر الدين

«قد يتّسعُ الوقت، قد... حتى ينمو الأبدُ وئيداً في جسدي، لكن... هل من غفرانٍ يُرجى؟ إذ تنفلتين، مراوغةً موغلةً، تشتعلين على حدّ الحلم الناري، فينفلتَ الزمن دخاناً وتراباً، تنحدر صخور الوقت إلى الهاوية، وتنفلتين، فينفلت الأبد المائي إلى جسدك المنهوك صراخاً وعويلاً مجنوناً. وتراوغين. فهل أخلعُ جسدي عني؟ أم يمتد الأبد المائي وئيداً دون عناء؟ لا شيء إذن... لا شيء» . بهذا الشعور بالنهاية والجسد المنهك من القتال مع المرض، ودّع الشاعر المصري رفعت سلّام (1951-2020) قرّاءه ومريديه: إنه الشاعر الذي يُشبه شعره، هذا أول ما يتبادر إلى الذهن عند ذكر أحد أبرز شعراء الجيل الجديد للقصيدة المصرية في السبعينيات من القرن الماضي، وصاحب الرؤية الخلاقة في قصيدة النثر والدراسات والترجمة. استشعر رفعت سلام مبكراً حاجة المكتبة العربية إلى ترجمة الأعمال الكاملة لأقطاب الحداثة الشعرية العالمية، فابتدأ بمشروع «رباعي» استغرق عقدين من الزمن أنجز خلاله ترجمة والت وايتمان في «أوراق العشب» (2017)، والأعمال الكاملة لكافافيس (2011) ورامبو (2012) وبودلير (2015). إذ برأي سلام «كنت مدركاً لقيمتهم الفادحة في الشعرية الحداثية، وأن لا حداثة شعرية في العالم بدونهم... وقد تمّ الإنجاز بالطريقة التي أنجز بها عملاً شعرياً: خطوةً خطوة؛ وكل خطوة توحي لي بالخطوة التالية، الجزئية، فالخطوة التالية الجزئية، ضمن سياق متسق، بلا تضارب ولا عشوائية، محكوماً بحدس ولا وعي بصير... إلى أن انتهيت من أعمال

صاحب رؤية خلّاقة في قصيدة النثر والدراسات والترجمة

رامبو (العمل الثالث في السلسلة). وقتها، اتخذت قرار الشروع في «أوراق العشب» لوالت ويتمان لاستكمال الرباعية. فهو المقابل- في اللغة الإنكليزية- لحداثة بودلير ونزعته التأسيسية. فعكفت عليه لسنوات، بمعدل 12 ساعة عمل في اليوم، شأن جميع الأعمال السابقة، لاختصار الزمن، وسرعة الإنجاز». لا ننسى أيضاً إسهامات سلام الكبيرة في نقل أعمال عظيمة لبوشكين في «الغجر» (1982) و لمایاكوفسكي في «غيمة في بنطلون» (1985) وللشاعر اليوناني يانيس ريتسوس إلى العربية ومنها «اللذة الأولى» (1992) و«البعيد» (1997) و«سوناتا في ضوء القمر» و«أرعى الشياه على المياه» التي حرص سلام على إصدارها بحلّة جديدة عن دار «خطوط» الأردنية هذا العام. كما تُحسب له إسهاماته في مراجعة الكتاب التأسيسي لسوزان برنار (قصيدة النثر من بودلير حتى الآن) الذي طبعته «دار شرقيات» أولاً عام 1998 ليصدر بجهد من سلام بطبعة جديدة هذا العام أيضاً عن «الهيئة العامة لقصور الثقافة» في مصر، إضافة إلى دراسات مهمة أبرزها «المسرح الشعري العربي» (1986)، و«بحثاً عن التراث العربي، نظرة نقدية منهجية» (1990)، و«بحثاً عن الشعر» (2010).

انتصر سلام لقصيدة النثر، وعانى كثيراً مع كوكبة من شعراء السبعينيات في غرسها في البيئة الشعرية المحافظة، فكرّت سلسلة المؤلفات الشعرية التي حرص في فترة صراعه مع المرض وعبر نداء مدوٍّ على صفحته على الفايسبوك على جمعها في «الأعمال الكاملة» ونذكر منها: «وردة الفوضى الجميلة» و«هكذا قلت للهاوية» و«حجر يطفو على الماء» و«هكذا تكلم الكركدن». انحياز سلام للقصيدة النثرية قابله أيضاً تعصبه لأعلى معايير الإبداع في كتابتها، إذ خاف عليها من الاستسهال والتنميط، «فالقصيدة النمطية هي قصيدة الشاعر «المديوكر» (وما أكثرهم!)، قصير التيلة. بائس الخيال والقدرات الشعرية. قصيدة سهلة المنال (بالنسبة إلى الشاعر والقارئ)، قصيرة العمر، بلا إضافة أو إبداع، لكن انتشارها على سطح الحياة الثقافية يوهم برسوخها، فيغوي أصواتاً جديدة كسولة، لتنضم إلى القطيع». برحيل رفعت سلام نفتقد الصوت العذب الذي يخاطب الموت عبر الوردة: «وفي صباح الموت، تزهر وردة من التراب... أقطفها وأمضي». الشاعر الذي أمضى حياته ينظر إلى جهة الشعر، قطف الوردة ومضى.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

لعلّهم...

فيما هم يهيِّئون الكوكبَ لضربته القاضية:
بطاركةُ العالَمِ السعداء، حول مائدتهم المستديرة،
يتبادلون الأنخابَ ويضحكون.
لعلّهم يظنون أنهم، بقدرةِ «نوحٍ» عصريٍّ ما،
سيكونون من المبَشَّرين بركوبِ السفينة
وسيبلغون اليابسةَ سالمين.

الانتباه

إنْ لم يكنْ بمقدوري أنْ أنتبهَ إلى كلّ شيء وأَتَنَصَّتَ إلى كلِّ شيء،
إنْ لم يكن بمقدوريَ أنْ أَنتبِهَ إلى أنينِ الصخرةِ،
كأنني راقدٌ فيها،
وأسمعَ خريرَ دمِ الحياةِ في عروقِ الشجرةِ، كأنّ ماءَ حياتيَ ما يَتَدفّقُ فيها،
والحلزونةِ، والدودةِ، و شَغّالةِ النملِ، وَ وُريقةِ العشبِ
كأنَ دمي فيها، وحرارةَ شهيقي وزفيريَ فيها،
وصيحةَ عذابيَ فيها، ولَمعةَ عَينيَّ إنْ تَلسعُهما هيبةُ الجمالِ فيها، وأصداءَ غصّتي فيها، ومُلوحةَ دمعيَ فيها وفيها...
إنْ لم يكنْ بمقدوري أنْ أنتبه إلى كلِّ شيء، وأبصِرَ ما في قلبِ كلِّ شيء،
فكيفَ يمكنني إبصارُ نفسي؟...

«ديسكوتيك نانا» يرحّب بكم

يوم السبت المقبل، يعود «ديسكوتيك نانا» (كتابة وإخراج هشام جابر) بعرض جديد إلى «مترو المدينة». برنامج متخيّل في الحقبة الممتدة بين عامَيْ 1982 و1989 لفنانين تستضيفهم «نانا» في برنامجها الذي يتضمّن فقرات تشمل أغاني تلك الفترة، وأخرى مصوّرة وحوارات «شيّقة». يشارك في العرض كلّ من: ياسمينا فايد (نانا)، إيلي رزق الله (جميل جمال الجامل)، كوزيت شديد (سهام)، خالد صبيح (الأخطل الوسط) بول سعدو (إلهام الناشف)، أحمد الخطيب (إيقاعات)، فرح قدور (بزق)، مكرم أبو الحسن (باص) وضياء حمزة (كيبورد وهارمونيكا). كما يحلّ زياد عيتاني وزياد شكرون ودانا ضيا ضيوف شرف.

«ديسكوتيك نانا»: السبت 12 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«الشيخ نويل» في عرض افتراضي

عبر موقعها الإلكتروني، تدعو «مؤسسة عبد الحميد شومان»، غداً الثلاثاء، إلى حضور الفيلم العراقي القصير «الشيخ نويل» (18 د ـ 2017) للمخرج سعد العصامي. يتناول الشريط قصة شيخ مسلم يعيش مع حفيده في المناطق المحرّرة من داعش في العراق. يحاول أن يُفرح نفوس حفيده وأصدقائه المسيحيين الذين يعيشون في مخيم قريب للنازحين، لكنّ يد الإرهاب تمنعه من ذلك. يتبع العرض نقاش مع العصامي تديره الناقدة رانيا حدّاد عبر منصة «زوم» وصفحة المؤسسة على فايسبوك.

عرض فيلم «الشيخ نويل»: غداً الثلاثاء ـ الساعة السادسة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع «مؤسسة عبد الحميد شومان» الإلكتروني. (رابط النقاش متوافر على موقعنا ـ رمز النشاط: 81090574590)

برلين في «المدينة»... مسرح وفنون أدائية

احتضن «مسرح المدينة» (الحمرا)، الشهر الماضي، ورشة عمل بعنوان The Laboratory Spirit عبر تقنية البثّ المباشر من مسرح Odin Teatret في هولستبرو في الدنمارك بتمويل من «الصندوق العربي للثقافة والفنون» (آفاق) والسفارة الدنماركية في لبنان. الحدث الذي استمرّ لثلاثة أيام كان مقدّمة لسلسلة من الأحداث المشابهة التي سيشهدها الفضاء البيروتي الشهير في ظلّ جائحة كورونا والأزمات الخانقة التي يعيشها لبنان، خصوصاً الاقتصادية منها. في هذا الإطار، تنطلق في «مسرح المدينة»، اليوم الاثنين، سلسلة ورشات جديدة بعنوان «برلين - بيروت: محاضرات حيّة حول المسرح وفنون الأداء» (بالتعاون مع «معهد غوته» ـ ساهم في إنجازها الفنان اللبناني ربيع مروّة)، مخصّصة لصنّاع المسرح والطلاب. بداية، ستكون اليوم مع الكاتبة والمخرجة هيلغراد هاوغ، تتبعها في اليوم التالي المخرجة سوزان كينيدي، على أن يحين في التاسع من كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي موعد المخرج المسرحي والمدير الفني لمسرح Schaubühne في برلين، طوماس أوسترماير (الصورة). علماً بأنّ الفعاليات ستكون متاحة للعامة على يوتيوب.

«برلين - بيروت: محاضرات حية حول المسرح وفنون الأداء»: 7 و8 و9 كانون الأوّل ـ بدءاً من الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

«حسّفراح» على النت: تراث فلسطيني وأردني

تفتتح الدورة الـ 13 من «مهرجان حكايا» (لغاية 15 كانون الأوّل/ ديسمبر الحالي)، اليوم الاثنين، مع العرض الأدائي الأردني «حسّفراح» (30 د). مجموعة من المقيمات في الأردن من أعمار وأصول منوّعة، قرّرن الاجتماع مرّة أسبوعياً لأداء أغنيات تراثية نسائية من الموروث الأردني والفلسطيني، مع المحافظة على الأصل أو إجراء بعض التغييرات أحياناً لـ «التعبير عنّا كنساء معاصرات تمتدّ جذورهن في الماضي ولهنّ طموحات وآمال كبيرة في المستقبل»، على حد تعبير العضوات. وهن: ديما شاهين، دينا بطاينة، رهف أبو ضحى، ريف فاخوري، ريم أبو كشك، ريم مناع، سيرين حليلة، عالية شحاتة، مي ملحس، نجود عاشور ونور أبو عزيزة.

«حسّفراح»: اليوم الاثنين ـ الساعة السادسة والنصف مساءً ـ للاستعلام: www.hakaya.org

الإثنين 7 كانون الأول 2020 العدد 127
Lundi 7 Decembre 2020 no127

الأخبار

رأس المال

التوزع الجغرافي للأسر بحسب مستوى الإستهلاك الغذائي حسب المحافظة آب2020

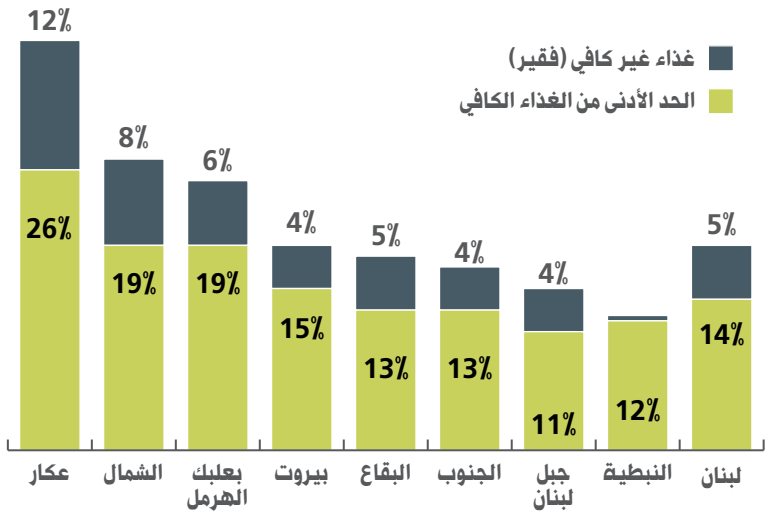

مؤشرات إقتصادية وإجتماعية

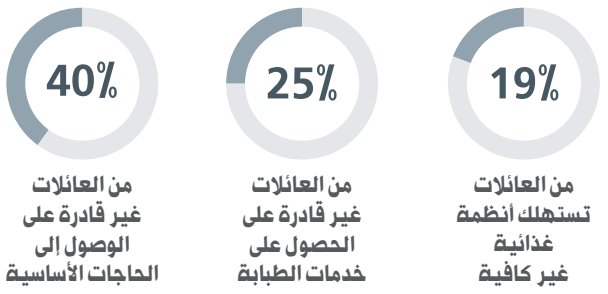

متوسط المخزون الغذائي للأسر (تموز- آب 2020)

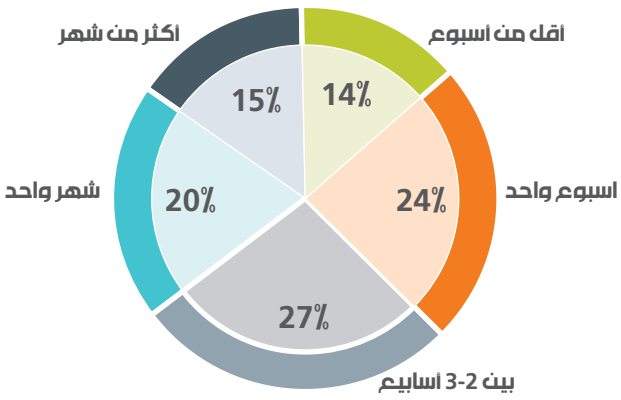

نسب القوى العاملة شباط - آب 2020

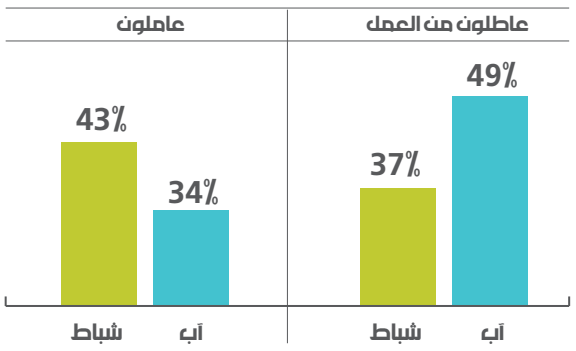

*17% من المستجيبين هم من خارج القوى العاملة

مصادر الدخل الرئيسية خلال 12 شهراً تنتهي في آب 2019

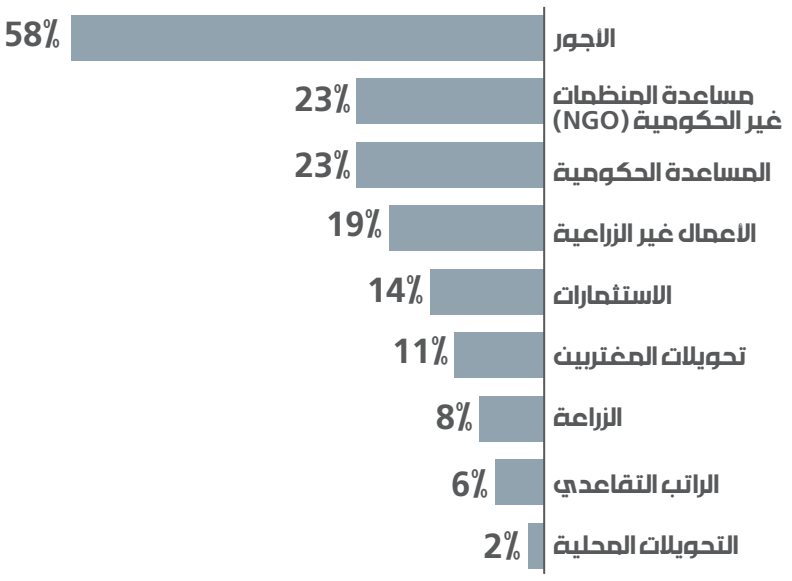

بعض الأسر قدمت أكثر من إجابة واحدة لجهة مصدر الدخل الرئيسي وبالتالي سيزيد مجموع النسب المئوية عن 100%

المصدر: منظمة الأغذية العالمية (تقييم الأمن الغذائي تموز - آب 2020) تصميم: رامي عليّان

في العدد

02
محمد وهبة
أين ذهبت دولارات الدعم؟ هل هناك بدائل؟

04
ماهر سلامة
الأزمة اللبنانية هي الأسوأ

06
سمير مقدسي
المنطقة العربية: أيّ آفاق للديمقراطية؟

07
إضاءة
سوق الدواء العالمية: احتكار القلّة

08
الأمجد سلامة
معالجة التضخّم في لبنان: المستنقع والخيارات الصعبة

الـ NGOs تعيل 23% من الأسر

حسن شقراني

«الفقر الزاحف» الذي اعتاده لبنان طوال سنوات ما بعد الحرب نتيجة تضاؤل القدرة الشرائية لدى الفئات المهمّشة وارتفاع معدلات البطالة بشكل أساسيّ، يتحوّل إلى موجة جارفة تُغرق العائلات في العوز والجوع وتغيّر سلوكها وتقاليدها في ما يخصّ غذاءها وعيش أبنائها. نصف القوى العاملة من اللبنانيين المقيمين عاطل من العمل وهناك عدد متزايد منهم يلجأ إلى المساعدات، حتى أن ربع العائلات أضحت تعتمد على المنظّمات غير الحكومية بشكل أساسي لتأمين احتياجاتها.

أموال المساعدات الخارجية موجودة في لبنان منذ نشأة الكيان، والإشكاليات بشأن الدور السياسي لبعضها غير خفيّة على أحد، سواء كانت تُوزّع عبر جهات محليّة مرعية من النظام، أو عبر أذرع منظّمات دولية. غير أن الأزمة التي تتفاقم منذ أكثر عام من دون أيّ أفق لعلاج محلّي، ترفع أهميتها وتجعل 23% من العائلات تعتمدها مصدراً أساسياً للدخل، وفقاً لمسح أجراه برنامج الأمم المتّحدة للغذاء بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، شمل 2335 عائلة لبنانية مقيمة بين شهرَي تموز وآب 2020.

ومع تراجع القوة الشرائية نتيجة انهيار سعر الليرة ووصول معدّل التضخم إلى عتبة 200%، تعتمد العائلات على أكثر من مصدر للدخل. الأجور أساسية لـ58% من المشمولين بالعيّنة الممسوحة، وبعدها مباشرة مساعدات المنظمات غير الحكومية، وتلك المتأتية من البرامج الحكومية، تليها الأعمال التجارية غير الزراعية والاستثمارات من ثمّ تحويلات المغتربين.

هرم الدخل اللبناني هذا عرضة لتشوّه أكبر في المرحلة المقبلة. فمعدّل الدخل حالياً يبلغ 900 ألف ليرة، أي ما يعادل 112 دولاراً في أفضل سوق صرف متاحة للمقيمين. وبغياب الرؤية الواضحة في إدارة البلاد ووصول البطالة إلى 50%، سيرتفع الاعتماد على المساعدات، ومعه التساؤلات بشأن دور المنظّمات غير الحكومية ومعايير السيادة والاستقلال. ولكن ما معنى السيادة في غياب لقمة العيش والكرامة الإنسانية في حياة العائلات اليومية بنتيجة فساد الطبقة السياسية؟

أخيراً نظّم الإيليزيه مؤتمراً مصغّراً بالتنسيق مع الأمم المتحدة لجمع الأموال للبنان وتوزيعها عبر المنظمات غير الحكومية لتجنّب قنوات الدولة اللبنانية التي ينخرها الفساد وتسيطر فيها الزبائنية. روّج الإعلام الفرنسي لهذه المبادرة وغمز من قناة الخزي والعار اللبنانيين؛ «ألا تخجل الدولة من هذا الوضع؟» سأل البعض. الحقيقة هي أن الخجل، وبغضّ النظر عن كونه غير محسوب في السياسية، هو آخر المعايير المعتمدة في إدارة البلاد القائمة على ائتلاف الطوائف. هذا الائتلاف ساهم بتوليد أزمة تُعدّ الأسوأ مقارنة مع أزمات عالمية سابقة مختارة، وفقاً لمؤشّر خاص أعده الفريق الاقتصادي لدى البنك الدولي ونُشر أخيراً في إطار مرصد لبنان الاقتصادي.

يخلص خبراء البنك إلى أنه في ظلّ ضعف أساسيات الاقتصاد الكلّي في لبنان منذ ما قبل الأزمة، من المتوقّع أن «تكون عمليّة التعديل أصعب وأطول، حتى مع توفّر تدابير سياسة مثاليّة». يشرحون أنه رغم مرور عام كامل على الأزمة الاقتصاديّة «لم يتم بعد تحديد هذه السياسات، ناهيك عن تنفيذها، ما يؤخّر الخروج من الأزمة الاقتصاديّة وإنعاش الاقتصاد مجدّداً. وبالتالي، كما هي الحال الآن، يُرجَّح أن تكون الأزمة الاقتصاديّة التي تضرب لبنان أخطر وأطول مقارنةً مع غالبيّة الأزمات الاقتصاديّة».

عملياً، مع توقّع تقلّص اقتصادي بنسبة 20% تقريباً هذا العام واستمرار التذبذب في سوق الصرف، سيتزايد معدّل الفقر ليتجاوز نصف عدد السكان عام 2021، وفقاً للبحث نفسه، وسيتأثّر المقيمون من خلال قنوات مختلفة، من فقدان العمالة الإنتاجيّة وصولاً إلى تعليق الحوالات مروراً بتراجع القوة الشرائيّة الفعليّة.

هذا ما يعيدنا إلى نتائج المسح التي تفيد بأن عدداً متزايداً من العائلات، تصل نسبتها إلى 87%، يلجأ إلى اعتماد استراتيجية لإدارة استهلاك الغذاء للتأقلم مع الأزمة. وأكثر من نصفها يخفّض الحصّة الغذائية للفرد الواحد من العائلة عندما لا يكون الغذاء متاحاً كلّياً. ونسبة أقل من ذلك بقليل (46%) تصل إلى درجة خفض حصّة البالغين لصالح الأطفال.

ووفقاً لمؤشّر استراتيجية التأقلم الذي أعده الباحثون ويعكس السلوكيات المذكورة، فإنّ أكثر المحافظات تأثراً هي عكار وبعلبك الهرمل والنبطية. معاناةٌ تُضاف إلى صعوبات الحصول على الدواء وعلى خدمات الاستشفاء. كل ذلك يدفع الشعب أكثر إلى الاعتماد على المساعدات أكانت من المنظمات أم الدولة نفسها؛ عند الجوع يلجأ المرء إلى جلّاده إذا تعذّرت الثورة عليه.

أين ذهبت دولارات الدعم؟ هل هناك بدائل؟

محمد وهبة

يدور سجال مُستعص حول الاستمرار أو التوقّف عن دعم السلع الأساسية بالدولارات المتوافرة لدى مصرف لبنان. يزعم مصرف لبنان أنّه لم يعُد بإمكانه استعمال أكثر من 800 مليون دولار، لأن الأموال الباقية والبالغة 17,1 مليار دولار هي أموال المودعين التي لا يمكن المساس بها، ما يوحي، احتيالاً، بأنّ الأموال التي أُنفقت سابقاً لم تكن من أموال المودعين رغم أن كل ما أُنفق سابقاً وسيُنفق لاحقاً خارج إطار ما يسمى الاحتياطات بالعملات الأجنبية هو من دولارات المودعين أيضاً.

محور السجال مرتبط بمن يتحمّل مسؤولية اتّخاذ القرار عبر حصر الخيارات المتاحة بين الاستمرار بالدعم واستنزاف ما تبقّى من دولارات لدى مصرف لبنان، ووقف الدعم الذي يجب أن يتحمّل مسؤوليته شخصٌ من خارج نادي قوى السلطة. لكن هذا النادي، وباستثناء، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ليس لديه أدنى فكرة عن حقيقة الأموال المتاح استعمالها للدعم أو لأيّ أمر آخر. فالدولارات التي أودعها أصحابها في المصارف واستقطبها مصرف لبنان عبر الهندسات ليوظّفها في تمويل الدين والاستهلاك، تبخّرت بمعظمها. ففي منتصف عام 2016، وفي حينه لم يكن مصرف لبنان يمارس دعماً مباشراً لاستيراد السلع الأساسية، كان لدى مصرف لبنان مخزون من العملات الأجنبية بقيمة 33 مليار دولار مقارنة مع 17,9 ملياراً اليوم. لكن ما أُنفق هو أكبر بكثير من الفرق بين الرقمَين لأنّ الإحصاءات تشير إلى صافي المخزون ولا تُظهر حجم العمليات. هناك تقديرات تشير إلى أنّ مصرف لبنان دفع 23,3 مليار دولار فوائد على ودائع وتوظيفات المصارف لديه بالدولار، وأقرض الحكومة نحو 13 مليار دولار وباع نحو 4 مليارات دولار من سندات اليوروبوندز، واستعمل نحو 12,9 مليار دولار من احتياطاته. يتمنّى كثيرون لو انفجرت الأزمة في عام 2016 لأنّ ذلك يلغي فرص حصول سجال بشأن وجهة استعمال الاحتياطات في مسائل مثل دعم استيراد السلع الأساسية. لكن شاء سلامة، تحت أعين قوى السلطة وبرعايتها، أن يشتري الوقت حتى استَنزَف القسم الأكبر من أموال المودعين التي استقطبها بفعل الهندسات والإغراءات الماليّة.

عملياً، بدأ الدعم في 30 أيلول 2019 حين أصدر مصرف لبنان تعميماً يُتيح استيراد البنزين والغاز والمازوت والأدوية والقمح وفق سعر الصرف الثابت بنسبة 85% من قيمة الاعتمادات المفتوحة لاستيراد هذه المواد. لاحقاً، شمل الدعم المستلزمات الطبيّة والسلع الغذائيّة، وتعدّلت الآليات وبعض نسب الدعم أيضاً، كما أن سلامة اتّخذ قرارات منفردة بتمويل بعض عمليات استيراد السلع والخدمات الحكومية أيضاً.

لم تكن هناك سياسة واضحة للدعم. فالحكومة ظلّت تطالب سلامة بكشف حساب عن قيمة الأموال المتوافرة من دون أن تحصل عليه، كان هو ينفق الدولارات لشراء الوقت ولتخفيف حدّة النقمة الشعبيّة الموجّهة ضدّه وضدّ قوى السلطة. لذا، فإنّ قرار وقف الدعم هو بمثابة مسار نحو تأجيج الاحتجاجات الشعبيّة وسط انهيار سعر الصرف، لكن الاستمرار به من دون خطّة واضحة بات قراراً قاتلاً يستنزف الأموال على الاستهلاك بلا أفق. هذه هي المعادلة الحقيقيّة التي يجب نقاشها.

في جلسة اللجان المشتركة لمجلس النواب الأخيرة، أوفد سلامة نائبه الثالث سليم شاهين. هذا الأخير، قدّم جردة عن الدعم في عام 2020، وتبيّن أنه منذ مطلع هذه السنة ولغاية نهاية شهر تشرين الثاني، أنفق مصرف لبنان نحو 5,7 مليارات دولار، منها 2,7 مليار دولار لاستيراد الفيول أويل والمشتقات النفطية، و1,2 مليار دولار لاستيراد الأدوية، و450 مليون دولار لاستيراد السلع الغذائية الصناعية والزراعية، و150 مليون دولار لاستيراد المستلزمات الطبية، و150 مليون دولار لاستيراد القمح، وسدّد متوجبات على الحكومة اللبنانية بقيمة 100 مليون دولار شهرياً.

كل المقيمين في لبنان استفادوا من دعم المشتقات النفطية بنسب متباينة تبعاً لقدراتهم الاستهلاكية، أي إنّ الأكثر قدرة على الاستهلاك كان له نصيب أكبر من الدعم. وهذا الأمر يسري على القمح أيضاً، لكنه يختلف بالنسبة إلى دعم الأدوية والمستلزمات الطبية والسلع الغذائية. معدّل الدعم بالأدوية للأسرة الواحدة بلغ 880 دولاراً سنوياً، بينما دعم السلع الغذائية خدم مصالح التجّار حصراً. المستهلكون لم يشعروا بأن السلع المدعومة متوافرة، ولا شكّ بأن أموال الدعم نُهبت على يد التجار والمحتكرين. «الأخبار» تنشر لوائح دعم السلع الغذائية والصناعية والزراعية وحصّة الشركات، التي تُظهر أن 13 شركة في لبنان استحوذت على أكثر من 200 مليون دولار من الدعم الإجمالي البالغ 450 مليون دولار. أما السلع المدعومة، فهي فضيحة بحدّ ذاتها: لماذا ندعم البنّ وحبّيْن القهوة؟ ولماذا ندعم الزبدة والأجبان المبسترة والبهارات والتوت والمشمش المجففين والدبس والخلّ والعصفر؟ لماذا ندعم شفرات الحلاقة ومبيدات الحشرات والبطاريات وورق التواليت ولفائف الألمنيوم؟

> **الدولارات التي أودعها أصحابها في المصارف واستقطبها مصرف لبنان عبر الهندسات ليوظّفها في تمويل الدين والاستهلاك، تبخّرت بمعظمها**

إذاً، ما البديل؟ يوم الأربعاء المقبل سيعقد الوزراء الأربعة المعنيون بالدعم (طاقة، زراعة، صناعة، اقتصاد) بالإضافة إلى نائبة رئيس الحكومة المستقيلة زينة عكر، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، اجتماعاً لتقديم اقتراحاتهم بهذا الشأن بعد قرار مجلس النواب النأي بنفسه عن هذه المسألة التي يعتقد أنها من اختصاص الحكومة. هناك اقتراحات متداوَلة عن تقليص الدعم وترشيده عبر بطاقات تمويلية وتموينية للأسر التي تحتاج إلى دعم، لكن الحكومة لا تعلم بعد من هي هذه الأسر. وهناك آراء أيضاً عن تمويل الدعم بقروض أو مساعدات خارجية وليس اعتماده فقط على دولارات مصرف لبنان.

«الأخبار» استطلعت بعض الآراء في هذا المجال، وقد أجمعت على ضرورة أن يكون الدعم ضمن رؤية إنقاذية شاملة، لا أن يكون مجرّد إجراءات ضمن قفص مغلق. فالدعم، أيّ دعم، سينتهي عاجلاً أم آجلاً، سواء استُعملت الدولارات المتبقية في مصرف لبنان، أو اقترض لبنان المزيد من الخارج. الدعم يؤمّن الحماية للشرائح الأقل قدرة، لكن الحماية الأساسية تكون عبر الإنقاذ الشامل للاقتصاد. إنفاق الأموال على الاستهلاك بلا أفق هو جريمة.

عبد الحليم فضل الله
الدعم واجب وتحرير أموال المودعين أيضاً

يجب الأخذ في الاعتبار حجم الموجودات الفعليّة بالعملات الأجنبية والسيولة المتوافرة لدى مصرف لبنان وإدارتها بما يتناسب مع احتياجات الدعم الفعلية والضرورية بعد ترشيده. يمكن خفض كلفة الدعم إلى النصف مع الأخذ في الاعتبار وجود هدر لا يمكن التخلّص منه، أي من دون أيّ افتراضات غير واقعية. لكن الأساس أن دعم الفئات المستحقة أمر ضروريّ جداً؛ هناك فئتان من المستحقّين للدعم: من هم مشمولون بنسب الفقر المزمن، والمستحقون مؤقتاً الذين أصبحوا فقراء بسبب الأزمة، وهم قد يكونون من الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا. الجانب الاجتماعي مهمّ، لكن يمكن أيضاً دعم المؤسّسات لأهداف اجتماعية لتمكينها من عبور الأزمة بشرط الحفاظ على مستوى التشغيل والعمالة. كذلك يمكن التفاوض مع المؤسسات المتعثّرة والعمّال لتلافي شرّ الصرف من الخدمة.

الأفضل أن يكون الدعم عبارة عن تقديمات نقدية لهذه الأسر، لكن كيف يمكن تحديد هذه الأسر؟ ومن أين سيتمّ تمويل الدعم؟ هناك ثلاث نقاط أساسيّة يجب درسها سريعاً:

- تحديد الأسر الأكثر فقراً: هناك جهود في وزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد المعايير التي تميّز هذه الأسر عن غيرها، إلّا أن الأمر قد يستهلك مدى زمنيّاً أطول، فيما هناك حاجة ملحّة. لذا، يمكن القيام بعملية التحديد عبر منهجيّة الاستبعاد بحسب المداخيل مثلاً، أصحاب الوكالات وأعضاء مجالس الإدارة... ويمكن تحديد معايير أوسع، أي أن نضخّ أموالاً للمودعين بما يساوي مبالغ الدعم النقدي المباشر.

- هناك حدود في ترشيد الدعم هل يمكن ترشيد استهلاك البنزين مثلاً عبر بطاقات ذكية وضمن سقوف معيّنة ربطاً بحاجات العمل طالما ليس هناك نقل عام ونظام مواصلات.

- لسنا مخيّرين في مسألة الدعم النقدي، ولسنا مخيّرين بين الأسر والمودعين، بل هو واجب السلطة النقدية أن تستقطب المزيد من الدولارات لتغطية الحاجات. لا أظن أنها تريد، لكنها قادرة على تعبئة المزيد من العملات الصعبة. ومن واجب المصارف أن تكون جزءاً من العمل الإنقاذي والإغاثي. علماً بأن هذا الطرح لا يأخذ في الاعتبار التمويل الخارجي المطروح.

إعادة أموال المودعين هو واجب النظام المصرفي بكامله، أمّا الدعم فهو يقع على عاتق الحكومة، ومن واجب مصرف لبنان أن يغطّي الموازنات بقيم حقيقية.

عندما نُفّذت الهندسات المالية قررت السلطة النقدية استعمال الأموال، لكن جزءاً أساسياً من الاستنزاف كان عبارة عن تحويل هذه الأموال إلى الخارج. يومها استعملنا أموال المودعين في اتّجاهات ثانية، ولكن عندما وصلنا إلى الاستحقاق المتعلّق بالمستهلك والأسر المهمّشة طرحنا سؤالاً خاطئاً عن استعمال الاحتياطات التي نحتاج لها... المشكلة في عشرات المليارات التي أُنفقت سابقاً.

أديب نعمة
التدخّل عبر حزمة إجراءات متكاملة

أعتقد أن مجرّد طرح فكرة عدم وجود خيارات سوى رفع الدعم أو الإبقاء عليه واستنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية هو أمر خاطئ؛ سواء في ظلّ الدعم الحالي أو مع ترشيده. فالمسألة لا تتعلّق بإجراء معزول، كما يجري إظهارها، بل هي ناتجة من الانهيار والتدهور في معيشة الناس بسبب البطالة المتفاقمة، وفقدان السيولة وتضخّم الأسعار، وتدهور سعر الصرف، وتقليص الاستيراد، وعدم وجود نشاط اقتصادي ونشاط محلي... كلّ هذه المسائل تُعالَج من زاوية واحدة: استعمال الدولارات المتوافرة في الدعم الذي يصبّ أكثر من نصفه في جيوب المهرّبين والتجار.

من المستغرَب أن يكون التعاطي مع كل هذه المسائل انطلاقاً من زاوية ضيّقة باعتبار أنها الوحيدة للحلّ بدلاً من العمل على رسم سياسات وإجراءات متكاملة. فالإجراء الجزئيّ لا يمكنه بأيّ شكل من الأشكال أن يكون نافعاً ومفيداً للحلّ المطلوب. حتى من يقول إننا مجبرون على التدخّل السريع عليه أن يسأل نفسه: إلى أيّ مدى يمكن أن يستمرّ الدعم؟ إذا كان الأمر ممكناً لشهر أو شهرين أو ثلاثة، فالاستمرار بالدعم من هذه الزاوية سيوقعنا في ورطة أكبر من التي نشهدها اليوم. لذا، من الضروري أن تكون هناك وجهة محدّدة: ما الذي نقوم به، وما الذي لا نقوم به؟ يجب أن يكون التدخّل عبر حزمة إجراءات متكاملة تهدف إلى تحسين معيشة المواطنين في المدى المنظور. أما من يقترح إبقاء الدعم، فهو يعتقد أنه يعالج المشكلة عبر تمديد أجل استحقاقها بضعة أشهر إضافية، لكننا سنقع لاحقاً وسنكون في وضع أصعب وأكثر تعقيداً.

لا يجب أن نبقى في قفص فكرة الدعم الذي صنعناه بأيدينا. يجب الخروج منه والبحث في رفع مستوى معيشة المواطنين وتلبية احتياجاتهم والوسائل المتاحة. لا يمكن أن تكون هناك وسيلة وحيدة، وحتماً ليست الآلية الحالية للدعم. ففي الفترة الماضية أُنفق الكثير من الدولارات، لكن لم تتحسن معيشة الناس، فلماذا نتوقّع أن يكون الأمر أفضل خلال بضعة أشهر إضافية؟ يجب الأخذ في الاعتبار، أن عدد الناس الذين يحتاجون إلى الدعم تضاعف، بينما يمكن التخفيف من أعباء الدعم عبر تحرير قسم من الودائع. إذا فُتحت إمكانية حصول المودعين على أموالهم، فسينخفض عدد المحتاجين إلى المساعدة، فضلاً عن أن خطوة كهذه ستحفّز بعض الأعمال الصغيرة المرتبطة بالدعم وستعزّز عملية التشغيل في عدد لا يستهان به من المؤسسات.

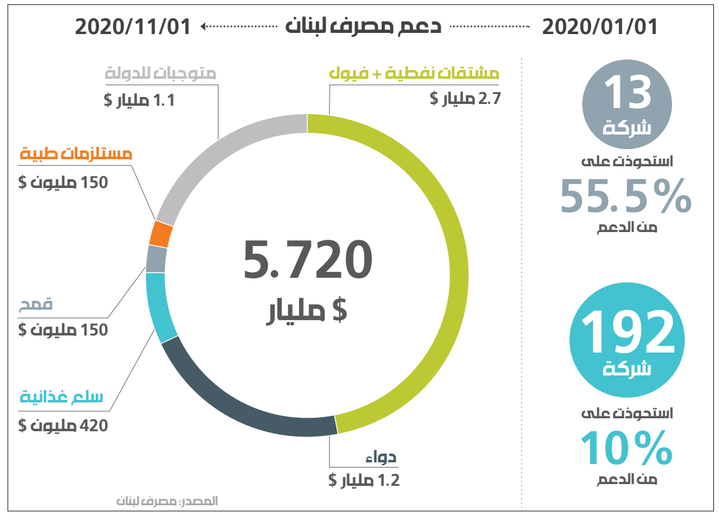

كمال حمدان
الإستمرار بهذه الوتيرة سيؤدّي إلى خراب كبير

أنا مع خفض كلفة الدعم، ورفعه عن بعض السلع والتمييز بين السلع التي تحتاج إلى الدعم وتلك التي يمكن تحرير سعرها. ففي ظلّ المعطيات الحالية لا يمكن أن يحصل هذا الأمر، لكن بالمطلق يجب ترشيد الدعم حتى لا يكون اعتباطياً. كما كنّا متيقّنين أيام الهندسات أن الكلفة ستتضاعف وستؤدّي إلى خراب كبير، فإنّ الاستمرار بهذه الوتيرة من الدعم سيؤدّي إلى النتيجة المحتومة نفسها. فما الذي سيتغيّر اليوم أو بعد 4 أشهر على سبيل المثال؟ الأمر منوط برسم رؤية إنقاذية ليتحمّل الجميع الكلفة. يتطلّب الأمر الدخول في تفاصيل كلّ عمليات الدعم سلعة سلعة. لنأخذ الأدوية على سبيل المثال: هناك ما يفوق ثلث الأدوية المبيعة في السوق، لا يُستهلك كثيراً (مرّة أو مرتين في السنة لعدد من الأشخاص)، وهناك ثلث يتعلق بالأدوية المزمنة التي تُستهلك بوتيرة دائمة من عدد معيّن أيضاً، وهناك أقلّ من الثلث يتعلق بالأمراض المستعصية والسرطانية. ألا يمكن الاستغناء عن دعم الثلث الأول؟ ألا يمكن أن يكون الدعم موجّهاً للأدوية الأقل سعراً (جينيريك)؟ طبعاً لا يمكن المساس بالفئتين الثانية والثالثة، لكن يمكن تقليص الدعم على الفئة الأولى. الأمر ينطبق أيضاً على مسألة القمح والطحين وبعض أنواع المحروقات. ليست هناك ضرورة مبرّرة من أجل إبقاء الدعم على كلّ هذه السلع.

كميل أبو سليمان
التمويل الخارجي يتطلّب صدقية غير متوافرة

أنا مع تصويب الدعم إذ أقرّ للناس الذين يحتاجونه فعلاً، وتحديد هذا الأمر يتطلّب وجود معايير واضحة بعيدة عن السياسة وعن المحاصصة. لذا، يمكن أن يُقرّ الدعم بحسب معايير البنك الدولي. أما اعتبار الدعم استنزافاً لودائع الناس، فهذا الأمر يحتاج إلى توضيح. في الأساس إن الأموال التي استُعملت هي أموال الودائع وليست قصة قديمة. الأمر المستجد في هذه المسألة، أننا اليوم وصلنا إلى حدود متعلّقة بكمية الدولارات المتوافرة. بات لدى الناس فكرة واضحة عما تبقى من ودائع الناس لدى مصرف لبنان.

حالياً، إن آلية الدعم المعمول بها تتيح أن يموّل هذا الدعم قسماً كبيراً من عمليات التهريب، بينما هناك قسم آخر يذهب إلى ناس غير محتاجين له. فإذا لجأنا إلى معايير البنك الدولي يمكن توفير التهريب وتصويب الدعم نحو العائلات التي تحتاجه فعلياً. وهذا الأمر ليس نظرية فقط، بل هناك نماذج حول العالم قامت بذلك. فعلى سبيل المثال، مصر أوقفت الدعم العام، ثم أعادت تصويبه بناء على معايير واضحة استهدافية. صحيح أن هناك مشاكل في لبنان بشأن تحديد لوائح العائلات التي يجب دعمها، إنّما الأمر يتطلب معايير واضحة بكل الأحوال. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تمويل الدعم ممكن من دون المسار بالدولارات المتوافرة لدى مصرف لبنان، لكن الأمر يعتمد على وجود معايير غير استنسابية. ففي برامج صندوق النقد الدولي، مسموح أن تقوم الدولة، أي دولة، باستعمال قسم كبير من التمويل الذي ستحصل عليه، من أجل الدعم الاجتماعي. المشكلة أنه لا أحد يجرؤ على اتّخاذ القرار. التمويل يتطلب صدقية. والحكام في لبنان ليسوا ذوي صدقية وعليهم أن يثبتوا جدّيتهم وصدقيتهم.

> **يمكن خفض كلفة الدعم إلى النصف مع الأخذ في الاعتبار وجود هدر لا يمكن التخلّص منه، أي من دون أيّ افتراضات غير واقعية**

450 مليون دولار أُنفق نصفها على 13 شركة

من اللافت جداً، أن يتركّز نحو نصف الدعم المخصّص لاستيراد السلع الغذائية والصناعية والزراعية في 13 شركة من أصل 250 شركة استفادت منه. من بين الشركات العشر هناك شركتان تعملان في صناعة الزيت، وهي بمجملها صناعة تكريرية في لبنان قد يكون عليها عشرات الملاحظات البيئية والصحية. كذلك، ورد من بين الشركات العشر محامص ومستوردو بنّ وبذورات. القسم الأكبر من القيمة المضافة المنتجة في السلع التي تُقدّم للمستهلك، فضلاً عن أنها ليست سلعاً تحتل أولوية في سلم الهرم الغذائي، تكمن في التعليب، أي إنها لا تقع ضمن الصناعات الأساسية أيضاً. وأثنتان من الشركات ذات النصيب الأكبر من الدعم، هما مطاحن للحبوب تقومان بطحن القمح وتحويله إلى الطحين، ويجمع الأعلاف أيضاً. لماذا مثلاً يتركّز هذا الكم الهائل من الدعم في شركة هوا تشيكين، مع أن هناك عشرات الشركات المعنية بإنتاج الفروج؟ تظهر حصص الشركات التي استفادت من الدعم أن 192 شركة من أصل 250 شركة كانت حصّتها أقلّ من 10% من مجمل قيمة الدعم. ثمّة ملاحظة أساسية اقترحها النائب ميشال ضاهر: يجب أن يُستبدل الدعم من دولارات مصرف لبنان بمليون ليرة نقدية لكل عائلة على أن يُموّل الأمر بزيادة ضريبة القيمة إلى 12%. هو ضاهر نفسه الذي يملك مصنع ماستر شيس الذي استفاد من الدعم بقيمة 5 ملايين دولار. على هذا الشكل يُقرّ الدعم في لبنان وينتقد من المنتفعين الذين يسعون إلى إفقار الناس بزيادة الضرائب الاستهلاكية، وكأنه لم يكفهم أن التضخّم الوسطي بلغ 137% في نهاية تشرين الأول، فيما التضخّم الوسطي لـ11 شهراً بلغ 73%. ألا تكفي هذه الضريبة على الفقراء والمهمّشين؟

لائحة بالشركات التي حصلت على دعم من دولارات مصرف لبنان بما يفوق مليون دولار للواحدة

إسم الشركة	قيمة الدعم
شركة بيطار انترناسيونال	42,981,961
شركة الزيوت ومشتقاتها	31,705,741
شركة مؤسسة ميشال نجار ش. م.ل	31,377,687
شركة مطاحن الجنوب الكبرى ش.م.م	23,458,354
شركة خليفة لابفستوك ترادينغ	19,231,122
شركة مصري للمواشي ش.م.ل	16,554,472
شركة شيارق للتجارة	15,275,358
الشركة لتصدير منتوجات نستله	14,821,889
شركة هواتشيكن - شركة إنتاج وتوزيع الفروج ش. م.ل	11,992,882
سوبسكو للاستيراد والتصدير	11,377,237
شركة دورا لابفستوك	11,027,664
شركة مبسوط وأدريس ش.م.ل	10,367,794
شركة بلير	10,317,601
شركة KATCO TRADING AND CONTRACTING	9,620,398$
شركة سليمان للمواشي	9,442,890$
شركة زين جعفر حرب وشركاه	9,169,870$
شركة عشي غروب	8,894,966$
شركة نخلة لاستيراد والتصدير - ديب نخلة وشركاه	7,489,919$
محلات اسبر دعبول التجارية	7,309,363$
شركة غندور واولاده	7,132,348$
شركة DRAGON LIVESTOCK TRADING	7,070,849$
كرم غروب اسطفان سمعان كرم	6,272,621$
شركة راسم ترادينغ كومباني	5,682,962$
شركة ماستر شيبس ش.م.ل	4,892,307$
شركة سبيركو	4,433,266$
شركة حلواني للمواد الاستهلاكية	3,882,993$
شركة M M Sinno& Sons	3,641,550$
شركة ديما	3,358,458$
شركة انيمل فيدز	3,226,000$
شركة برودني ترادينغ كومباني	2,940,000$
شركة خليل فتال واولاده	2,873,563$
شركة الكلاسي للتجارة	2,829,563$
شركة جورج مونس وشركاؤه للتجارة	2,723,382$
شركة دكركو فودز اند بروسنغ	2,708,383$
شركة غولدن فوود كومباني	2,359,762$
شركة البان لبنان	2,335,198$
شركة FIRST CO	2,312,076$
شركة معلوف ترادينغ	2,298,278$
شركة بولتيك	2,066,548$
شركة Valencia Marketing and Distribution	1,896,103$
شركة ترانسميد	1,877,488$
شركة المشرق للعصير والالبان للصناعة	1,758,051$
شركة Gray Mackenize Retail Lebanon	1,744,389$
شركة الفرسان انترناشونال	1,736,812$
شركة طبارة للتجارة والصناعة	1,729,626$
شركة اسركو	1,706,000$
سي لافندر	1,682,219$
المجموعة اللبنانية للتحميص	1,653,504$
شركة برودني ترادينغ كومباني	4,564,000$
شركة OHANNES TRADING	1,522,553$
شركة تارغت فود كومباني	1,398,195$
شركة CFG	1,358,691$
شركة ليبانفيت خزعل وشركاه	1,290,623$
شركة يونيفرت	1,197,638$
شركة منصور التجارية ش.م.ل	1,116,932$
شركة احمد محمد سليمان الديراني واخوانه	1,082,067$
شركة كايا انترناشيونال	1,054,827$
شركة عامر شعيو	1,044,820$
شركة لبنان للغذاء	1,017,045$

أجرى البنك الدولي في نشرته الدورية (مرصد الاقتصاد اللبناني) الصادرة أخيراً بعنوان «الركود المتعمّد»، مقارنة للأزمة اللبنانية مع أزمات أخرى انفجرت في عشر دول في أوروبا وآسيا وأميركا الجنوبية. المقارنة أظهرت بعد توزيع الدول العشر على مجموعتين، أن «الأزمة اللبنانية هي الأسوأ»

عملية التعديل أكثر إيلاماً وأطول وقتاً

الأزمة اللبنانية هي الأسوأ

ماهر سلامة

أداء لبنان كان سيّئاً في بداية الأزمة، النموّ تعثّر في السنوات التي سبقت الأزمة، عجز الحساب الجاري كان كبيراً قبل الأزمة، التضخّم كان مكبوحاً بفعل تثبيت سعر الصرف، المالية العامة كانت في حال سيئة، والدين العام كان من أعلى المعدلات. هذه الخلاصة التي وردت في تقرير صادر عن البنك الدولي في نشرته الدورية «مرصد الاقتصاد اللبناني»، هي عبارة عن مقارنة أزمة لبنان مع أزمات ضربت العديد من الدول. المقارنة ارتكزت على توزيع الدول المأزومة إلى قسمين: المجموعة (G1) من دول شرق آسيا والتي عانت من أزمات متلاحقة بين عامَي 1997 و1998 وهي: تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا، الفيليبين وكوريا الجنوبية، والمجموعة (G2) الثانية التي تضمّ: الأرجنتين (أزمة 2001)، اليونان (2008)، أيرلندا (2008)، أيسلندا (2008) وقبرص (2012).

المقارنة شملت المؤشرات الآتية: نموّ الناتج المحلي، التضخّم، مالية الدولة، الدين العام والحساب الجاري. وبما أن الأزمات التي حصلت في الدول المذكورة حدثت في أوقات مختلفة، فقد استدعى ذلك اعتماد صياغة زمنية على الشكل الآتي: تُسمى السنة التي حدثت فيها الأزمة (t)، أما السنة التي تسبقها فهي (t-1)، والسنة التي تليها (t+1)، علماً بأن (t) بالنسبة إلى لبنان هي عام 2019.

نموّ الناتج المحلي

منذ عام 2011 تعثّر النمو الاقتصادي في لبنان بشكل سيئ جداً مقارنةً مع النموّ الاقتصادي في دول مجموعتَي G1 وG2 خلال مرحلة ما قبل الأزمة. أظهرت بلدان G1 نمواً قوياً قبل أزمتها في المرحلة ما بين ثلاث سنوات وسنة واحدة على انفجار الأزمة فيها. وكان النموّ في هذه الدول منسجماً مع أدائها على المدى المتوسط. وعندما انفجرت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 تحوّل الأمر لدى هذه البلدان إلى ركود اقتصادي في عام 1998 لكنه كان شديداً في إندونيسيا.

كذلك كان أداء أيرلندا وأيسلندا من دول مجموعة G2، مماثلاً مع أداء البلدان الآسيوية خلال السنوات التي سبقت الأزمة. فقد سجّلت في حينه نمواً قوياً يتوافق مع أدائها على المدى المتوسط. إلا أنه في قبرص واليونان تذبذب النموّ مع اقترابهما من عام الأزمة. قبرص سقطت في ركودها قبل الأزمة بعامين، ثم تعافت إلى حدّ ما في السنة التالية. في المقابل، تُعدّ أزمة الأرجنتين الأكثر تماثلاً للأزمة اللبنانية، بحسب نتائج المقارنة. فهي شهدت ركوداً قوياً خلال السنتين اللتين سبقتا انفجار الأزمة، بينما كان لبنان يسجّل نمواً بطيئاً منذ عام 2011، إلى أن تحوّل إلى ركود تام منذ عام 2018.

في الواقع، استعادت مجموعة دول G1 نموّها بسرعة، بينما تأخر التعافي في معظم دول G2 مقارنة مع دول G1، وإن كانت اليونان قد برزت كحلقة مؤلمة. لكن من بين مجموعة دول G2، وحدها الأرجنتين تمكنت من تحقيق نموّ قوي بعد الأزمة مباشرة، بينما استغرقت أيرلندا وأيسلندا وقبرص بضع سنوات للتعافي. وكانت تجربة اليونان صعبة بمعاناة من الركود المتواصل لست سنوات بدأ قبل سنة من الأزمة ثم في عام الانفجار واستمر 4 سنوات بعدها، أما في السنة الخامسة فقد شهدت نمواً ضعيفاً قبل أن تغرق مجدداً في الركود لمدة عامين آخرين.

حتى الآن يُبعدُ الانكماش في الناتج المحلّي الحقيقي للبنان من الأسوأ بين هذه البلدان رغم أنه لم يصل إلى أدنى مستوياته بعد. والتغيّر في نموّ الناتج المحلي الحقيقي خلال الأزمة، ما بين الذروة والحضيض، ظهر بشكل أكثر اعتدالاً في دول G1 مقارنة بدول G2؛ زاوحت هذه التغيّرات في نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 0,6-% في الفيليبين، إلى 5,5-% في كوريا، 7,4-% في ماليزيا، 10,2-% في تايلاند، إلى 13,1-% في إندونيسيا. أما في دول G2، فقد سجّلت التغيرات في نمو الناتج المحلي الحقيقي 9,3-% في أيرلندا، 10-% في أيسلندا، 11,5-% في قبرص، 18,4-% في الأرجنتين، و26,5-% في اليونان. أما بالنسبة إلى لبنان، فإن أحدث التقديرات تشير إلى أن الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2020 الذي يمثّل السنة التي تلي سنة انفجار الأزمة، سينكمش بنسبة 26,1-% منذ ذروته في سنة 2017 التي تمثّل سنتين قبل الانفجار، وهذا ما يجعله أحد أسوأ البلدان أداءً بين بلدان المقارنة رغم أن الأزمة لا تزال في مرحلة التفاقم.

التضخم

تضخم الأسعار في لبنان كان منخفضاً منذ مطلع التسعينيات. كان الأمر بمثابة انعكاس لاستقرار سعر الصرف خلال تلك الفترة مقارنة مع تحوّله إلى عامل أساسي في مجموعتَي دول G1 و G2. فقد نشأ معدل التضخم المعتدل والاستقرار في سعر الصرف لدى دول المجموعة الأولى، من الاستقرار الاقتصادي الكلّي الذي كان جزءاً من نموذج النموّ الآسيوي في ذلك الوقت. واستمر هذا الاستقرار في مرحلة الانتعاش ما بعد الأزمة، باستثناء حالة إندونيسيا حيث انخفضت قيمة العملة المحلية فيها في السنة التي تلت الأزمة بنسبة 244% وازداد التضخم بمعدل 60%. أما في دول G2، فقد نجحت أيرلندا واليونان وقبرص في الاحتفاظ بعضوية منطقة اليورو النقدية، ما ساعد على احتواء التضخم. بيانات التضخم الرسمية للأرجنتين في تلك الفترة ليست متوافرة، لكن فشل «مجلس العملة»، وهي سلطة دورها الحفاظ على سعر صرف ثابت، حوّل التضخم إلى نقطة ضعف رئيسية في فترة ما بعد الأزمة. وفي أيسلندا، حصل تعديل كلاسيكي للأسعار، إذ انخفضت قيمة الـ«كرونا» في عام انفجار الأزمة والسنة التالية بنسبة 37% و41% على التوالي، بينما بلغ التضخم 12% في العامين، مع تراجع الضغوط على سعر الصرف والتضخم.

> في لبنان كان الأداء في بداية الأزمة أسوأ من أداء دول مجموعتَي G1 و G2 أثناء أزماتها وفي حال عدم وجود استراتيجية تعديل شاملة ومتّسقة، كما هو حالياً، سيزداد الأمر تعقيداً وتصبح مواجهة الأزمة الخانقة أكثر صعوبة

مالية الدولة

في دراسة المؤشرات المحدّدة لمفاصل الأزمة، برزت موازنة المالية العامة في لبنان كنقطة ضعف أساسية في فترة ما قبل الأزمة. من هذه الناحية، إن حالة لبنان قابلة للمقارنة مع حالة اليونان، بل هي أسوأ منها. في المقابل، تمتّعت بلدان G1 بفوائض في موازنات المالية العامة في مرحلة ما قبل الأزمة كجزء من سياسات عامة لاستقرار الاقتصاد الكلّي فيها، بينما أظهرت بلدان G2 تبايناً في هذا الأمر خلال الفترة ذاتها. ومن مجموعة G2، دخلت الأرجنتين وقبرص واليونان الأزمة بحالات عجز عالية. عادة، تؤدي الأزمات إلى تدهور كبير في أوضاع المالية العامة مقابل تضخّم مرتفع يخفّف من حدّة التدهور قليلاً. بلدان G1 شهدت تدهوراً في الميزان المالي في أعقاب الأزمة بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية – ناتجة من الصعوبات الاقتصادية – علماً بأنها عادة ما تكون أكثر حدّة من انخفاض النفقات. وفي هذا المجال، تبيّن أن هناك ديناميكيات مختلفة لموازنات المالية العامة في بعض الحالات الملحوظة:

(1) تدهور ميزان إندونيسيا المالي نسبة إلى ناتجها المحلّي بشكل هامشي فقط، وخفّف معدل التضخم المرتفع من وطأة هذا التدهور.

(2) رغم ارتفاع معدلات التضخم في أيسلندا، فقد تدهور ميزانها المالي نسبة إلى الناتج المحلي بشكل حادّ، مدفوعة بارتفاع كلفة الدين لديها. لذا، ربما يساعد التضخم المرتفع في تصحيح الاختلالات المالية للدولة، إلا أنه يمكن تعويضه بمعدلات فائدة أعلى (بسبب ضغوط سوق الصرف مثلاً)، أو عبر إعادة تقييم مكوّنات الدين العام المقوّمة بالعملة الأجنبية نتيجة انخفاض سعر الصرف.

الدين العام

على صعيد الدين العام، لطالما كانت نسبته في لبنان من الأعلى على مستوى العالم. بنتيجة ذلك، كان الدين مصدراً رئيسياً لعدم استقرار الاقتصاد الكلي في البلد، وهو أعلى بكثير من مجموعتَي دول G1 وG2. في الفترة التي سبقت الأزمة، كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي اقل من 60% لكل من دول G1 وG2، باستثناء اليونان والفيليبين. ومع ذلك، في جميع الحالات، باستثناء ماليزيا والفيليبين، تدهورت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، حتى بالنسبة إلى اليونان أيضاً رغم استفادتها من اقتطاع كبير لديونها العامة.

الحساب الجاري

يشكّل تدهور الحساب الجاري عاملاً مشتركاً بين بلدان المجموعتين الأولى والثانية في فترة ما قبل الأزمة. ويُعدّ هذا الأمر ديناميكية كلاسيكية في الاقتصادات الناشئة. فهذا التدهور يزيد التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية. ففي أواخر الثمانينيات، شهدت كوريا الجنوبية وماليزيا والفيليبين سنوات من أرصدة الحسابات الجارية الإيجابية، بما كان يتوافق مع نموذج النموّ الآسيوي القائم على الصادرات. لكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى تايلاند وإندونيسيا، اللتين شهدتا عجزاً في الحساب الجاري. ومنذ مطلع التسعينيات ولغاية منتصف ذلك العقد، كانت أرصدة الحسابات الجارية لجميع دول مجموعة G1 سلبية، مع تدهور واضح خلال السنوات التي أدت إلى الأزمة. اما بالنسبة إلى دول الـG2، فأيرلندا فقط هي التي أظهرت وضعاً إيجابياً في الحساب الجاري على مدار العقد الذي سبق الأزمة، مع حفاظ البقية على وضع سلبي في الحسابات الجارية لديها خلال تلك الفترة.

كان التعديل الحادّ في الحساب الجاري من الآثار الواضحة للأزمات على دول مجموعتَي G1 و G2. لكن التباينات كانت موجودة أيضاً. فبالنسبة لبلدان G1، حدث التعديل في ميزان الحساب الجاري نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار الصرف، ما أدى إلى زيادة القدرة التنافسية لاقتصاداتها. إذ كان نموذج النموّ الآسيوي، الموجّه نحو التصدير، في وضع جيد للاستفادة من إعادة تسعير العملة لمصلحته. وتشترك الأرجنتين، مع أيسلندا بدرجة أقل، في آلية تعديل مماثلة. لكن لم تكن هذه القناة متاحة لليونان وأيرلندا وقبرص، التي كان هدفها الاستراتيجي البقاء في منطقة اليورو. بدلاً من ذلك، بالنسبة إلى بلدان اليورو، حدث التعديل في الحساب الجاري نتيجة لآلية التعديل الداخلية، التي عادةً ما تكون أكثر إيلاماً وتأخذ وقتاً أكثر.

وضع لبنان لجهة الحساب الجاري في فترة ما قبل الأزمة، هو أسوأ بكثير من معظم دول هاتين المجموعتين. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على سنة الأزمة والسنة التي تلتها.

الأداء السيئ

تتعلق الفروق الرئيسية بين دول المجموعة الأولى والمجموعة الثانية بأساسيات الاقتصاد الكلّي وبأصول الأزمة. تشترك بلدان G1 في تأثير العدوى كسبب لأزماتها (العدوى بين الاقتصادات)؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار انه كانت لديها أسس اقتصادية قوية نسبياً في فترة الجنوح الى الأزمة رغم بعض نقاط الضعف.

وتنفاوت أسباب أزمات دول مجموعة G2 التي عانت من نقاط ضعف أكثر وضوحاً على صعيد الاقتصاد الكلي (باستثناء ايرلندا). ونتيجة لذلك، كان الانتعاش لمجموعة G1 أكثر سرعة واستدامة، في حين عانى التعافي في دول مجموعة G2، بدرجات متفاوتة، من نقاط ضعف هيكلية طويلة الأجل: قطاعات مالية متضخّمة وسيئة التنظيم في أيسلندا وقبرص؛ قطاع عام غير شفّاف وغير مستدام في اليونان؛ نظام سعر صرف جامد مبالغ فيه في الأرجنتين.

أما في لبنان، فقد كان الأداء في بداية الأزمة أسوأ من مثيلاته في دول مجموعتَي G1 و G2. على هذا النحو، يتوقع البنك الدولي، أن تكون عملية التعديل أكثر إيلاماً وأن تستغرق وقتاً أطول حتى مع وجود تدابير سياسية مُثلى. ومع ذلك، فإن عدم وجود استراتيجية تعديل شاملة ومتّسقة، كما هو حالياً، سيزيد الأمر تعقيداً وتصبح مواجهة الأزمة الخانقة أكثر صعوبة.

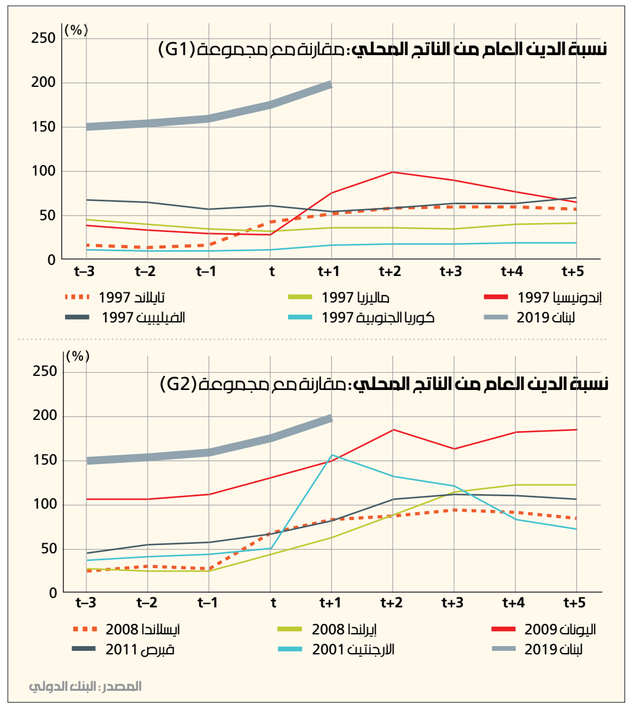

المصدر: البنك الدولي

194%
هي النسبة المقدّرة للدين العام من الناتج المحلي في نهاية عام 2020 بحسب البنك الدولي، مقارنة مع 171% في نهاية عام 2019

مقال

المنطقة العربية: أيّ آفاق للديمقراطية؟

سمير المقدسي *

حتى هذه اللحظة، وباستثناء تونس، فشلت الثورات، التي حدثت بين عامي 2010 و2011 في خمس دول عربية، في تحقيق أهدافها الشعبية الرئيسية، وهي تحويل الأنظمة الاستبدادية التي كانت تحكمها إلى أنظمة أكثر ديمقراطية تحمي الحريات. بل على العكس، تحولت الثورات في ثلاثة من هذه البلاد (ليبيا، سوريا و اليمن) إلى حروب أهلية شرسة أدّت إلى معاناة إنسانية ودمار لا يوصف، بالإضافة إلى أنها أنتجت ملايين اللاجئين. أمّا بالنسبة إلى مصر، وهي الدولة الخامسة بين تلك الدول، فقد ساد فيها نظام استبداديّ أكثر صرامة من النظام الذي كان قائماً قبل الثورة.

وبالنظر إلى المنطقة ككل، ففي حين أن القليل من الدول حقّق بعض التقدم في ما يخص تخفيف قيود الاستبداد، إلّا أن هذه المنطقة لا تزال دولها غير ديمقراطية وأقرب إلى النُظم الاستبدادية، مع اختلاف درجات الاستبداد فيها بين بلد وآخر. بمقارنتها مع مناطق أخرى، منذ سقوط الاتّحاد السوفيتي عام 1990، تضع مؤشّرات الديمقراطية العالمية المنطقة العربية في أدنى مقاييس الديمقراطية. لكن على نقيض ذلك، تمتلك هذه المنطقة سجلّاً اجتماعياً أفضل بكثير لجهة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويُظهر هذا السجلّ نموّاً في الدخل الحقيقي للفرد وفي التنمية البشرية.

يأتي هذا الانعدام في الترابط بين الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، كنقيض لحالات الترابط بين هذين المؤشّرين السائد في باقي المناطق في العالم.

وتشير الأبحاث حول فشل الديمقراطية في التجذّر في المنطقة العربية إلى أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين هما: التأثير النفطيّ (المقايضة بين الرفاه الاقتصادي والحقوق السياسية) والأهم من ذلك بيئة الصراع في المنطقة. وتُظهر بيانات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1946-2019) أنّ منطقة الشرق الأوسط استحوذت على أكثر من 14% من الصراعات العالميّة، وهي التي ارتفعت إلى نحو 19% في فترة 2010-2019.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار يبرز السؤال: ماذا يمكن القول عن آفاق الديمقراطية في المنطقة العربية؟ وهل التجربة التونسيّة استثنائية؟ أم أن دولاً عربيّة أخرى ستتبع المسار نفسه؟

من منظور قصير المدى، يجب أن ندرك أن السمتَين الرئيسيتين اللتين تميّزان المنطقة العربية عن معظم المناطق الناشئة الأخرى، هما الصراعات المزمنة والثروة النفطية (مع التدخلات الخارجية ذات الصلة)، والتي لا تزال قائمة.

في الواقع، إن مستوى وشدّة الصراعات في المنطقة التي تغذّيها الانقسامات الطائفية المتزايدة، ويشمل ذلك زيادة حدّة سياسات إثبات الهوية وصعود الجماعات الأصولية، قد ازدادت منذ عام 2011.

وعلى المدى الطويل، طالما استمرّت الصراعات العسكرية متعدّدة الأبعاد في سوريا واليمن وليبيا في الاشتعال ولم يتمّ حلها بشكل منصف، فإنّ احتمالات التحول إلى الديمقراطية في هذه البلدان وخارجها في المنطقة تظلّ قاتمة.

وكما لوحظ، إنّ هذه الصراعات هي مظاهر لثورة مضادة (مرتبطة بالتدخلات الأجنبية) تهدف إلى خنق التحولات نحو أشكال ديمقراطية للحكم. لكن في نهاية المطاف ستتمّ تسوية هذه الصراعات. والسؤال الذي يطرح نفسه، هو إذا كانت نتيجة التسويات وطبيعة الأنظمة السياسية التي تليها ستعكس سمات الحكم الديمقراطي، كما في حالة تونس، أو تلك الخاصة باستبداد متجدّد، وما هو الحال في مصر؟

وبالتالي، سيكون لتسوية هذه النزاعات تأثير كبير على آفاق الديمقراطية في المنطقة في فترة ما بعد الثورات. وتدفع في هذا الاتّجاه، التوجّهات الاجتماعية والاقتصادية المتنامية التي تميل إلى إضعاف الأنظمة الاستبدادية السائدة، أو ثورتها المضادة أو «الترقية الاستبدادية» في أعقاب ثورات عام 2011. وتشمل هذه التوجهات:

- تراكم تأثيرات التحديث «modernizing influences» (على سبيل المثال: تنامي الطبقة الوسطى، تحسين مستويات التعليم وزيادة مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية) التي أبطأت أو عطّلت الصراعات الأهلية.

- تزايد عدم الملاءمة بين المؤسّسات السياسيّة الحصرية والانفتاح المتزايد للمؤسسات الاقتصادية.

- مطالب شعبية متزايدة من أجل الحرية والمساواة في الحقوق السياسيّة والعدالة الاجتماعيّة، يعزّزه تقليل التأثيرات الأصولية.

أكثر من ذلك، إن الآثار السياسية المدمّرة الناتجة من الموارد النفطية الوفيرة نسبياً ستواجهها، مع مرور الوقت، التأثيرات التي تفرض التغيير، مثل تصاعد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تولّد عدم الرضا الشعبي المتزايد، تراجع تأثير الريع الناتج جزئياً عن التغيّر في الظروف الاقتصادية الداخليّة، والجوار الديمقراطي المتنامي حيث يميل المزيد من البلدان إلى التحوّل إلى ديمقراطيات جزئية إن لم تكن كاملة تحت تأثير العوامل التي تدفع باتّجاه التغيير.

كذلك، فإن التغيّرات التي شهدتها هيكلية سوق النفط العالمية والتباطؤ المحتمل طويل الأجل للأسعار نحو أسعار «توازن» (equilibrium prices) منخفضة، يرجّح أن تهدّد استدامة الأنظمة الاستبدادية، حتى في مجتمعات الخليج العربي الثرية. وكما وثّق بعض الكتّاب، فكلّما نجح عدد أكبر من البلدان في التحرك نحو ديمقراطية موحّدة، قلّ التهديد المحتمل لعكس هذا الاتجاه.

لو كانت عملية التحول نحو الديمقراطية تمّت على أسس متينة في البلدان التي شهدت ثورات (في 2011 وكذلك أخيراً)، لمالت إلى اكتساب زخم إضافيّ من شأنه أن يؤثر إيجابياً على البلدان الأخرى في المنطقة التي لم تتحول بعد إلى الديمقراطية. والسبب هو أن المجتمعات الواقعة في مناطق ديمقراطية تصبح أكثر عرضة للتحولات نحو الديمقراطية. وفي حالة المنطقة العربية، لن تنحسر العوامل المؤدية إلى الصراع فحسب، بل ستتضاءل أهمية ريع الموارد كعائق أمام التحوّل الديمقراطي، حتى بالنسبة إلى المجتمعات التي تتمتع بموارد عالية.

في الختام، إن نتيجة أيّ تسوية للصراعات المحتدمة لا تزال غير مؤكدة. وإذا أدى ذلك إلى عقد اجتماعي جديد يحتفظ بأساسيات الحكم الاستبدادي الموجود قبل الصراع - التدخل الحكومي المكثّف والمؤسّسات الضعيفة - فإنّ هذا من شأنه أن يشير إلى العودة إلى فترة من النضال المتجدّد من أجل التغيير السياسي والاقتصادي، من ناحية أخرى، إذا كانت النتيجة هي الوصول إلى عقد اجتماعي جديد ينتج مؤسسات سياسيّة ديمقراطية خاضعة للمساءلة مع الضرورة الشديدة لتنفيذ السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تعزّز التنمية العادلة وذات القاعدة الواسعة وتحافظ عليها، عندها تكون شروط قيام ديمقراطية تعمل جيداً قد تحقّقت. وينبغي التأكيد أن الفشل في تنفيذ إصلاحات اقتصادية كبيرة يمكن أن يؤدّي إلى تعطيل التغيير السياسي المنشود نحو حكم ديمقراطيّ حقيقيّ، وفي أسوأ الأحوال العودة إلى أشكال مختلفة من الحكم الاستبدادي المنفتح أو المقنّع.

عندما تنتهي الصراعات الأهلية بنوع من الديمقراطية الجزئية، يندر مستقبل ما بعد الصراع للبلدان المعنية بشكوك حول استقرارها في المستقبل.

> إنّ نتيجة أيّ تسوية للصراعات المحتدمة في المنطقة لا تزال غير مؤكدة. وإذا أدى ذلك إلى عقد اجتماعي جديد يحتفظ بأساسيات الحكم الاستبدادي الموجود قبل الصراع - التدخل الحكومي المكثّف والمؤسّسات الضعيفة - فإنّ هذا مؤشر إلى عودة النضال المتجدّد من أجل التغيير السياسي والاقتصادي

داريو كاستيليخوس - المكسيك

* أستاذ جامعي ووزير سابق للاقتصاد

قراءات

مقال

صدمة تحويلات المغتربين

س بي. تشاندراسيخار، جاياتي غوش *

لقد كان الانخفاض في تدفّق التحويلات المالية من أهم التداعيات السلبية لأزمة كوفيد-19 على الدول النامية. أتى ذلك بسبب خسارة العمال المهاجرين وظائفهم في الدول المضيفة. ففيما شهدت جميع المناطق والبلدان التي تستضيف العمّال المهاجرين خسائر في الوظائف، كان الجزء الأكبر من الخسائر يصيب العمالة الأجنبية في هذه الدول مقارنةً مع الخسائر في وظائف العمالة المحلية. كذلك، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من المناطق الرئيسية التي تستقبل عمّالاً مهاجرين، تدهوراً في الأوضاع الاقتصادية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وكما هو متوقّع، فإنّ البلدان الأكثر تضرّراً هي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط التي يُقدّر أن تنخفض التحويلات إليها بنسبة 7% من 548 مليار دولار إلى 508 مليارات دولار. لكن تكمن اختلافات كبيرة وراء هذه الأرقام الإجمالية، مع آثار سلبية بدرجة كبيرة لبعض هذه البلدان.

سلّطت التقارير الإخبارية الضوء على الأزمات الشخصية التي أحدثتها صدمة كوفيد-19 عند العمال المهاجرين الذين خسروا وظائفهم ولم يتمكّنوا من العودة إلى بلدانهم بسبب توقّف وسائل النقل بين البلاد خلال فترة الإغلاق. سرعان ما اتّضح أن الآثار الخارجية للأزمة التي انعكست على هؤلاء العمال بشكل فردي، يمكن أن تطغى أيضاً على دول بأكملها، وهذا بسبب أهميّة العمل المؤقت في الخارج لإعالة الأسر من خلال التحويلات وأهمية هذه التحويلات للاقتصادات بأكملها.

تأثرت آسيا سلباً بشكل خاص. هناك 10 دول آسيوية، كان يتلقّى كل منها أكثر من 10 مليارات دولار من التحويلات المالية في عام 2019. تمثّل هذه التحويلات نحو 47% من مجمل التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، و36% من تدفق التحويلات في العالم كله. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، كانت الهند في الصدارة بتدفقات فاقت 84 مليار دولار في عام 2019، تليها الصين والفيليبين وباكستان وبنغلاديش. وداخل آسيا، تبدو دول جنوب آسيا أكثر اعتماداً على تدفّقات تحويلات المهاجرين.

ومع ذلك، فإن المستويات المطلقة لتدفقات التحويلات المالية لا توضح مدى ضعف كل بلد. فبالنظر إلى حجم التحويلات نسبة إلى الناتج المحلي، يمكن ملاحظة أهمية التحويلات للاقتصادات المختلفة. فقد بلغت قيمة التحويلات المالية إلى الهند 83 مليار دولار في عام 2019، أي ما نسبته 2,8% من ناتجها المحلّي فقط، فيما بلغت قيمة التحويلات إلى نيبال 8,2 مليارات دولار، أي ما يمثّل 27% من ناتجها المحلي. ومن حيث الأهمية بالنسبة للناتج المحلي، خلف نيبال، كانت البلدان التي بدت مكشوفة لأي انخفاض في التحويلات هي الفيليبين وباكستان وسريلانكا وفيتنام وبنغلاديش وكمبوديا التي

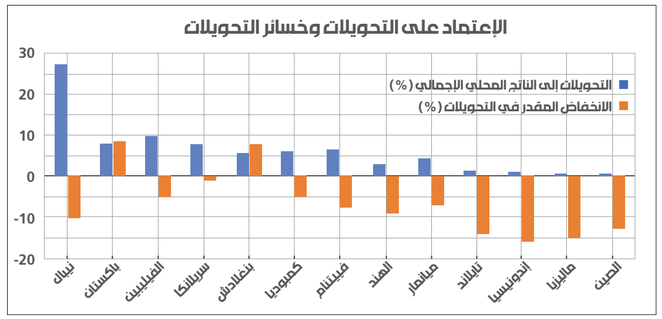

البلدان الاصغر والاكثر فقراً هي الاكثر تضرراً من انخفاض تحويلات المغتربين إلّا انه لا يمكن التعرف إلى الأثر السلبي بشكل كامل من دون احتساب دور التحويلات في توفير النقد الأجنبي الضروري لتمويل الواردات الأساسية

تلقت تحويلات توازي ما بين 5% و10% من الناتج المحلي. ومعظم هذه الاقتصادات هي من الأصغر (وفي بعض الحالات الأضعف) في المنطقة الآسيوية.

لكن حتى مؤشر الاعتماد على التحويلات بالنسبة إلى حجم الاقتصاد لا يعكس الضعف الاقتصادي بالكامل؛

أولاً، قد تميل تدفقات التحويلات إلى التركّز في بعض المناطق في الاقتصادات الكبيرة، كما هو الحال في ولاية كيرالا في الهند، ما يجعل تدفقات التحويلات نسبة إلى الناتج المحلّي للولاية مرتفعة للغاية. فمن بين 83 مليار دولار من التدفقات إلى الهند في عام 2019، تشير التقديرات إلى أن ولاية كيرالا تلقت ما بين 14 مليار دولار و15 ملياراً أي ما يمثل 30% من الناتج المحلّي للولاية. لذا، حتى لو لم تتأثر الهند ككل بصدمة التحويلات، فإن ولايات مثل ولاية كيرالا ستتأثر بشكل كبير.

ثانياً، يبدو أن التوقعات تشير إلى أن انخفاض تدفقات التحويلات المالية يمكن أن يختلف بشكل كبير بين البلدان، وهذا الانخفاض قد لا يحدث حتى في بعض البلدان. فمن المتوقّع أن تسجل نيبال، التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات، ما يصل إلى 27% من ناتجها المحلي في عام 2019، انخفاضاً في التحويلات في عام 2020 بأكثر من 10%. ومن المتوقّع أن تسجل الهند انخفاضاً يقارب الـ9%، لكن هذه التحويلات لا تشكّل سوى 2,8% من ناتجها المحلي. ومن المثير للاهتمام، انه يتوقع أن تعاني سريلانكا من خسارة في التحويلات بنسبة 1% فقط، كما يتوقع أن تسجّل باكستان وبنغلاديش زيادات في تدفقات التحويلات، حتى وإن لم تكن بنفس الحجم الذي شوهد في السنوات السابقة. يمكن أن يكون أحد أسباب الاختلافات في انخفاض تدفقات التحويلات هو الاختلافات في الوجهات المهيمنة للمهاجرين والاختلاف في المهن التي يتركزون فيها، لأن بلدان المقصد تتباين في شدة أزمة البطالة الناتجة عن الوباء وما يرتبط بها من تجميد في النشاط الاقتصادي.

لكن هذا لا يمكن أن يفسر زيادة التحويلات في باكستان وبنغلاديش. فبعزو «موجز الهجرة والتنمية 33» الصادر عن البنك الدولي لشهر تشرين الأول 2020 الزيادة في التحويلات المالية إلى هذه البلدان، «جزئياً على الأقل»، إلى ما يشير إليه باسم «تأثير الحج». فالمهاجرون يحوّلون الأموال التي تم توفيرها من تأجيل الحجّ إلى مكة بسبب الانخفاض الكبير في عدد تأشيرات الحج الصادرة عقب الجائحة. إذا كان هذا صحيحاً، فإنه يعني أن الأرقام الخاصة بهذه البلدان لا تعكس التأثير الفعلي للوباء على الإيرادات المهاجرين منها ولا على قدرة هؤلاء المهاجرين على تحويل أموال إلى ديارهم.

في ظلّ العوامل، يتبيّن أن البلدان الأصغر والأكثر فقراً هي الأكثر تضرراً. لا يمكن التعرف إلى الأثر السلبي بشكل كامل من خلال النظر إلى انخفاض نسب التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقط، لأن الانخفاض في الناتج المحلي الناتج عن الأزمة يخفّف من تأثير الانخفاض في التحويلات على هذا المؤشّر. لكن إذا أضفنا ذلك إلى الدور الذي تلعبه التحويلات في توفير النقد الأجنبي الضروري لتمويل الواردات الأساسية، والآثار السلبية على ميزان المدفوعات التي يمكن أن يحدثها الانخفاض في التحويلات، فإن أثر الأزمة سيبدو أقوى.

لذا، فإن انتقال آثار الأزمة المدمّرة التي يسبّبها الوباء عبر هذا الطريق يمكن أن يكون مصدر قلق كبير للبلدان النامية الصغيرة والفقيرة مثل نيبال. ويعزّز هذا الأمر القضية المقدّمة على أسس أخرى مختلفة لاستجابة دولية تنطوي على الإعفاء من الديون وتعزيز المساعدة التيسيرية الإضافية بشكل كبير ولا سيما لتلك البلدان.

*نُشر هذا المقال على موقع networkideas.org في 17 تشرين الثاني 2020

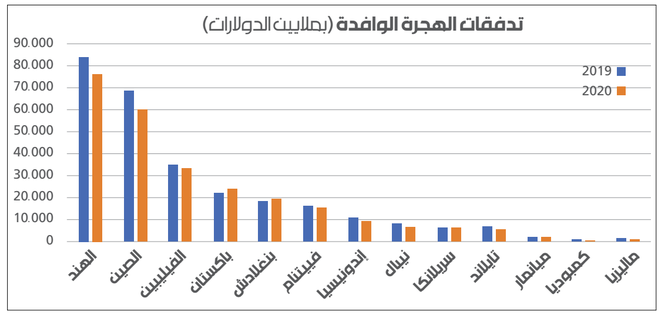

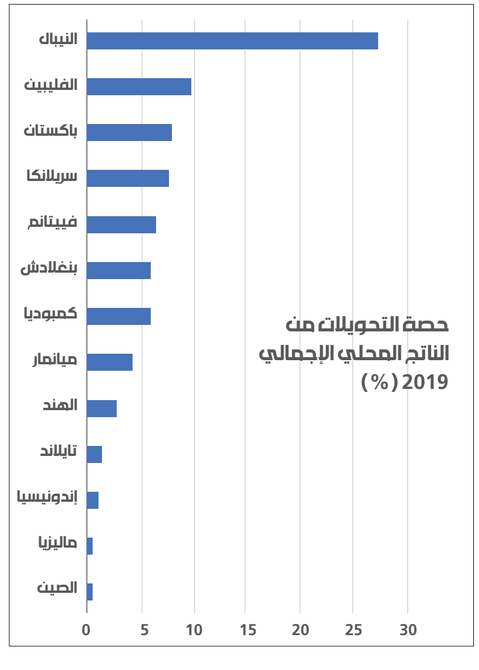

إضاءة

سوق الدواء العالمية

احتكار القلّة

تتحكّم شركات الأدوية الكبرى، أو ما يُعرف بال Big Pharma Companies، بسوق الدواء العالمية. نفوذها يمتدّ إلى التيارات السياسية في الدول التي تعمل فيها أو حتى خارجها. هي قادرة على التمويل بمليارات الدولارت، ولديها قدرات تطويرية هائلة تخلق فرصاً استثمارية كبيرة أيضاً. أي إن هذه الشركات التي تعمل في المجال الإنساني، لديها توجّهات سياسية وترتبط بمصالح مالية. هي أقوى حلقات النفوذ الدولي، لكنّها من الأكثر ربحية أيضاً.

تكدّس شركات الأدوية العملاقة الأرباح بوتيرة مطّردة. أكبر عشر شركات أدوية حول العالم لديها إيرادات سنوية تصل إلى 392 مليار دولار من أصل إيرادات إجمالية لكل السوق العالمي بقيمة 1250 مليار دولار، أي أن حصّتها تبلغ 31% من مجمل السوق العالمية. أمّا لجهة القيمة السوقية، فإنّ أكبر 10 شركات دواء حول العالم، مقدّرة بنحو 2043 مليار دولار، وتمثّل إيراداتها نحو 19% من قيمتها السوقية. وتنفق هذه الشركات جزءاً مهمّاً من إيراداتها على ما يسمّى «الأبحاث والتطوير»، في عام 2019 بلغ إنفاق الشركات العشر الكبرى نحو 84 مليار دولار، أي نحو خُمس إيراداتها، لكنّ البحث والتطوير هما المحرّكان الأساسيان لكل الإيرادات والأرباح، وبفضلهما يتاح لها إنتاج تركيبات أدوية واحتكارها على فترات تصل إلى 15 سنة. هذا الإنفاق الكبير على الأبحاث والتطوير هو مصدر طعمها الأساسي للفوز بـ«براءات الاختراع» التي تتيح لها ممارسة الاحتكار الدولي وتوليد أرباح طائلة.

وفي سياق أوسع، يمكن الملاحظة، من خلال تصنيف الشركات الكبرى لجهة بلد المنشأ، أن الإيرادات تتركّز في دول معيّنة. فالولايات المتحدة الأميركية تستحوذ على حصّة 51% من إيرادات الشركات العشر الكبرى، تليها سويسرا وبريطانيا بـ25% و17% تواليا، ثم فرنسا بـ7%.

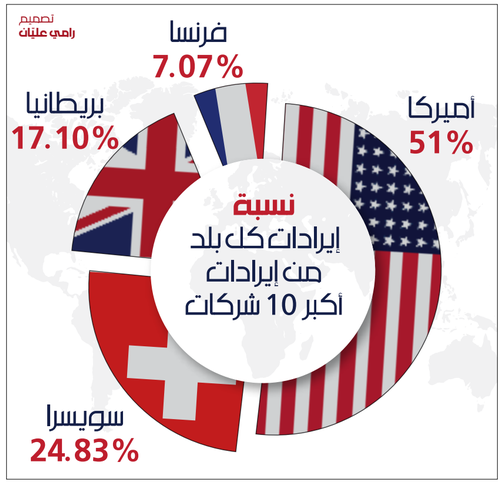

أكبر 10 شركات من حيث الايرادات

	1	2	3	4	5
	Roche	Novartis	Pfizer	Merck & Co.	Johnson & Johnson
القيمة السوقية (مليار دولار)	293.61	226	224.29	207.31	395.59
ايرادات (مليار دولار)	50.00	47.45	51.75	46.84	42.19
الانفاق على الابحاث والتطوير % نسبة من الايرادات	26.36	19.81	18.36	21.07	27.02

	6	7	8	9	10
	Sanofi	Abbvie	GlaxoSmithKline	Astrazenca	Bristol-Myers Squibb
القيمة السوقية (مليار دولار)	127.85	189.4	93.46	144.53	140.81
ايرادات (مليار دولار)	27.77	33.27	43.54	23.57	26.15
الانفاق على الابحاث والتطوير % نسبة من الايرادات	21.61	19.24	13.94	25.46	23.52

مجموع إيرادات اكبر 10 شركات
392.53
مليار دولار

مجموع القيمة السوقية اكبر 10 شركات
2043
مليار دولار

ايرادات قطاع الادوية العالمي
1.250
مليار دولار

نسبة إيرادات أكبر 10 شركات من إيرادات القطاع كله
31.4%

المصدر: statista, thepharmaletter.com, bloomberg, التقارير المالية السنوية لكل شركة

تصميم راهي عليّان

مقال

معالجة التضخّم في لبنان
المستنقع والخيارات الصعبة

الأمجد سلامة

خلال الشهر الماضي كثُر الحديث عن التضخّم في الاقتصاد اللبناني. كلّ النقاشات والدراسات دارت حول أكثر مؤشرات التضخّم وضوحاً وبساطة: تضخّم سعر صرف الليرة اللبنانية. جرى البناء على هذا المؤشر لتفسير موقع الاقتصاد اللبناني حالياً، لكن مقاربة كهذه لا تخرج عن إطار النظرة النيوليبرالية الحاكمة في البلد، والتي تدعمها دراسات وطروحات المؤسسات المالية الدولية. غير أن تبنّي المؤسّسات الدولية للنيوليبرالية لا يعني أنّ التشريح والتوصيف الحالي للاقتصاد اللبناني هما أمر دقيق أو حتى عادل. والاستناد إلى توصيف كهذا من أجل تزكية سياسات نيوليبرالية الطابع سيكون ركوناً إلى نظرية اقتصادية غير عادلة بحق مجتمع يقع على شفير الجوع، وخصوصاً أن هناك مدارس فكرية أخرى يمكن الاستناد إليها للخروج بتشريحات وسياسات أكثر عدالة يمكن تطبيقها في لبنان.

نيوليبرالية ونيوكينزية

حين دخلت النيوليبرالية في مؤسّسات الحكم في الولايات المتحدة وبريطانيا في مطلع الثمانينيات، جاءت في إطار تطبيق سياسات «النظرية النقدية» التي رسم معالمها ميلتون فريدمان. تفترض النظرية النقدية أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى زيادة التضخّم على المدى الطويل، ولكن ليس إلى نموّ العمالة أو الإنتاج. وذلك لأنه في حالة زيادة الطلب، سترتفع الأسعار، وبالتالي سيطالب العمال بأجور أعلى. لذا فإن عامل الكلفة سيأخذ بالارتفاع بالنسبة إلى الشركات، ما يعني أن ارتفاع الأسعار لن يؤدّي إلى مزيد من الأرباح. أمّا الأسعار المرتفعة، فهي بدورها ستخفّض الطلب إلى المستوى القديم. لذا، بالنسبة إلى النظرية النقدية، إن الزيادة المتوقعة في المبيعات الناتجة عن ارتفاع الطلب هي وهم. وبالمثل، قد يؤدّي خفض المعروض النقدي على المدى القصير إلى زيادة البطالة، لكنه سيؤدي على المدى الطويل إلى انخفاض الأسعار والأجور ما يدفع في اتجاه تثبيت التوازن مرّة أخرى على مستوى أكثر انخفاضاً من الأسعار والأجور.

في هذا الإطار، ترى النظرية النقدية أن التضخّم هو نتيجة ارتفاع الطلب الذي يُحدّد من خلال المعروض النقدي. وبالتالي، من أجل التعامل مع التضخم، تقترح النظرية النقدية، اتّباع سياسات تحدّ من التدخل الحكومي قدر الإمكان وترك المجال لقوى السوق الحرّة. وفي السياق نفسه، على الحكومة أن تركّز على تشجيع تطوير المشاريع والمنافسة مع إزالة عوائق السوق مثل نقابات العمال القوية للغاية. وفي المقابل يجب السيطرة على المعروض النقدي للحفاظ على استقرار التضخم، ما يحسّن الثقة بالأعمال التجارية. وإذا لم يتم ضمان ذلك، فإن النتيجة ستكون تفاقماً في مستوى الإنتاج على المدى الطويل، ونموّاً للعمالة من خلال تثبيط الاستثمار، كما أنه يضرّ بالقدرة التنافسية للبلاد في التجارة الدولية. وفي سبيل كل ذلك تحتاج الحكومة إلى ضمان موازنة متوازنة. أمّا على صعيد العمالة، فيجب إدخال سياسات تخفّض مزايا الضمان الاجتماعي لإعطاء حوافز لتخفيض سريع للبطالة.

في المقابل، يعتقد الكينزيون أن توقّع الزيادة في الطلب على الاستهلاك يمكن أن يؤدي إلى زيادة فعلية في الطلب، على شكل النبوءة التي تحقّق ذاتها. فتوقع الزيادة على الطلب سيدفع الشركات نحو المزيد من الاستثمار والإنتاج، وبالتالي توظيف المزيد من العمال، ما سيزيد الدخل القومي، ويؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب. يجادل الكينزيون، بأن التحكّم بالمعروض النقدي لن يحقّق استعادة التوازن في الاقتصاد. فخفض المعروض النقدي سيؤدّي إلى انخفاض الطلب على الاستهلاك وبالتالي الإنتاج. وبالعكس سيؤدّي ارتفاع المعروض النقدي إلى زيادة الإنتاج، أي إن تغيير الدخل الحقيقي للأفراد سيحفّز الاستهلاك ويخلق المزيد من فرص العمل والاستثمار. وسيحدث التضخّم فقط، إذا كان هناك طلب مفرط على الاستهلاك.

بالنسبة إلى الكينزيين، غالباً ما تكون الأسواق الحرّة معيبة، ولا تؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد. لذا التدخّل الحكومي ضروري. يجب أن يكون الهدف الأساسي للحكومة هو الحفاظ على معدل نموّ مرتفع ومستقرّ. ويقترح الكينزيون سياسات تهتم بالتحكّم بالطلب الاستهلاكي بشكل أساسي. إلا أنه يمكن تقسيم السياسات الكينزية إلى قسمين؛ سياسات مالية، وأخرى نقدية. ففي إطار السياسات المالية، تمتلك الحكومة وسيلتين مختلفتين للتأثير على الدخل القومي وإجمالي الإنفاق: أولاً، يمكنها التحكم بالإنفاق الحكومي بما يعنيه ذلك من تحكّم في إجمالي الطلب. ثانياً، يمكن للحكومة تغيير مستوى الضرائب التي تسحب الأموال من الدخل القومي وبالتالي تقليص الاستهلاك. وعليه تتحكّم الحكومة بمستويات التضخم من خلال تشجيع سياسات إنفاقية أو انكماشية بحسب وضع الاقتصاد، إن كان في مرحلة نموّ أو ركود.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن تكون الحكومة مستعدّة لمراكمة عجز في الموازنة إذا لزم الأمر. ويمكن للحكومة أيضاً تطبيق السياسات النقدية، مثل تعديل أسعار الفائدة أو المعروض النقدي. يمكن أن تكون هاتان الوسيلتان فعّالتين في التأثير على سوق الأموال القابلة للإقراض: لن تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى تغيير الطلب فحسب، بل من المحتمل أيضاً أن تؤدّي إلى زيادة الادّخار. لكن هذه السياسات ليست فعّالة وحدها، إذ يمكن أيضاً إنفاق الأموال الإضافية للمضاربة بدلاً من استعمالها لاستهلاك السلع والخدمات الحقيقية. لذا يرى الكينزيون أنّه من الأفضل اتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية سوية.

إنّ ظاهرة الركود التضخّمي في عقد السبعينيات من القرن الماضي قضت على الكينزية كنظرية قابلة للاستمرار في إملاء السياسات الاقتصادية. هكذا صعدت النيوليبرالية. والركود التضخّمي هو حين يشهد الاقتصاد تضخّماً رغم انخفاض الناتج القومي الإجمالي، كما يحصل في لبنان اليوم. وهذه الظاهرة دفعت بالكينزيين إلى مراجعة نموذجهم والخروج بتصحيحات وتعديلات تختصّ بتحديد سرعة تغيّر الأجور والأسعار لتصبح معادلاتهم قائمة على ما يُسمى «نيوكينزية». ففي نموذج «مثلث غوردن» (وروبرت غوردن من روّاد النيوكينزية ويستند إلى نظرية «التوقعات العقلانية») يُعدّ التضخم مؤشّراً إلى ثلاثة مكوّنات: «القصور الذاتي»، أو التضخم المدمج بالفعل في الاقتصاد؛ «التضخم نتيجة ارتفاع الطلب»، أو إجمالي الطلب كما تمثله فجوة البطالة؛ و«التضخم الناتج عن ارتفاع الكلفة»، والذي يتأثر بصَدمات أسعار الطاقة والسلع الغذائية التي تؤثّر على إجمالي العرض.

ويرتبط تضخم القصور الذاتي بالتوقعات التكيّفية، وهي الفكرة القائلة بأن الناس يتوقعون استمرار معدلات التضخم الحالية في المستقبل. فمع ارتفاع أسعار السلع والخدمات، يتوقّع العمال وغيرهم أن الأسعار ستستمر في الارتفاع في المستقبل بمعدل مماثل ويطالبون بمزيد من الأكلاف/الأجور للحفاظ على مستوى معيشتهم. تؤدّي أجورهم المتزايدة إلى ارتفاع كلفة السلع والخدمات، وتستمرّ هذه الدوامة اللولبية لسعر الأجور حيث يدفع أحد العوامل الآخر والعكس صحيح.

ويحدث التضخّم نتيجة ارتفاع الطلب، أي عندما تؤدّي الزيادة في المعروض النقدي والائتماني إلى تحفيز الطلب الإجمالي على السلع والخدمات في الاقتصاد لزيادة سرعة زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد. هذا يزيد الطلب ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

أمّا التضخم الناتج عن ارتفاع الكلفة فينتج من الزيادة في أسعار مدخلات عملية الإنتاج. عندما يتم توجيه الإضافات إلى المعروض من النقود والائتمان إلى أسواق السلع أو الأصول الأخرى، وخاصة عندما يكون ذلك مصحوباً بصدمة اقتصادية سلبية لتوريد السلع الأساسية، فإن أكلاف السلع الوسيطة ترتفع. تؤدّي هذه التطورات إلى ارتفاع كلفة المنتج النهائي أو الخدمة وشقّ طريقها إلى ارتفاع أسعار المستهلك.

تدمير الاقتصاد والوهم

اليوم، في لبنان، بات واضحاً أن التضخّم هو نتيجة القصور الذاتي، أي الناتج من ارتفاع الكلفة بشكل أساسي. بينما التضخّم نتيجة ارتفاع الطلب لا يلعب دوراً كبيراً. فالطلب على الاستهلاك لم يزدَد خلال السنة الماضية، لا بل بالعكس انخفض مع تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية. وأحد الدوافع الأساسية لازدياد التضخم بشكل مطّرد كان التوقعات التكيفية لدى شرائح العمال والتجار والرأسماليين اللبنانيين (بنسب متفاوتة طبعاً) الذين كانوا يتوقعون استمرار معدلات التضخم، وبالتالي اتخذوا إجراءات لضمان مستوى دخلهم. وارتفاع الكلفة هو أحد أهم دوافع التضخّم لأن ما جرى بين أيلول وتشرين الثاني من عام 2019 شكّل صدمة كبيرة للأسواق وخصوصاً لاستيراد السلع الضرورية للإنتاج والخدمات، ولا سيما بسبب إغلاق المصارف وتنفيذ «كابيتل كونترول» استنسابي.

فمنذ بدأ سعر الليرة ينخفض مقابل الدولار، بدأت الشرائح الأقوى في السوق تتصرّف على أساس حفظ مستوى دخلها أو ربحيتها. لذا، بدأت أسعار بعض السلع والخدمات ترتفع. إلا أنه مع إغلاق المصارف أبوابها حدثت الصدمة التي أدّت إلى انهيار وهم «الليرة الثابتة» وظهرت صعوبات الاستيراد. في لبنان الاستيراد عامل أساسي في كل حلقات الإنتاج لأن السياسات النيوليبرالية التي أتت بها الحريرية السياسية دمّرت الإنتاج اللبناني (حتى ذلك الذي يعتمد على دورة محليّة كاملة من دون استيراد سلع وسيطة). هذه الأهمية التي يضطلع بها الاستيراد، عزّزت النَّزعات السوقية لاتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية أرباح ومداخيل الحلقات الأقوى في السوق، ما أدّى إلى المزيد من ارتفاع الأسعار. هكذا أصبح ارتفاع الأسعار عاماً وشاملاً لمعظم نواحي المعيشة، وهكذا دخلنا في دورة تضخّم مفرط.

> لا يمكن أن نتوهّم أن الحل سيكون على الطريقة النيوليبرالية عبر وصفات استعمال الأدوات المالية لتقليل المعروض النقدي في السوق. فالمشكلة تفترض مراجعة لسياسات عمرها ثلاثة عقود على الأقل، والبحث عن كيف دمّرت هذه السياسات الاقتصاد واستعملت تثبيت سعر الصرف لرفع قدرة استهلاك اللبنانيين بشكل وهمي وبفاتورة ضخمة قيمتها فجوة الثمانين مليار دولار المفقودة من مطلوبات المصارف ومصرف لبنان

وبما أن المشكلة ليست مرتبطة فعلياً بالمعروض النقدي بقدر ما هي مرتبطة بعوامل اقتصادية كليّة، فلا يمكن أن نتوهم أن الحل سيكون على الطريقة النيوليبرالية عبر وصفات استعمال الأدوات المالية لتقليل المعروض النقدي في السوق. فالمشكلة تفترض مراجعة لسياسات عمرها ثلاثة عقود على الأقل، والبحث عن كيف دمّرت هذه السياسات الاقتصاد واستعملت تثبيت سعر الصرف لرفع قدرة استهلاك اللبنانيين بشكل وهمي بفاتورة ضخمة قيمتها فجوة الثمانين مليار دولار المفقودة من مطلوبات المصارف ومصرف لبنان. والمشكلة الأكبر التي ستواجهنا حين نراجع المسار الذي أُدخل فيه البلد عام 1992 هو أننا سنضطر لمواجهة الحقيقة التي تتطلّب قرارات شجاعة: لبنان بلد هامشي في منظومة الاقتصاد العالمي، وفي تلك الفترة لم يكن يملك المقوّمات الاقتصادية والسياسية لتحدّي قرارات الدول المركزية، وإن أراد البقاء في المنظومة عليه أن يمتثل لقرار إدخاله في سياق النيوليبرالية. كان ذلك منذ ثلاثين عاماً حين كانت المنظومة في عزّ قوّتها، بينما الاحتمالات اليوم أوسع، وخصوصاً أن النظام العالمي الأوحد بدأ بالتصدّع وبدأت تظهر خيارات بديلة. القبول بالاستمرار في السياقات النيوليبرالية هو وصفة لاستمرار المعاناة لعقود ولاستنساخها مع أجيال قادمة. اليوم لا توجد سياسات يمكنها كبح جماح التضخّم، والواقع هو أن معالجته لا يمكن أن تتم إلاّ بخطط تعالج الاختلال الاقتصادي وتؤتي أكلها بعد سنوات وليس بعد أشهر. في حالة كهذه، إن الأولوية في بلد لا ينتج تكمن في أن يركّز المسؤولون على تأمين الأساسيات التي تقي سكّانه الجوع وتُبقي دوران عجلة الاقتصاد بشكل عادل، حتى ولو كان الثمن إغضاب المؤسسات المالية الدولية التي تمثّل مركز المنظومة.

انجل بوليغان ـ المكسيك